الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـامعة : د. مولاي الطاهر
كلية الحقوق و العلوم السياسية
- سعيدة- قسم الحقوق

مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم القانونية و الإدارية
بعنوان:

النزاع في الصحراء الغربية و آفاق التسوية الشاملة

من إعداد الطلبة:

- مصطفى محمد أمبارك
- سيدي موسى سيداتي
- البشير السالك الشيخ

تحت إشراف الأستاذ :

أ/ بوزيان امحمد

السنة الجامعية: 2008-2009

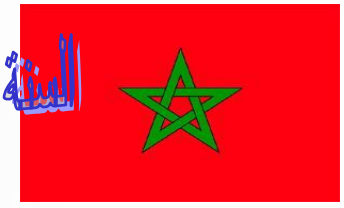

مقدمة

الحمد لله الواحد القهار، العزيز الغفار ،كوّر الليل على النهار ، تذكرتا لأولي القلوب والإبصار، والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين محمد المختار،وعلى من سار على نهجه إلى يوم الحساب.

وبعد:

تعتبر قضية الصحراء الغربية ،من بين أهم القضايا المطروحة على أجندة الأمم المتحدة منذ سنة 1963 عندما كانت الصحراء الغربية مستعمرة اسبانية ، ومنذ ذلك الحين أصبحت قضية الصحراء الغربية ، محور لمجموعة من القرارات واللوائح الأممية والإفريقية ، تدعوا في مجملها، إلى تصفية الاستعمار من هذه المنطقة.

ولعل السبب في دراستنا لهذا الموضوع يعود أساسا إلى إيماننا العميق بعدالة هذه القضية وهذا بشهادة مختلف الهيئات الدولية ، وما يعانيه الشعب الصحراوي من معانات وتشريد جراء هذا الاستعمار.

ولقد تركزت دراستنا، على مختلف الجوانب المحيطة بالقضية ، أهمها الجانب التاريخي وتمحور ذلك في إبراز أهم المراحل التي مر بها الشعب الصحراوي منذ بداية الحملات الأوروبية الاستعمارية على شمال إفريقيا، مرورا بالاستعمار الاسباني سنة 1884 ، وما خلفه من معاناة للشعب الصحراوي، عن طريق إبرام اتفاقية مدريد 1975 والتي كان بموجبها بداية الاستعمار المزدوج(المغربي ــ الموريتاني) ، حيث دخلت المنطقة حربا دامية بين هذا الاستعمار المزدوج وجبهة البوليساريو،انتهت بانسحاب موريتانيا و بقاء المغرب في الصحراء الغربية، متمسكا بما يسمى استرجاع لوحدته الترابية ، مما دفعه الى الدخول في مواجهة عسكرية مع جبهة البوليساريو(باعتبارها الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الصحراوي)متمسكتا بحق الشعب الصحراوي في استرجاع كامل ترابه الوطني.

وفي ظل استمرار الحالة الاستعمارية في الصحراء الغربية ، لا يزال هذا الشعب وبكل مكوناته (شيوخ، نساء واطفال) يعاني من ويلات التهميش في ظل الظروف اللا إنسانية بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، فلا الظروف المناخية ولا الحياة المعيشية القاسية في مخيمات اللاجئين، ولا أنواع التعذيب البشعة التي يتعرض لها المواطن الصحراوي في المناطق المحتلة استطاعت ان تثني من عزيمة وإرادة هذا الشعب في التمسك بالعيش في كنف الحرية والاستقلال التامين على أرضه .

هذا وتبقى قضية الصحراء الغربية الحاجز الفعلي دون قيام الاتحاد المغاربي ، على الرغم من المحاولات المكللة بالفشل التي لطالما كانت المملكة المغربية المتسبب الاول والوحيد فيها وذلك من

خلال الاتهامات الموجهة للجزائر باعتبارها الطرف المتسبب في افتعال المشكل ، وتجدر الاشارة الى ان الصحراء الغربية تبقى اخر مستعمرة افريقية في القرن الواحد والعشرين، على الرغم من عدم وجود أي اعتراف دولي يشرع هذا الاستعمار.

ولقد تناولنا هذا الموضوع من خلال اربعة فصول ، تطرقنا في البداية الى التعريف بالمنطقة ،من الناحية الجغرافية واصل السكان واهم الموارد الاقتصادية وابرز خصوصياتها وذلك في فصل تمهيدي.

ففي الفصل الاول تعرضنا لجذور النزاع وبداية الوعي التحرري ، وقسمناه الى مبحثين في المبحث الاول تطرقنا لجذور النزاع في الصحراء الغربية ، في فترة ماقبل الاستعمار الاسباني ،مرورا بالاستعمار الاسباني ، وصولا الى ماعرف باتفاقية مدريد الثلاثية وبداية الغزو المغربي ، اما المبحث الثاني فعرجّنا فيه على بداية الوعي التحرري ، انطلاقا بظهور الحركات التحررية ، والتي تمخضت عن ميلاد الجبهة الشعبية (البوليساريو) وصولا الى اعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

وفي الفصل الثاني تناولنا القضية الصحراوية في اروقة المنظمات الدولية والاقليمية وادرجناه تحت مبحثين ، في المبحث الاول تناولنا القضية الصحراوية في اروقة الامم المتحدة من خلال الراي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، ثم اهم قرارات وتوصيات مجلس الامن والجمعية العامة ،اما المبحث الثاني فتعرضنا فيه للقضية في اطار المنظمات الاقليمية ، من خلال توصيات منظمة الوحة الافريقية (الاتحاد الافريقي حاليا) ثم مواقف الدول العربية والمغاربية ، ومواقف الدول الاوروبية من القضية الصحراوية.

اما الفصل الثالث تناولنا فيه الحلول المقترحة لحل النزاع الصحراوي المغربي ، من خلال مبحثين ، تناولنا في الاول الحلول المقترحة من طرف الامم المتحدة (الاستفتاء المفاوضات وكذا مقترحات جيمس بيكر)،اما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه المقترحات التي قدمها كل من طرفي النزاع جبهة البوليساريو والمملكة المغربية .

وفي الفصل الرابع و الاخيرالقينا نظرة شاملة على مواقف اطراف النزاع والقوى الكبرى من خطة التسوية (اهم الحلول) ، حيث تناولنا في المبحث الاول مواقف اطراف النزاع والدول المجاورة ، اما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه الى مواقف القوى الكبرى من الحلول المقدمة لحل هذا النزاع.

وقد حاولنا قدر المستطاع ، دراسة هذا الموضوع وفق منهجية علمية منتظمة و متوازية

من خلال الانسجام بين الفصول من حيث المباحث والمطالب ، واهتممنا في ذلك بكل علامات الترقيم والفواصل.....

وفي الاخير نعتذر عن كل سهو او نقص قد يجده القاري في هذا البحث المتواضع على الرغم من المجهودات التي بذلنا قصد ايصاله على احسن صورة وبامانة علمية موضوعية.

راجين من المولى عز وجل ان نكون قد وفقنا الى ابعد حد في بحثنا هذا ، وان ينتفع به كل باحث عن علم ومعرفة .

سعيدة (الجزائر):30 جمادى الاول 1430 هـ

الموافق ل: 25 ماي 2009 م

المبحث التمهيدي:

في مطالعتنا لكثير من القواميس والكتب وجدنا أن كلمة الصحراء [1] تطلق علي الأرض القاحلة والخالية من البشر وعليه فان هذه الصحراء والتي اصطلح علي تسميتها بالغربية تعتبر امتداد للصحراء ألكبري والوطن العربي الكبير وهذا التحليل يدعوا إلي التساؤل لماذا لم تسمي أقطار الوطن العربي بالأقطار الصحراوية ؟ وهذا بالضبط ما يدفعنا بالتصريح بان إطلاق تسمية الصحراء علي ارض الساقية الحمراء ووادي الذهب من قبل الاستعمار الاسباني ، لم يكن اعتباطيا بل كان تابعا لسياسة مقصودة وهي تعبر عن نوايا استغلالية لدي المحتل تتمثل في الاحتفاظ بهذه الأرض والاستفادة من خيراتها ورفع أنظار الدول المتاخمة لها وكذا قتل روح النضال والمقاومة لدي أهل الإقليم ولقد وردت حول هذا الإقليم عدة تسميات نذكر منها علي سبيل المثال .

1- الصحراء الغربية : وهو الاسم الشائع منذ 1975 أي بعد إعلان الجمهورية الصحراوية وهذا الاسم وارد في دائرة المعارف الإسلامية ومختلف الكتابات الحديثة .

2- إفريقيا الغربية الاسبانية : جاءت هذه التسمية في اغلب الدراسات الغربية وهو ما ورد في الخريطة السياسية لإفريقيا سنة 1961.[2]

3- سوس الاقصي : أطلق هذا المصطلح علي المنطقة بعد الفتوحات التي قام بها يوسف بن تاشفين .

4- ريودورو:(Rio de oro) وهو اسم عربت حروفه فقط وهو مرادف لعبارة وادي الذهب ويسمي كذلك بسبب أتربة الذهب على ضفاف هذا الواد .

5- الصحراء الاسبانية : وجدت هذه التسمية في الكتب الأجنبية لان هذه التسمية كان يطلقها المستعمر الاسباني علي الصحراء الغربية .

---

[1]- اسماعيل معراف غالية_ الامم المتحدة والنزاعات الاقليمية _ ديوان المطبوعات الجامعية_الجزائر 1995 ص29 _ 30

[2] عمر صدوق _ قضية الصحراء الغربية في اطار النظام الدولي والعلاقات الدولية_ ديوان المطبوعات الجامعية ص12

المطلب الأول : الموقع و المساحة و المناخ

تقع الصحراء الغربية في الشمال الغربي الإفريقي وهي بذلك واقعة بين خطي طول9 درجات و 17درجة غربا وبين دائرتي عرض 21درجة و 28 درجة شمالا ويتوسطها مدار السرطان وتبلغ مساحتها 284الف كلم وتحدها المملكة المغربية من الشمال وموريتانيا من الجنوب والجنوب الشرقي والجزائر من الشرق والمحيط الأطلسي من الغرب على شريط ساحلي طوله 1400كلم[3] ،ويسود المنطقة نوعان من المناخ

1. مناخ قارئ شبه صحراوي : يتميز بكثرة التقلبات المفاجئة في درجات الحرارة بين الليل والنهار إذ تتراوح بين 0° إلى 47°

2- مناخ محيطي : يسود هذا المناخ المناطق الغربية الساحلية وذالك لمحاذاتها للشريط الأطلسي . وهذا المناخ كثير الاعتدال إذ تقدر درجة الحرارة 22°.ويغلب على المنطقة الطابع الصحراوي . نظرا لكثرت الرمال على الساحل الأطلسي في حين أن المنطقة تعانى من قلة الأمطار إذ يصل معدلها إلى 43ملم في مدينة العيون و30 ملم في لكورية و40 ملم في الداخلة.

أما الغطاء النباتي فهو متنوع وكثير إذ يمكن إحصاء أكثر من 200 نوع من النباتات المختلفة أكثرها انتشارا هي أشجار اتيل وتورجة والطرفة والتامات والطلح والرمث وأم ركبة ،وهناك أشجار طبية مثل تزو كني ، وهي صالحة لمعالجة بعض الأمراض . كما أن هناك بعض الأشجار المثمرة مثل ارغان والسكوم وجداري والغرز يم.

أما المياه الجوفية فهي متوفرة في الجزء الشمالي من واد الساقية الذي يبلغ طوله 400 كلم وعرضه 70 كلم وهو يصب في المحيط الأطلسي كما أن هناك بعض الأودية الأخرى مثل واد الذهب ووادي سلوان وواد جات . وما يميز هذه الأودية عن واد الساقية الحمراء هو أن مياهها لاتجري إلا في مواسم الأمطار، والأمطار قليلة.

[3]- مصطفى الكتاب - محمد بادي - النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق - دار المختار _دمشق ص9

المطلب الثاني : بنية المجتمع الصحراوي

تشير الدراسات إلى إن الوجود البشري في الصحراء الغربية يعود إلى حقبة تزيد عن 700 ألف سنة[4] حيث كان المناخ في هذه المنطقة أكثر رطوبة مما هو عليه ألان . فتلاحقت على هذه المنطقة مجموعات بشرية بعضها قادم من مناطق قريبة والبعض الأخر نازح من بقاع بعيدة كما هو الحال في قدوم عرب المعقل في مطلع القرن 07 ميلادي.

ومما يؤكد أيضا التواجد المبكر للبشر في المنطقة هو أن الصحراء الغربية كانت منطقة عبور نشطة تجاريا واقتصاديا كما أن كثرة الترحال في هذه المناطق ادئ إلى استيطان بعض القبائل في هذه الإقليم لما وجدوه من ماء و مناطق صالحة للزراعة وتربية الحيوانات وتجمع أغلبية المصادر على أن أول من سكن المنطقة هم البربر الذين كانوا يجوبون الشمال الغربي للقارة الإفريقية خاصة قبيلة صنهاجة التي قدمت من صحراء ليبيا واستقرت بإقليم الصحراء الغربية وبقيت بقاياها إلى غاية مجي الدعوات العربية والتي جاءت قبل الإسلام ثم جاء ت الفتوحات الإسلامية والتي عرفت باسم فتوحات يوسف بن تشافين [5]. وفي مطلع القرن 08 ميلادي بدأت الهجرات العربية من اليمن نحو الصحراء الغربية حاملة معها رسائل الإسلام الذي استطاع أن يجعل منهم مجتمع واحد يمتد من شمال إقليم الصحراء إلى جنوب موريتانيا ومن بين هذه القبائل قبيلة بني هلال وبني حسان كما رسخ المسلمون في بلاد الصحراء أساس نظام اجتماعي متطور وأنعشوا الحياة الاقتصادية في المنطقة وخاصة الذهب.

توالت الهجرات العربية خلال القرنين 11م و 15م وتغلغلت في المنطقة وأعطتها طابع إسلامي مميز ويعتبر الداعية الشيخ عبد الله بن ياسين الذي استقر في الصحراء قادما من المشرق العربي وبفضله عم المذهب المالكي في الصحراء الغربية وأصبح المذهب الوحيد السائد في بلاد المغرب العربي .

ولذلك نجد أن معظم الكتب تشير إلى أن سكان الصحراء هم عرب هاجروا من الجزيرة العربية وكلهم يدينون بالدين الإسلامي واللغة المستعملة هي اللغة العربية مع وجود لهجة خاصة بالصحراوين تعرف باسم الحسا نية ونجد أنها مشتقة من اللغة العربية.

---

[4]- د- محمد سالم الصوفي - أزمة الصحراء الغربية - دار النشر المدى 2008 ص19

[5] يعد سوسف بن تاشفين احد عظماء المسلمين الذين جددو للامة الاسلامية امر دينها لكن لم ياخذ من الاهتمام التاريخي الاالقليل

ويمكننا عموما أن نجمع على أن سكان هذا الإقليم من أصل بربري عربي وقد برهنوا على ذلك من خلال محافظتهم على العادات والتقاليد الخاصة بهم والتي لأتخرج عن نطاق الاسلام ضف إلى ذلك محافظتهم على أبجديات العرب من لغة وكتابة وثقافة.

التركيبة السكانية : يصعب البحث في أصول التركيبات السكانية لإقليم الصحراء الغربية وذلك راجع إلى كون المنطقة كانت مفتوحة من الناحية الجغرافية ، وكانت تتحكم فيها تضاريس طبيعية صعبة للغاية وذلك نتيجة الاندماجات التي طرأت على السكان الأصلين باندماجهم مع السكان المهاجرين إلي المنطقة على مر العصور وقد نتج عن هذا الاندماج ظهور سكان الصحراء الغربية حاليا والمتمثلين في عدة قبائل نذكرها كالأتي .

1- الرقيبات : تعد اكبر القبائل الصحراوية وهم ينتسبون إلى الشيخ سيد احمد ألرقيبي[6] وهم منقسمون إلي قسمين :

ا- رقيبات الشرق : وهم لبيهات ، الفقرة ، الجنحة ، قاسم إبراهيم ، أهل ألباد ، السلالكة ....الخ.

ب- رقيبات الساحل: أولاد موسي، أولاد الشيخ، أولاد طالب، السواعد، لمذنين ...الخ

2القبائل العربية : ومنهم أولاد الدليم ،أولاد بالسبع،الفيلالة..لخ.

3 . القبائل البربرية (تكنه) :ومنهم ازرقيين ، ايت لحسن ،ايت موسي وعلي، توبا لت ، يكوت ...الخ

4. قبائل أخرى : منها ما يعرف باسم أهل الزوايا مثل قبيلة أهل الشيخ ماء لعينين.

وهناك قبائل أخرى مثل لعروسين ، أهل محمد ولد محمد سالم وقبيلة اولاد تيدران .....الخ.

ونجد من أهم المدن الصحراوية

1. مدينة العيون : عاصمة البلاد وفي نفس الوقت تمثل الميناء الأكبر في المنطقة

2. السمارة: لها أهمية إستراتيجية كبيرة بحكم موقعها الاستراتيجي في قلب الصحراء ، كما تعد رمز من رموز المقاومة الوطنية .

3. الداخلة : عاصمة الجنوب لها أهمية اقتصا دية كبيرة .

---

[6]- ولد الشيخ سيد احمد الرقيبي سنة 1652 وتوفي سنة 1727 بمنطقة الحبشي تولى الامامة وعمره لم يتجاوز الثامنة عشر

كما أن هناك بعض المدن الأخرى لأتقل أهمية عن غيرها مثل مدينة بوكراع والتي يوجد بها اكبر منجم للفوسفات بالإضافة إلى مدينة بوجد ور وغيرها من المدن .

اما تعداد السكان فان الباحث يصعب عليه الوصول الى نسبة شاملة لجميع السكان نظرا للتقسيم الحاصل لسكان الصحراء الغربية بين الأراضي المحتلة و مخيمات اللاجئين في تيندوف.

المطلب الثالث : الأهمية الاقتصادية

برزت الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية خلال القرن العشرين عندما اكتشفت المواد الأولية ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة وهو ما أدى إلى تشبث المستعمر الاسباني بالمنطقة كما بدأت كل من المملكة المغربية وموريتانيا تركيز مطالبهما في السيطرة على تلك المواد .

وإذا كانت الصحراء الغربية تبدو للناظر صحراء جردا لامتناهية وبسهول متشابهة إلا أن الاقتراب منها أكثر يجعلنا نكتشف صنوف وأنواع من الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة وهي .

1- الفوسفات والأملاح و اقتلاع الرمال : يعتبر الفوسفات أهم مورد في الصحراء الغربية إذ يرجع اكتشافه إلي الباحث الاسباني مانويل ميدنيا وكان ذلك عام 1947م[7] حيث تم إجراء مسح طبوغرافيا للمنطقة وكان من نتائج هذا المسح اكتشاف طبقات من الفوسفات ويعد منجم بوكراع من اكبر مناجم الفوسفات في العالم ولقد تأخرت عمليات استغلال الفوسفات من طرف الاستعمار الاسباني بسبب المقاومة التي كان يخوضها الصحراويين حيث تعد سنة 1958م البداية الحقيقية لاستغلال الفوسفات من طرف الشركات الأجنبية التي وصلت إلى الإقليم.

ويمكن إدراك الأهمية الاقتصادية لفوسفات الصحراء من خلال مقارنته بالإنتاج العالمي من هذه المادة . إذ أن الاحتياطي العالمي قدر بنحو 34مليار طن ويشكل الاحتياطي الإفريقي منها 18مليار طن منها 2مليار طن في الصحراء الغربية يمتد على مساحة 1200كيلومتر مربع لا يستغل منها إلا منجم بوكراع على مساحة 700كيلومتر مربع ضف إلى ذلك يعتبر من أجود أنوع الفوسفات في العالم حيث تصل نسبة نقاوته من 65 % إلى 80% [8].

---

[7] د ـ محمد سالم الصوفي ،ازمة الصحراء الغربية ـ المرجع السابق ص16

[8] ـ الملحق الاقتصادي لمجلة جوان أفريك الفرنسية ، عدد يوليو 1988

بالإضافة إلى الفوسفات توجد في الصحراء حوالي 10سبخات تشكل خزانات ضخمة للملاح واهم هذه السبخات تزغا وأم بدعة وتزلطن ويقدر إنتاج المنطقة من الأملاح بنحو 20الف طن سنويا وتوفر فرص عمل بشكل موسمي بنحو 5000 عامل .

كما يدخل في إطار الأنشطة المعدنية نشاط اقتلاع الرمال والتي يتم تصديرها إلى الجزر الكناري الاسبانية بمعدل إنتاجي سنوي يصل إلى 80الف طن .

ولقد أدت عمليات التنقيب إلي اكتشاف العديد من الخامات المفيدة مثل الحديد والمنغنيز واليورانيوم .

2- الثروة السمكية : تزخر السواحل الصحراوية بثروة سمكية كبيرة والمعروف إن الساحل الغربي للقارة الإفريقية يعد من اغني المناطق في العالم بالأسماك وذالك راجع إلي طبيعته الصخرية وانخفاض الكثافة السكانية .

وقد قدرت أنواع الأسماك على الشريط الساحلي الصحراوي بنحو 200نوع من الأسماك و 60نوع من الرخويات .

3- الثروة الحيوانية والزراعية : تعتبر الثروة الحيوانية أنشاط الأول لسكان الصحراء وتحتل الدرجة الأولى في حياتهم الاقتصادية . فجل الصحراويون يهتمون بالرعي وتربية الإبل وتعد هذه الأخيرة عنصر أساسيا في حياة الصحراويون إذ يعتمدون عليها ويعتبرونها وسيلة نقل بالإضافة إلى أهمية وبرها الذي تصنع منه الخيم والألبسة .

أما عن الغنم والماعز فتوجد بكثرة في السواحل والمناطق المعتدلة .كما توجد في السهول المنخفضة المنبتة للأعشاب ومن هنا تبرز أهمية الثروة الحيوانية حيث يستفيد الفرد الصحراوي من لبنها وشعرها وغير ذلك .وسنوضح ألان بالأرقام إحصائيات الثروة الحيوانية في الساقية الحمراء وحدها كان يقدر عدد الإبل ب 50الف رأس سنة 1946 و650 ألف بين الغنم والماعز أما في سنة 1949 قدر عدد الإبل ب 32الف رأس و250الف رأس من الغنم والماعز والملاحظ هنا انه في ظرف ثلاث سنوات كان هناك تدهور كبير في تربية المواشي وذالك راجع إلى قلة الإمطار مما يؤدي إلى الجفاف ضف إلى ذالك انتشار الأوبئة التي تفتك بالحيوانات وعدم وجود الطب البيطري بالإضافة إلي السياسة الاستعمارية القاضية بقتل وقنبلت المواشي عقب كل انتفاضة شعبية.

4- النفط : تشير بعض الدراسات إلى وجود مخزون هام من الغاز والبترول في السواحل الصحراوية ولكن لم تظهر إعمال التنقيب عن نتائج ايجابية معلنة في هذا الميدان وقد عمد الاستعمار المغربي إلى توقيع اتفاقيتين للتنقيب عن النفط مع كل من شريكتي[9] توتال الفرنسية و كيرماك الأمريكية في أكتوبر 2001 وهو ما اثأر اعتراض لدى جبهة البوليساريو مما دفعها إلى طلب استشارة قانونية من الأمم المتحدة وقد أصدرت هذه الأخيرة وثيقة قانونية اعطت للمغرب حق التنقيب عن النفط بشرط عدم استغلاله تجاريا دون موافقة السكان المحليين ومن أهم المناجم البترولية منجم العيون والسمارة .

5- السياحة والتجارة : تتوفر الصحراء الغربية على إمكانيات سياحية متنوعة تدعمها المناظر الخلابة وسواحل ممتدة على مئات الكيلو مترات تضم مناطق مهئة للسياحة والاستجمام بالإضافة إلى ذلك توفر الإمكانيات السياحية للمغامرات الصحراوية والاستكشافات والراليات وبالرغم من هذه الإمكانيات إلا انأ السياسة التي يتبعها الاستعمار المغربي والمتمثلة في نقص البنية التحتية للسياحة كالفنادق و الموانى للاستجمام والمخيمات ضعفت من قيمة النشاط السياحي . ضف إلي ذالك القيود التي يفرضها المستعمر المغربي علي الزائرين .

كما يعد القطاع التجاري هو أيضا قطاع له مكانة عند الصحراوين منذ القدم حيث ظلت المنطقة تلعب جسر تواصل وعبور للقوافل التجارية القادمة من الشمال والمتوجه نحو الجنوب الصحراوي وبالرغم من اختلاف الظروف ووسائل النقل مازال الصحراوين ملوعون بهذه المهنة .

[9] محمد سالم الصوفي ، ازمة الصحراء الغربية ، المرجع السابق ص17

الفصل الأول: جذور النزاع وبداية الوعي التحرري

مع نهاية القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر[10] قامت أوربا بحملات استكشافية استهدفت مناطق عديدة في العالم وخاصة في إفريقيا ، وقد تحولت تلك الحملات الاستكشافية إلى إطماع استعمارية ، وقد استخدمت هذه الدول الأوربية القوة العسكرية في الاستيلاء على تلك المناطق وبدأت منذ ذلك الوقت في سلب ثرواتها الطبيعية وكان من نتائج الحملات ظهور مستعمرات جديدة على امتداد المحيط الأطلسي حيث تسابقت الدول الاستعمارية إلى تقسيم مناطق النفوذ في شمال وشمال غرب إفريقيا ، ونظرا لأهمية المنطقة فإنها زادت في جذب انتباه الاستعمار الأوربي في نهاية القرن التاسع عشر وكانت الصحراء الغربية بحكم موقعها الاستراتيجي محل تنافس بين الدول الاستعمارية مما دفع البرتغاليين إلى التخلي في النهاية عن الصحراء الغربية لصالح اسبانيا .

وسنتناول في هذا الفصل (جذور النزاع وبداية الوعي التحرري) والذي قسمناه إلى مبحثين المبحث الأول تناولنا فيه جذور النزاع وفي المبحث الثاني فقد تناولنا فيه بداية الوعي التحرري في الصحراء الغربية.

[10] د_ محمد سالم الصوفي، ازمة الصحراء الغربية ، المرجع السابق ص41

المبحث الأول : جذور النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الأول : الحقبة الاستعمارية قبل الاحتلال الاسباني

بإلغاء نظرة على التاريخ القديم نجد أن الإقليم المعروف (بالصحراء الغربية) ينتمي بحكم موقعه الجغرافي واصل سكانه إلى إقليم المغرب العربي الإسلامي وهو بذلك يمثل جزاء منه والذي ظلت حدوده غير واضحة ومتغيرة حتى القرن العشرين، بدء من عهد المماليك الامازيغية القديمة ثم عهد الدويلات الإسلامية التي ظهرت في المنطقة، فبعد سقوط دولة الموحدين تم على أثرها انقسام الدولة إلى ثلاثة دويلات[11]:

1. دولة الحفصيين في تونس (المغرب الادني) من1236م إلى 1274م .

2- دولة بني زيان في الجزائر(المغرب الأوسط) من 1236م إلى سنة 1550.

3 . دولة بني مرين في المغرب (المغرب الاقصي) من 1195م إلى غاية 1468م - ولإقليم الصحراء الغربية أهمية تاريخية خاصة نظرا لقدم التعمير البشري فيه و التنظيم الاجتماعي المتميز ،وعلى هذا الأساس جرت عدة محاولات لضم الإقليم والسيطرة عليه ولعل من أهمها نذكر مايلي: البرتغاليين عام 1444م

المغاربة 1583م

الايطاليون 1869م

الانجليز 1872م

البلجيكيون 1875م

الفرنسيون 1880م

الألمان 1883م .[12]

- لقد كان البرتغاليون أول من فتح طريق الاستكشاف في بلاد المغرب فأصبحت سواحل الصحراء الغربية لاحقا ميدان للمنافسة بين الأساطيل الاسبانية والبرتغالية التي كانت

---

[11] ـ الأستاذ عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية دراسة قانونية وسياسية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1986 ص 21

[12]ـ ماذا تعرف عن تاريخك مجلة شهرية صادرة عن اتحاد شبيبة الساقية الحمراء ووادي الذهب

تهدف في أول الأمر إلى السيطرة على السواحل وإقامة مبادلات تجارية ؛ وكان للسواحل الصحراوية دورا هاما خاصة في التجارة مع بلاد السودان لكونها من المسالك الأساسية التي كانت تمر خلالها هذه التجارة وقد ركز الاستعمار الأوروبي محاولاته الاستكشافية في نهاية القرن 14 وبداية القرن 15 مستهدفا مناطق عديدة من العالم وخاصة في إفريقيا وذلك للبحث عن مناطق وجود المواد الأولية والأسواق لترويج بضائعه غير أن هذه الحملات سرعان ما تحولت إلى أطماع استعمارية نجم عنها استخدام القوة العسكرية في الاستيلاء على المناطق ذات الأهمية الحيوية ونهب ثرواتها الطبيعية فتسابقت الدول الاستعمارية إلى تقاسم مناطق النفوذ في شمال وشمال غرب إفريقيا وكان الاستعمار البرتغالي أول من وصل السواحل الإفريقية الشمالية ، ثم بدا في التوغل جنوبا حتى وصل الصحراء الغربية مطلقا على الإقليم اسم واد الذهب وقد أسس مع بداية دخوله عدة مراكز متناثرة اتخذ منها مناطق للانطلاق من اجل تجارة الرقيق .

وقد شارك الأسبان البرتغاليون فيما بعد في إنشاء بعض المراكز الساحلية .غير أن هذه المراكز قد اندثرت عندما ظهرت مواقع أخري أكثر ملائمة للإقامة والاستقرار قرب مصاب الأنهار في غرب إفريقيا ولذلك لم يتجذرفي المنطقة الاستعمار الأوربي إلا في نهاية القرن التاسع عشر، وكانت الصحراء الغربية بحكم موقعها الاستراتيجي منطقة اتصال حيوية بين إفريقيا وأوروبا، وهذا ما جعل التنافس الأوروبي قوي خاصة بين الأسبان والبرتغاليين، غير انه في أخر الأمر تخلى البرتغاليين عن إقليم الصحراء الغربية لصالح الأسبان من خلال مؤتمر بلين1984.

المطلب الثاني : الاستعمار الاسباني

لقد حدد مؤتمر برلين الشهير في سنة 1884م أساليب وطرق الممارسة الاستعمارية للدول الأوربية ولقد أعطاها هذا المؤتمر صلاحيات كبري في ما يخص مناطق النفوذ ،غير أنه هناك مناطق في العالم شهدت اجتياحا كبير على قرار مناطق أخري كالقارة الإفريقية التي لم

يتغلغل الاستعمار الأوربي فيها بشكل كبير في ذلك الوقت بل كان دوره مقتصر على نشاط البعثات التبشيرية والاستكشافية، وبما أن الصحراء الغربية جزء لايتجزاء من إفريقيا فانه لايمكن الحديث عن استعمار أوربي تقليدي قبل تاريخ هذا المؤتمر حيث دخل الأسبان ونزولوا في مختلف نقاط شواطي الصحراء الغربية وينقسم الاستعمار الاسباني في الصحراء الغربية إلى ثلاث مراحل.

المرحلة الأولي : تبدأ هذه المرحلة من اوخر القرن الخامس عشر[13] حيث شارك الأسبان البرتغاليون في إنشاء بعض المراكز التجارية على الشواطي البحرية الصحراوية باعتبارها موقع استراتيجي مهم لسوق الذهب والعبيد، ومن اجل التصدي لانتشار الإسلام في المنطقة وما حولها من أقاليم، ومع نهاية القرن الخامس عشر تمكن الأسبان من السيطرة على جزر الكناري، ومن خلال ذلك استطاعت اسبانيا فرض رغباتها على رأس بوجد ور بالصحراء الغربية .

ومن خلال انعقاد مؤتمر برلين المشار سابقا ألفتت اسبانيا انتباه الدول الأوربية الأخرى بأنها اقتطعت لنفسها منطقة من ساحل المحيط الأطلسي (جزر الكناري ومنطقة رأس بوجد ور) وهو ما تسبب في نشوب صرع بينها وفرنسا لم يهدا الأبعد انعقاد سلسلة من الاتفاقيات والمفاوضات منذ سنة 1886،والتي كان من نتائجها رسم حدود كل من مستعمرات الدولتين ومن أهم هذه الاتفاقيات .

1- اتفاقية باريس عام 1900 : والتي بموجبها رسمت الحدود الشرقية والجنوبية لمنطقة واد الذهب.

2. اتفاقية مدريد عام 1912 : والتي تم بموجبها رسم حدود إقليم الساقية الحمراء بصفة نهاية

وبناءا على هذه الاتفاقيات استأثرت اسبانيا فعليا بإقليم الصحراء الغربية بعد أن أعلنت عدم وجود سلطة فعلية تدير هذا الإقليم بل اعتبرته إقليم بلا سيد وشرعت تمارس ما جاء في نتائج مؤتمر برلين 1884 .

ولكي تتمكن اسبانيا من تحقيق أهدافها المتمثلة في السيطرة الكلية على الإقليم وخوفا من قيام ثورات ومقاومات صحراوية، لجأت إلى أسلوب المعاهدات التي أبرمتها مع رؤوسا القبائل والعائلات الصحراوية وهو ما كان لها من طرف بعض القبائل الصحراوية ،وهوماحقق لها احتلال مدينة الداخلة ثم تأسيسها كعاصمة للإقليم واد الذهب .

وفي عام 1934 جمعت الحكومة الاسبانية بعض شيوخ القبائل الصحراوية ووقعت معهم معاهدة الحماية[14] بدعوى حماية الساقية الحمراء ووادي الذهب من المستعمر الفرنسي الذي بدا يتوغل في المنطقة .

---

[13]- الأستاذ عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية دراسة قانونية وسياسية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 34 ، 35

[14]- الأستاذ عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية دراسة قانونية وسياسية، المرجع السابق ،ص 38، 39

وخاصة عندما حدثت اكبر عملية قمعية للمجاهدين الصحراويين عرفت بمعركة الاقاصى والتي شاركت فيها قوات اسبانية وفرنسية وتميزت هذه المرحلة بعدم الاستقرار للاستعمار الاسباني بسبب شراسة المقاومة الصحراوية التي قادها أهالي المنطقة من جهة والدخول في صراع على مناطق نفوذ مع فرنسا من جهة أخرى .

المرحلة الثانية : تبدأ هذه المرحلة من سنة 1934م إلى غاية مرحلة الستينيات وقد تميزت هذه الفترة بمواصفات عديدة أهمها اكتشاف الأسبان وجود المعادن كالفوسفات في المنطقة مما زاد الأسبان إصرارا أكثر بالتمسك بالإقليم،ضف إلى ذلك سياسة الدولة الاسبانية التي كانت تختلف عن سياسة جارتها الاستعمارية فرنسا في تلك الفترة،كما أن اسبانيا كانت إمكانيتها محدودة في فرض سيطرتها على أقاليمها الاستعمارية ولم تتحقق لها هذه السيطرة إلا بعد حصولها على مساعدات خاصة من فرنسا .

وفي سنة 1958م أعلنت ملكية الواحد والخمسون لاسبانيا بان منطقة الساقية الحمراء جزء لا يتجزءا من مقاطعاتها ، وجاء هذا الإعلان كرد فعل على هجوم قامت به القوات المغربية الغير نظامية في أواخر عام 1957م على كل من منطقتي أيفني والطرفاية واخترقت إقليم الصحراء حتى وصلت إلى شمال موريتانيا ،[15] فهنا قامت القوات الفرنسية بمساعدة القوات الاسبانية بعد طلب هذه الخيرة المساعدة لصد هذا الاختراق وهو ما كان لها في بداية عام 1958م.

إن الاستعمار الاسباني في الصحراء الغربية لم يكن مجرد غزوا عسكريا فقط، بل هو غزو فكري صليبي ويظهر ذلك من خلال ما قامت الحكومة الاسبانية من عدة نشاطات اجتماعية و ثقافية كان هدفها الأساسي هو إخماد المقاومة وقتل الروح الإسلامية العربية في المنطقة، وأهم ما ميز هده المرحلة هو اكتشاف معدن الفوسفات وهو ما جعل اسبانيا تتمسك أكثر بالإقليم،وبداية أطماع دول الجوار خاصة المملكة المغربية وذلك بعد استقلالها سنة1956م.[16]

المرحلة الثالثة: وتبدأ هذه المرحلة من الستينيات إلى غاية 1975م ولقد عرفت عدت تطورات يمكن إجمالها في ما يلي:

---

[15] ـ إسماعيل معراف غالية ، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995 ، ص32

[16] محمد الحاج عبد الله،شرعية قضية الصحراء الغربية،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في الحقوق، الم الجامعي معسكر دفعة 2005_2006

– تمركز القوات الاسبانية في الصحراء الغربية وهذا راجع إلى اكتشاف الفوسفات و الحديد و غيره من المعادن .

– القيام ببعض الخدمات الاجتماعية ولاسيما إعلان الحكومة الاسبانية سنة 1966م عما عرف ببرنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، والذي قدرت ميزانيته ب 250مليون بيسيتا ، كان هدفه الأساسي الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية في الصحراء الغربية

– أصبحت منطقة الصحراء الغربية في سنة 1961م منطقة تسري فيها القوانين الاسبانية .

– قيام المستعمر الاسباني بسياسة التهجير ألقصري للسكان الأصليين وهذا حتى يتم توطين الأسبان و الذي وصل عددهم في سنة 1970م الى150الف [17] مستوطن الى جانب عدد كبير من الجنود وضباط الشرطة، وفي سنة 1966م قامت السلطات الاسبانية بخطوة تمثلت في أرغام 800 رجل صحراوي على توقيع وثيقة لتجديد الحماية وذلك لتوطيد الإقليم بالنظام

الاسباني ، وقد استعملت هذه الوثيقة فيما بعد كحجة لرفض مبدأ تقرير المصير الذي طالبت منظمة الأمم المتحدة بتطبيقه في الإقليم .

في 19 ديسمبر 1967م عمدت الحكومة الاسبانية إلى منح شخصية معنوية محلية للصحراء الغربية عن طريق إنشاء مجلس عمومي يتألف من اثنين وثلاثون(32) عضو وهو ما عرف بمجلس الجماعة[18] ، مع تضيق شديد على صلاحيات الأعضاء من طرف المستعمر الاسباني،كما عرفت هذه الفترة أيضا مماطلات الدولة الاسبانية تجاه القرارات الدولية فقد رفضت تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بتصفية الاستعمار في الستينيات، ثم قبلته ووعدت بتطبيقه بعد ذلك كما عرفت هذه الفترة ازدياد مطامع كل من المغرب وموريتانيا بالإقليم فظلت اسبانيا تعد وتماطل حينا وتعارض حين أخر إلى أن تم التوقيع على معاهدة مدريد في 14نوفمبر 1975م والتي تم بمقتضاها تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا ثم انسحاب اسبانيا من الإقليم بمقتضى ذلك في 26 فبراير 1976م.

---

[17] اسماعيل نعرلف غالية ، المرجع السابق ص33

[18] عمر صدوق،قضية الصحراء في اطار القانون الدولي، المرجع السابق ص41 _42

المطلب الثالث :اتفاقية مدريد وبداية الغزو المغربي الموريتاني

حاولت اسبانيا بعد فشلها في فرض السيطرة على إقليم الصحراء الغربية جرا المقاومة الشعبية التي خاضها الصحراويون زرع خلافات حتى تبقى لها مصالح كبيرة في الإقليم بين سكان الإقليم ودول الجوار .

فالمملكة المغربية التي ورثت حدودا من المستعمر الفرنسي والتي تعتبرها ناقصة غير مطابقة للواقع التاريخي والجغرافي لأنه وكما تقدم في أدبيات حزب الاستقلال أن كل من منطقة تيندوف في الجزائر وموريتانيا هما أصلا تابعين إقليميا للمملكة ضف إلى ذلك إقليم الصحراء الغربية وهو ما جعل حزب الاستقلال يحث على عدم التفريط في هذه الأقاليم أما موريتانيا والتي ما فتئت منذ سنة 1957 [19] إي قبل أن تحصل على الاستقلال بثلاث سنوات فإنها رأت في ضم إقليم واد الذهب إلى أرضيها تحقيقا لجزء من مطالبها انطلاقا من المبدأ القائل مالا يدرك كله لايترك جله،وتتمثل فكرة ضم إقليم واد الذهب محاولة إبعاد خطر احتمال عودة المغرب إلى المطالبة القديمة بموريتانيا نفسها وان كانت ستخسر صداقة الجزائر حليفتها السابقة التي قدمت لها الدعم السياسي والمادي في ظل الاحتلال الفرنسي.

1 –الأ**طماع المغربية في الصحراء الغربية:** تعود فكرة مطالبة المغرب بالصحراء الغربية إلى نوفمبر 1955 عندما اعد حزب الاستقلال ما يعرف بالكتاب الأبيض[20]والذي نشرته الحكومة المغربية سنة 1960 والذي يحتوي على مطامع كبرى في الصحراء الغربية ثم بعد ذلك صدور الكتاب الأحمر لعلال الفاسي والذي تضمن مجموعة من المطامع المغربية في الصحراء الغربية ففي هذين الكتابين حديث عن الحقوق التاريخية في بلاد شنقيط (موريتانيا).

حيث يتبين لنا تأكيد مطامع الدولة المغربية بشان كل من تيندوف و بشار في الجزائر وجزء من مالي والسنغال وموريتانيا كاملة وكذا إقليم الساقية الحمراء وواد الذهب،فقد صرح زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي[21] في مجلة أسبوعية اسمها الصحراء سنة 1956 قائلا "انه مادام النظام الدولي قائما في منطقة طنجة والصحاري الاسبانية في الجنوب من تيندوف إلى أطار والأقاصي الجزائرية المغربية لم تنزع

---

[19]- الدكتور محمد سالم الصوفي، أزمة الصحراء الغربية ،المرجع السابق ، ص 99 ، 100

[20] Bertrond fessad defoucoult :la juestion du sahara occidental .reuue froncaisi d'etudepolitiques afri paris n' 119 non 1977 Pag 77

[21] علال الفاسي ، مؤسس الحزب الاستقلال المغربي توفي سنة 1978م

عنها الوصاية فاستقلالنا يبقى مبتورا، فواجبنا الأول هو متابعة العمل على تحرير البلاد".وفي 07-07-1956 وفي جريدة العلم المغربية ذكر أن حدود المغرب يجب أن تمتد إلى غاية ما ورأى نهر السنغال وأرفق المقال بخريطة المغرب الكبير، كما جاء له في نفس الجريدة مقال تحت عنوان الحقيقة والذي نشر سنة 1961 والذي بين فيه الحدود الصحيحة للمملكة المغربية والذي جاء فيه إن دولة مالي في حدود ها السابقة هي الدولة الو حيدة المجاورة للمغرب على حدود الصحراء .

أما الطابع الرسمي لهذه المطامع المغربية فنجده في خطاب الملك محمد الخامس[22] الذي ألقاه في 25-02-1958[23] بمدينة اهاميد بالجنوب المغربي حيث أعلن عن إرادته في مواصلة العمل وتكثيف جهود دولته من اجل استرجاع الصحراء إلى المغرب .

وقبل هذا الإعلان الرسمي بسنة إي سنة 1957 قامت وحدات من القوات المغربية باختراق إقليم الصحراء الغربية مهددتا بذلك الحدود الموريتانية فتدخلت القوات الفرنسية بالتنسيق مع القوات الاسبانية لمنع هذا الاختراق.

ولعل ماشجع المغرب أكثر لضم كل الأقاليم التي تحدث عن أحقيته فيها هو تنازل اسبانيا له عن منطقة طرفاية بمقتضى اتفاقية مشتركة وقعة بين الطرفين يوم 01-04-1958 وكذلك تنازلها عن منطقة افني بموجب معاهدة فأس الموقعة يوم 04-01-1969 .

أما الأسس والحجج التي يستند إليها المغرب في مطامعه لضم إقليم الصحراء الغربية هذه فيمكن تلخيصها في الأتي:

1- التاريخ المشترك والامتداد الجغرافي لهذه المناطق مع المملكة المغربية.

2- مبايعة أهل الصحراء للملك محمد الخامس بصفته أمير المؤمنون.

3- مصادقة الجماعة الصحراوية على اتفاقية مدريد الثلاثية في اجتماع لها في 26-02-1976 .

4- قرار محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بتاريخ 16-10-1975 بوجود روابط قانونية مابين سكان المغرب وبعض القبائل الصحراوية(وعبارة بعض القبائل يعود السبب في ذكرها إلى ظروف الصحراء و البداوة و الاستعمار) لجوا بعض زعماء قبائل الصحراء الغربية (بعد إعلان جبهة

---

[22]- محمد الخامس ، العاهل المغربي الذي ولد في 1909 تولى الحكم سنة 1927 توفي في 26 فبراير 1961

[23]عمر صدوق،قضية الصحراء الغربية في اطار القانون الدولي والعلاقات الدولية ، المرجع السابق،ص55_56

البوليساريو الحرب سنة 1973 وبعد صدور رأي محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري) إلى ملك المغرب مجددون بيعتهم له.

6- قلة عدد السكان الأصليين المقيمين في الصحراء الغربية وعدم قدرتهم على تسير شؤونهم بانسفهم في دولة مستقلة .

لقد كانت هذه أهم المزاعم التي استند إليها المغرب في كون إقليم الصحراء الغربية إقليم تابع للمغرب، مثله مثل باقي الإقليم المشمولة بالضم ويظهر ذلك من خلال طرحه لمقولته المشهورة (الحقوق التاريخية في الإقليم المعنية)، لكن اعترف المغرب بالدولة الموريتانية 1969م . وتوقيع معاهدة الدار البيضاء معها سنة 1970م جعل المغرب يتخلى عن مطامعه في الكيان الموريتاني، ودخوله في حرب غير متكافية مع الجزائرسنة1963 كون هذه الأخيرة حديثة الاستقلال وسائرة في طورا لبناء عم خلفه الاستعمار الفرنسي سنة وهذاماجعله يتراجع عن ضم منطقتي تيندوف وبشارالى أراضيه (بعد خسارته لهذه الحرب).

وبعد الخطاب المشهور الذي ألغاه ملك المغرب الحسن الثاني[24] والذي جاء فيه " اقسم بالله العلي العظيم أن ابقي وفيا لروح المسيرة الخضراء مكافحا على وحدة وطني من البوغار إلى الصحراء "[25].

كان ذلك بتاريخ 31 أكتوبر 1975م ومنه الدخول الفعلي للغزو المغربي للأراضي

الصحراوية من خلال ما عرف بالمسيرة الخضراء والتي بلغ عدد المشاركين فيها أكثر من 350 ألف مواطن مغربي افتتحت لهم مكاتب التجنيد في كل المدن المغربية ، وقد كان للملك دورا هاما في توجيهات السائرين بقوله " إذا التقيتم اسبانيا عسكريا أو مدنيا فصافحوه وعانقوه وادعوه إلي خيامكم يشارككم طعامكم وشرابكم ، ...فليس بيننا وبين الأسبان عداوة ولأحقد ... ولو أردنا أن نحاربهم لما أرسلنا الناس عزلا بل أرسلنا جيشا باسلا ولكننا لانريد أن نقتل أو نسفك الدماء فإذا أطلقوا عليكم النار فتسلحوا بأمانكم وتابعوا مسيرتكم فلن ترو أمامكم إلا ما يرضيكم ... [26]"

---

[24] الحسن الثاني اعتلى العرش الملكي في المغرب سنة 1961 توفي في 1999

[25]- عمر صدوق ـ قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية ـ المرجع السابق ـ ص58 ـ 59

[26]- طاهر مسعود- نزاع الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو- دار المختار ـ دمشق 1998 ـ ص 39_40

وفي أجواء مشحونة بالترغب والغلق إلقئ الملك الحسن الثاني خطابا عبر محطتي الإذاعة و التلفزيون في 05نوفمبر 1975م أعلن فيه عن انطلاق المسيرة صبا ح اليوم التالي أي يوم 6 نوفمبر 1975م وفي اليوم المحدد انطلقت أفواج المسيرة التي تتآلف من 350 ألف شخص كانت نسبة النساء 10 وقد رفع الجمع المصاحف الشريفة والإعلام المغربية والرايات الخضراء وأعلام بعض الدول العربية وهم يرددون شعارات تنادي بوحدة التراب، وفور وصولهم إلى الموقع الأول الحدودي انزلوا العلم الاسباني ورفعوا مكانه العلم المغربي وبعد ساعات قليلة من انطلاق المسيرة الخضراء وردة إلى الملك الحسن الثاني برقية من رئيس مجلس الأمن يطالبه فيها بوقف السيرة وسحب كافة أفرادها من الصحراء الغربية وببرودة رد عليه الملك قائلا أن المسيرة قد انطلقت ولا يمكن إيقافها ، ضف إلى ذلك تنديد اسبانيا الظاهري بالمسيرة الخضراء كما شنت الجزائر حملة إعلامية ودبلوماسية ضد هذه المسيرة . وساندة بقوة تحرك البوليساريو النشط في المحافل الدولية للضغط على المغرب للسحب مسيرته المدنية وجيشه من الأراضي الصحراوية .

وفي 07 نوفمبر 1975م استقبل الملك الحسن الثاني في اقادير مبعوث الحكومة الاسبانية الوزير Arnemto Coro martinez

حيث تباحث الجانبان الأوضاع المستجدة في الصحراء الغربية خاصة ما يتعلق بالمسيرة الخضراء .

لقد انتهت مناقشات الوزير مع المسؤولين المغاربة إلى التفاهم على صيغة اتفاق يقضي بوقف المسيرة الخضراء من جانب المغرب ومن جهة أخرى انسحاب اسبانيا نهائيا من الصحراء الغربية كليا.

وبالفعل أعلن المغرب في 09 نوفمبر 1975م عن وقف المسيرة جاء ذلك في خطاب وجهه الملك للمشاركين في المسيرة شكرهم فيه على إخلاصهم وهنأهم على وطنيتهم العالية وأعلمهم أن المسيرة قد حققت غايتها وأمرهم بوقف المسيرة والعودة إلى حيث انطلقوا، وقد بلغت تكاليف تلك المسيرة 300مليون دولار تكاليفها

دفعتها العربية السعودية بكاملها وقد أصبح السادس من نوفمبر عيدا يحتفل به في كل سنة في المغرب وتعطل فيه مؤسسات الدولة وفي 10نوفمبر من نفس السنة قدم إلى مدريد الوزير

الأول المغربي على رأس وفد رفيع المستوى صحبة وفد موريتاني، وبعد ثلاثة أيام من المفاوضات وصل أطراف الاتفاق إلى اتفاق قسمت بموجبه الصحراء بين المغرب وموريتانيا.[27]

ومنذ ذلك التاريخ بدأت القوات المغربية التغلغل في أراضي الصحراء الشمالية وبحلول 28فبراير 1976م انتقلت كافة سلطات المستعمر الاسباني إلى الحكومتين المغربية والموريتانية لينتهي بذلك عهد الاستعمار الغربي وتدخل المنطقة عهدا جديدا أساسه الصراع الدامي بين أبناء الدين الواحد واللغة الواحدة والتاريخ المشترك .

2- الأطماع الموريتانية في الصحراء الغربية : يعود أول اهتمام موريتاني بالصحراء الغربية إلى سنة 1957م حين الق الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه.[28]

والذي شدد فيه على ضرورة استرجاع الإقليم الصحراوية التي اعتبرها جزءلايتجزء من التراب الموريتاني.

وفي سنة 1960م أي سنة استقلال موريتانيا جادلت الحكومة الموريتانية المغرب بكتاب رسمي عرف بالكتاب الأخضر وذلك كرد فعل منها على الكتاب الأبيض الذي نشرته الحكومة المغربية، ففي هذا الكتاب توضيح للمطامع الموريتانية والحجج التي يعتمد عليها والمتمثلة في الحقوق التاريخية المتولدة على كون بلاد شنقيط وإقليم الصحراء الغربية كانا يمثلان بلاد واحدة في التاريخ القديم ،كما استندت موريتانيا فيما بعد على الكتاب الأبيض المغربي لإثبات حقوقها التاريخية وذلك على أساس أن المغرب ومن خلال كتابه المذكور يضع موريتانيا وإقليم الصحراء الغربية ضمن وحدته الترابية .

وفي شهر أكتوبر 1964م اطلع سفير موريتانيا [29] بواشنطن اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار عن رغبة الحكومة الموريتانية بان تبدأ التفاوض مع الحكومة الاسبانية حول إقليم الصحراء الغربية وفي جوان 1976م تدخل ممثل موريتانيا إمام نفس اللجنة (لجنة تصفية

الاستعمار) وأكد أن سكان الصحراء الغربية وسكان موريتانيا تجمعهم عدة روابط تاريخية وثقافية أهمها الديانة واللغة .

---

[27] هذا الاتفاق عرف باسم اتفاقية مدريد والتي أبرمت في 14 - نوفمبر - 1975 انظر الملحق رقم 02

[28] المختار ولد داداه ولد سنة 1924- عين في 28 نوفمبر 1960 رئسا لجمهورية موريتانيا الإسلامية

[29] عمر صدوق،قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية ص 60 و61

ومن الواضح أن موريتانيا الداداهية وفي هذا الصدد كانت تعتمد على حجج وأسانيد قليلة من حيث المضمون إذا ما قرنت بمطالب المغرب ويظهر ذلك من خلال التقسيم حيث كان لموريتانيا ثلث الإقليم الجنوبي حسب اتفاقية مدريد.

ومن هنا يمكن القول بان مطامع موريتانيا بالإقليم كانت نتيجة عامل الضغط من جانبين :

1- الضغط المغربي وذلك لكون المغرب غير قادر على السيطرة على كامل حدود الصحراء الغربية نظرا لطولها،فرا من الحكمة أن تشاركه موريتانيا في الجزء الجنوبي وبالفعل قبلت موريتانيا بذلك لتتخلص من مطالب المغرب وتؤمن شره .

2- الضغط الفرنسي على النظام الداداهي حيث كانت موريتانيا تابعة لفرنسا وتمتثل لسياستها نظرا للدعم القوي الذي كانت تتلقاه منها .

والجدير بالذكر أن موريتانيا حتى سنة 1975م كانت تتبع سياسة معتدلة اتجاه مستقبل الصحراء الغربية وكانت موافقة على استفتاء تقرير المصير أثناء التواجد الاسباني ثم أخذت تغير من إستراتيجيتها شيئا فشيئا حتى تم توقيع اتفاق سري مع المغرب سنة 1974م وهوا لاتفاق الذي التزمت فيه موريتانيا بان تطالب بجزء من إقليم الصحراء الغربية ، وهذا الاتفاق كان بمثابة وعد من المغرب لموريتانيا بان تشاركه نهب الثروات المتواجدة في الصحراء الغربية بعد خروج اسبانيا.

غير انه يبرز هنا تناقض كبير بين مطامع كل من المغرب وموريتانيا، حيث أن المغرب كان يطالب بموريتانيا نفسها ولم يتعرف بها كدولة إلا سنة 1969م ثم أشركها في تقسيم الصحراء الغربية، أما موريتانيا كانت ضد مطالب المغرب في البداية وعارضتها بشدة غير أنها استسلمت إلى أمر الواقع في الأخير وصارت تدعمه إلى أن تم توقيع اتفاقية مدريد 14نوفمبر-1975م بين كل من اسبانيا والمغرب وموريتانيا .

لعل من مخلفات الاتفاقية هو انسحاب القوات الاسبانية وتقسيم الإقليم بين المغرب وموريتانيا، وما نتج عنها من ترسيم الحدود بين الدولتين بموجب اتفاقية في 14 ابريل 1976م.

ولعل أهم نتيجة تركتها اتفاقية مدريد هي دخول المنطقة في صراع جيد بين أبناء الإقليم ويظهر ذلك من خلال قيام حرب غير متوازنة الأطراف بين كل من المغرب وموريتانيا من جهة وجبهة البوليساريو(باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي في هذه الفترة) من جهة ثانية، وظل

الحال هكذا لمدة ثلاثة سنوات وخلال هذه الفترة استطاعت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب أن تحقق انتصارات ميدانية خاصة في الجهة الجنوبية ضد القوات الموريتانية ولقد كانت اكثرالمعارك حسما تلك التي وقعت في منطقتي آم التونسي و بنشاب ،[30]حين حاول الجيش الصحراوي بقيادة جبهة البوليساريو محاصرة العاصمة الموريتانية نواكشوط ، فرد عليه الموريتانيون بمساعدة كل من المغرب وفرنسا بهجوم مضاد جعلت الجيش الصحراوي ينسحب إلى داخل الأراضي الصحراوية ،كما دارت معارك قوية مع الجيش الموريتاني في الزويرات ، أطار ، اكجوجت ، نواكشوط واهم ما ميز مراحل الغزو الموريتاني للصحراء هو أنها البداية كانت جل المعارك مركزة في الجزء الجنوبي ثم تحولت شيئا فشيئا إلى وسط الصحراء الغربية والتي يتواجد فيها اكبر قواعد جبهة البوليساريو وفي سنة 1976م دخلت الحرب طورا جديدا فدارت اغلب المعارك على التراب الموريتاني حيث استطاع الثوار الصحراويون نقل المعركة إلى داخل موريتانيا ونضيف هنا أيضا ما قام به النظام الفرنسي والمغربي من مساعدة للجيش الموريتاني وجاء ذلك أثناء زيارة ولد داده إلى باريس سنة 1976م، كما يعود هذا التأخر في المساعدة إلى اعتبارات عديدة أهمها عدم الرغبة من طرف فرنسا في إثارة غضب الجزائر التي كانت ومازالت إلى جانب حق الشعب الصحراوي في الدفاع عن أرضه .

وعدم تحمس وزير الدفاع الفرنسي لفكرة التدخل المباشر مع موريتانيين، ضف إلى ذلك استهداف الجيش الصحراوي لمجموعة من المهندسين الفرنسيين كانوا يعملون في الأراضي الموريتانية والتي أسفرت عن مقتل بعضهم واسر البعض الأخر.

وبعد الانقلاب العسكري على نظام ولد داده والذي قاده العقيد مصطفي ولد السالك حاول هذا الأخير انتهاج سياسة سلمية مع جميع جيرانه بما فيهم جبهة البوليساريو غير انه لم يتح له الوقت الكافي لفعل شئ لذ سرعان ما نشب خلاف بين قادة الانقلاب وانقسموا إلى قسمن فمنهم من أيد بقاء موريتانيا في ظل الحماية الفرنسية المغربية في الصحراء الغربية وبعضهم الأخر أيد إقامة سلم مع جبهة البوليساريو مع رفضهم التام التبعية القائمة لفرنسا و المغرب .

ولم تنتج جهود و"لد السالك " في محاولة احتواء الصراع لينتهي المطاف بانقلاب أخر للعقيد "احمد ولد بوسيف"والذي تعامل بعقلانية جديدة وناضجة تجاه حربه مع الجيش الصحراوي، وتعهد في 23

[30]هي مواقع وأقاليم موجودة في موريتانيا الأولى قرب نواكشوط والثانية قرب اكجوجت ولاية أنشير

ابريل 1979م بتوقيع اتفاق سلام مع جبهة البوليساريو وإنهاء حالة العداء والحرب معها من خلال تسليم الحكومة الموريتانية للجزء الذي تشرف عليه من الأراضي الصحراوية إلى جبهة البوليساريو غير أن هذا المشروع لم يكتمل بسب وفاة العقيد "ولد يوسف" في ظروف غامضة وجاء من بعده في السلطة أنصار يؤيدون الحل السلمي مع الصحراويين بقيادة "محمد خونا ولد هيدالة " والذي استكمل ما قد بدا به سلفه فيما يخص السلام مع جبهة البوليساريو، وبالفعل تم الاتفاق في الجزائر في 5 أغسطس 1979م[31] خرجت بموجبه موريتانيا نهائيا من الصحراء الغربية .

وقد وقع عن الطرف الموريتاني الأخ "احمد سالم ولد سيدي"[32] الذي كان يترأس الوفد الموريتاني، أما عن وفد جبهة البوليساريو فقد ترأسه الأخ "البشير مصطفي السيد"[33] الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية آنذاك وهكذا انتهت الحرب التي دامت قرابة 3 سنوات.

[31] انظر اتفاقية السلام بين موريتانيا وجبهة البوليساريو في ملحق رقم 04

[32] النائب الثاني لرئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني

[33] عضوا بارز في جبهة البوليساريو ، تقلد عدة مناصب في الجمهورية الصحراوية (وزير خارجية الجمهورية الصحراوية سابقا)

المبحث الثاني: بداية الوعي التحرري الصحراوي

المطلب الأول: الحركات التحريرية الصحراوية

مع نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات وهي الفترة التي يمكن القول عنها لأكثر بروزا في نضج الوعي التحري بالنسبة للمقاومة الصحراوية بكل مكوناتها على الرغم من تفاوت وجهات النظر في ذلك، وهي كذاك الفترة التي شهدت تكثيفا في الاتصالات بين أبناء المقاومة الصحراوية وهذا من خلال انضمام العديد من أبناء المغرب العربي من اجل محاربة الاستعمار الاسباني قبل أن يكتشفوا وجود تواطؤا بين اسبانيا والمغرب بعد أن حصل التفاهم بين الطرفين (من خلال اتفاقية طرفاية السابقة الذكر) بمعني أن تتنازل اسبانيا عن الطرفاية لصالح المغرب وفي مقابل ذلك يسحب المغرب مشاركته من هذه الحرب وقد تميزت هذه الحقبة الزمنية أيضا بمعانات شديدة عاشها سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب بسبب المضايقات والتجاوزات الاسبانية وقد بررت اسبانيا هذه السلوكات الإجرامية بان أبناء الصحراء الغربية لم يلتزموا بنود اتفاقية 1934 [34]

والتي تنص على ضرورة إخلاء سكان الصحراء للأرض من إحداثهم لأي مقاومة تأسيسا على هذا فان اسبانيا استطاعت أن تقضي على روح المقاومة الشعبية داخل الصحراء الغربية كما نلاحظ أن هذه المرحلة الزمنية قد تميزت بأحداث إقليمية هامة ولها تأثير مباشر على إقليم الصحراء الغربية ، والذي بقي متمركزا على الرغم من أن المغرب قد حصل على استقلاله سنة 1956م ، وبعده موريتانيا 1960م وعلى الرغم من تنامي النزعة الاستقلالية داخل الحركات التحريرية الصحراوية إلا أن اسبانيا لم تعطي اهتماما لمطالب تلك الانتفاضات الشعبية الصحراوية ، والتي كان مضمونها في إيقاف الهجرة الاسبانية إلى الصحراء الغربية وكذلك السماح لأبناء المنطقة ممارسة حقهم في الصيد والتنقل و الصحة والتعليم ، وقد كان بروز المقاومة الصحراوية جليا من خلال العديد من التنظيمات والتي

قادها بعض شيوخ القبائل الصحراوية وقد نجحوا فيما سعوا إليه وهو لم شمل القبائل الصحراوية وتوحيدها ضد الغزو الأسباني ومن بين ابرز حركات التحرر نذكر هنا .

---

[34] ـ إسماعيل معراف غالية. الامم المتحدة والنزاعات الاقليمية، المرجع السابق ـ ص39 ـ 40

1- **المنظمة الطلائعية لتحرير الصحراء** : لقد اثأر مندوبو القارة الإفريقية قضية الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وذلك من خلال اجتماع لجنة تصفية الاستعمار في أديس بابا وذلك سنة 1965م ، وكذا عند مناقشة القضية من جديد في اجتماع الجمعية العامة سنة 1966م وقد تم كل هذا رغم عدم وجود الصحراويين أنفسهم والذين مثلوا من طرف اسبانيا، فقد كان إقليم الصحراء الغربية يعج بتكوين جبهة ثورية في المنطقة يترأسها محمد سيد إبراهيم بصيري[35].

والذي عاد إلى بلاده بعد أن قضى فترة دراسته بجامعة دمشق في سوريا ،وعندما راء الأوضاع في الإقليم والتي لاتبشر بأي خير على المنطقة بسبب التصلب الاسباني المتمسك بعدم أجرا استفتاء في المنطقة،فقد عمل بسرية تامة على تحضير شروط الانطلاق بحيث اصدر مذكرته المشهورة المعنونة ب "المنظمة الطلائعية لتحرير الصحراء"[36] وكان ذلك سنة 1968 وكان نتيجة هذا العمل أن القي القبض عليه من طرف الإدارة العسكرية الاسبانية ثم أطلق سراحه ووعيد اعتقاله مرة ثانية في 17 جوان 1970 حيث كان يردد دائما للمقاومين الصحراويين أن تلك المنظمة التي تكلمت عنها في مذكرتي هي حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب،غير أن اسبانيا أرادت أن تقضي على هذا الرمز الثوري وتعمل بكل دهاء على تحويل اسم المنظمة وتحويل غرضها لتصبح معروفة باسم الحزب المسلم والقرض من هذه الفكرة هو تصعيد الصراع إلى طبيعة دينية مما يجعله في تصادم مع الحقد المسيحي الذي كان سائدا ضد المسلمين خصوصا إذا ما علمنا أن الأفكار التي كانت تدعوا إليها المنظمة الطلائعية تمثل تهديدا للوجود الاسباني ونذكر على سبيل المثال دعوتها للاجئين الصحراويين بالعودة من الدول المجاورة إلى أرضهم ، وكذا الالتفاف حول المنظمة لطرد المحتل الاسباني كما أن إستراتيجية القائد محمد بصيري كانت تضع سنة 1973 كنقطة اندلاع الكفاح المسلح ضد الاستعمار الاسباني

وهذا قبل أن يعتقل سنة 1970من، وهكذا فان اسبانيا خوفا من تصعيد موجة الرفض عند السكان الصحراويين فإنها قامت باجرات قمعية ضد سكان المنطقة وطالبتهم بضرورة تأييد وجودها في الإقليم كما حرضتهم على رفع شعار(الصحراء جزء لايتجزاء من التراب الاسباني) وكذلك شعار تحيا اسبانيا إلا أن هذه الإجراءات والتحريضات جاءت متأخرة بسبب انتشار الوعي الثوري لدى

---

[35]محمد سيد ابرهيم بصيري قاد اول انتفاضة صحراوية سنة1970 ، اعتقلته السلطات الاسبانية في ظل ظروف غامضة

[36] إسماعيل معراف غالية ،الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية - المرجع السابق - ص 40

أبناء إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، غيرأن قمع السلطات الاسبانية لم يتوقف مما جعل إتباع الحركة الطلائعية يتقدمون في 06جوان 1970م لاسبانيا بعريضة تضمنت أهداف الصحراويين والتي جاء فيها

1- الاستقلال التام للصحراء الغربية .

2- تحديد زمن معلوم لانسحاب القوات الاسبانية من الصحراء .

3- تكوين إطارات صحراوية قادرة على تسيير البلاد .

4- السماح للطلبة الصحراويين بالتعليم خارج اسبانيا ، وذلك خشية التأثير على أفكارهم وثوابتهم الوطنية .

5- تساوي الصحراويين بالأسبان في الرتب والمناصب .

6- حل الجمعية الصحراوية العامة وجراء انتخابات وتوقيف الهجرة الاسبانية للمنطقة .

7- أعطاء الأولية لليد العاملة الصحراوية في المناجم وأعمال الصيد وهي أكثر القطاعات حساسية في المنطقة .

ولعل أهم مايبرر انتشار الوعي التحرري الفعلي بين الصحراويين هو تعدي مرحلة المطالب الداخلية إلى مرحلة السياسة الاسبانية الخارجية وخلفيات تسليم إقليم الطرفاية للمغرب سنة 1958م وهذا الشئ اعتبر محاولة جادة للصحراويين ورغبتهم من خلال هذا الطرح هو الخروج من الوصاية الاسبانية

2- الحركة الجنينية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب

بعد إجهاض نشاط المنظمة الطلائعية الصحراوية المتمثلة في الحركة الوطنية الصحراوية هذا من جراء حدوث مذبحة جوان 1970م حيث تم على إثرها اعتقال العديد من أبناء الإقليم،

مما جعل بعض العناصر الوطنية تعمل على تكثيف الاتصال مع جميع سكان الصحراء الغربية وقد نتج عن ذلك مظاهرات كبيرة قام بها الشعب الصحراوي في كل أنحاء البلاد وهذا لمطالبة اسبانيا بالرحيل من جهة وكذا الضغط عليها بهدف إطلاق سراح كل المعتقلين بمافيهم المناضل محمد بصيري ولقد خرجت هذه المظاهرات في 17 أكتوبر 1970م(والتي تعرف بانتفاضة الزملة التاريخية لما حققته من وعي لدى سكان الإقليم) والتي جوبهت بمحاولات قمعية من طرف اسبانيا وبالتعاون مع قوات النظام المغربي ،وعلى اثر هذه الإحداث فقد تأثرت العديد التنظيمات السياسية داخل المغرب

بهذا الوضع وفي مقدمتها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ومن خلال مؤتمره الخامس والذي انعقد في أوت 1972م [37] فقد نوه المؤتمرون بعدالة الكفاح الذي يخوضه الشعب الصحراوي ، كما دعت العديد من المنظمات العالمية وحكومات الدول المجارة الى ضرورة كفاح سكان الصحراء الغربية ضد الاستعمار الاسباني وأعوانه .

وفي ظل هذا الوضع قامت اسبانيا بالتحضير لانتخابات أعيان القبائل مع إيهام السكان باعطائهم استقلال ذاتي داخل إطار الدولة الاسبانية ،وقد أصدرت بالفعل وثيقة في 20 فبراير 1973 تنص على ذلك ،ثم قامت بمبادرة أخرى وهي أن أرسلت الى الأمم المتحدة رسالة تحتوي على نص الوثيقة ثم ادعت أن الجمعية العامة قد صادقت على تلك الوثيقة ،غير أن هذه المحاولة فشلت نظرا لوقوف العديد من المنظمات والدول ضد هذه الأكذوبة ونذكر في هذا السياق وقوف الدولة الجزائرية ضد استقلال داخلي لإقليم الصحراء الغربية ضمن السيادة الاسبانية كما اتخذ المغرب موقفا موازيا جالبا إليه بذلك الرأي الموريتاني متبنين داخليا فكرة ضم اقليم الصحراء الغربية إليهما.

3-الحزب المسلم:يرجع تأسيسه الى عام 1965 وكانت له مبادي عامة منها التحرر بالسلاح و احترام الشخصية الصحراوية ضف الى ذلك مطالبتهم بالوحدة مع المملكة المغربية مع الاحتفاظ بحقوق السكان الكاملة ،وقد أثارت هذه النقطة الكثير من الخلافات داخل الحركة

وفي الأخير حسمت لصالح التيار الذي يركز على الاستقلال كمرحلة أولى، وهذا في انتظار وحدة الجماهير التي ستقام بفعل تظافر عوامل النضال،وعلى الرغم من انتهاج الحزب لهذا الأسلوب وفي ظل الغموض الذي كان يكتنف مبادي الحزب إلا انه يعتبر بمثابة المجادلة الأولى الجادة التي انتشرت بين أوساط الصحراوين وفي هذا يرى "الولي مصطفى السيد" مفجر الثورة أن اسبانيا كانت تحضر لاستفتاء تقرير مصير مصطنع وعبأت له جميع جهودها الاستعمارية ، فجمعت الصحافة المجاورة الناطقة والمصورة والمكتوبة وجندوا كل إمكانياتهم وبدا ينقلون المواطنين إلى مدينة العيون في سيارات خصصت لهذا الغرض بحجة الاحتفال بمؤتمر نواذيبو

[37] - إسماعيل معراف غالية - الامم المتحدة والنزاعات الاقليمية، المرجع السابق - ص 41 - 42

والتلويح بالرابطة الصحراوية باسبانيا ولكن الحزب هنا وبعد أن اطلع على هذه المؤامرة واللعبة المدبرة من الاستعمار الاسباني قام بمحاولة وفضح الاستعمار من خلال استقدام أنصاره ونصب خيامه في مكان مقابل لخيام الاستعمار الاسبانٍي في منطقة الزملة وهذا قصد إفشال مخطط المستعمر الاسباني .

4. الجمعية الصحراوية:

هي عبارة عن مجلس انشاته السلطات الاسبانية في 11 مايو 1967م كمحاولة منها للتخفيف من الضغط الصحراوي والدولي عليها في المنطقة، وقد كانت صلاحيات هذه الجمعية محدودة جدا ويكمن القول انه تنظيم شكلي ليس له اي فعالية تذكر .

5 . حركة رجال الزرق:

وهي من تاسيس ادوارد موحا[38] والذي كان محافظا في الشرطة المغربية، اسس هذه المنظمة في مدينة فيغيغ المغربية عام 1972 .

وقد طالبت هذه الحركة باستقلال الصحراء كهدف اول واساسي ، وقد اتخذت من الجزائر منطلقا لعملها وذلك ابتداءا من سنة 1973 حيث اصتدمت في اكثر من مرة بالجيش الاسباني وتميز نشاطها اساسا بالوقوق ضد المزاعم والمطامع المغربية والموريتانية بشان الصحراء الغربية ، وقد شهدت انفصال بعض من رجالها والذين كانوا من اصول مغربية وذلك في اواخر عام 1973 حيث نادوا الي الاندماج مع المغرب وبعد ذلك دعوا الي الانخراط في حزب جبهة التحريروالوحدة

ومن بين ابرز اهداف الحركة بعد الاستقلال عن الدولة الاسبانية .

ضم الاقاليم الي المملكة المغربية ، وفي سنة 1978 كون زعيم الحركة يضا ما اصبح يسمي بمنظمة الساقية الحمراء ووادي الذهب ، وهي منظمة تتكون من الجنود المغاربة وذلك بهدف القضاء علي جبهة البوليساريو وخاصة بعد ان قامت هذه الاخيرة بمحاربة الحركة السابقة .

6- حزب الاتحاد الوطني الصحراوي:

وقد انشأ هذا الحزب من طرف الحكومة الاسبانية وذلك في أكتوبر 1970م وقد عملت اسبانيا على مد نشاط الحزب إلى كل مناطق الساقية الحمراء ووادي الذهب وكان الهدف من تأسيس هذا الحزب بالنسبة لاسبانيا هو التحضير لمرحلة تسلم السلطة ، وهذا بعد خروجها هي من المنطقة وهذا

---

[38] ادورد موحا اسمه الحقيقي الياس بشير فيغيغ وعرف ايضا باسم احمد بن عشير

حتى تتمكن من المحافظة على مصالحها الاقتصادية والتجارية بعد رحيلها وتظهر هذه الأطماع جلية في أفكار الحزب والتي نذكر منها :

– إنشاء دولة إسلامية مستقلة وتربطها علاقات إخوة وتعاون مع اسبانيا .

– أما طريقة الاستفتاء فستحقق لاحقا الأسلوب السلمي.

المطلب الثاني : تأسيس جبهة البوليساريو

لقد بددت حادثة الزملة يوم 17 جوان 1970م أمال الذين اعتقدوا وصدقوا وعود اسبانيا باحترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره فقد ضاعفت هذه الأحداث النغمة الشديدة على سلطات الاحتلال الاسباني ، وكمحاولة من المستعمر الاسباني لتجاوز هذه الأحداث قامت بالاستبدال الحاكم العام في إقليم الصحراء الغربية بحاكم جديد وصل إلي مدينة العيون في مارس 1971م ولكن الصحراويين أصبحوا مصرين على ضرورة العودة للأسلوب القديم والمتمثل في حرب العصابات فبعد اختفاء حركة التحرير الصحراء وسجن وفقدان بعض

قيادتها بدأت إعادة بناء المقاومة الوطنية من جديد لأنه كان لابد منه فقد جاءت أول استجابات لهذه المستلزمات على يد مجموعة من الطلبة الصحراويين يتزعمهم مفجر الثورة الشهيد الولي مصطفي السيد[39] الذي كان يدرس آنذاك في الطور الجامعي وبالضبط في جامعة محمد الخامس بالرباط [40]وقد نظم هؤلاء الشباب المثقفين وكونوا حركة تضع من أولياتها ضرورة تحرير الشعب الصحراوي كباقي الشعوب من قيود الاستعمار ، فقد كان فكرهم متأثر كثيرا بحركات التحرير الوطنية وكذا الأفكار النضالية التي أصبحت تنتشر في الجامعات آنذاك في هذا الخضم شكل الولي مصطفي ورفقائه في موقعهم الجامعي بالرباط النواة الأولي لجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) ، والتي جاءت كما هو واضح كرد فعل على القمع الذي مس الشعب الصحراوي عقب أحداث المزملة التاريخية.

ففي 10ماي 1973م وعلى الحدود الموريتانية الصحراوية أعلن عن مولد تحريري جديد سمي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب على أنقاض كل التنظيمات السياسية التي كانت قائمة واستطاعت الجبهة أن تضم إلي صفوفها عدد من النشطاء السياسيين واهم التنظيمات السياسية

---

[39] الشهيد الولي مصطفى السيد ،من مواليد1948 مؤسس جبهة البوليساريو سنة 1973 استشهد في 09 يونيو 1976

[40]- د- محمد سالم الصوفي - أزمة الصحراء الغربية - المرجع السابق ص59

ولذلك اعتبرت الجبهة أهم تنظيم يمثل الشعب الصحراوي والتي قامت على أهداف أكثر تحديدا ووضوحا وخاصة تركيزها في أفكارها على استقلال الشعب الصحراوي عن كل من اسبانيا والمغرب وموريتانيا ، وبنت أساليبها على أساس العمل السياسي والعسكري وتحددت الأهداف السياسية للكفاح في البنود التالية.

1- المحافظة على عروبة الصحراء الغربية أي أن كل المحاولات التي قام بها المستعمر الاسباني بإلحاق الأراضي الصحراوية بالأراضي الاسبانية هي محاولات مرفوضة ويجب التصدي لها .

2- رفض الجبهة للصمت العربي ودعت من خلال زيارات ودعوات قام بها زعيم الجبهة الولي مصطفى إلى بعض الدول نذكر منها .

في1972م اتصل بجبهة التحرير الوطني الجزائري وطلب منها الدعم لدحر الاستعمار الاسباني .

1973م تمت مراسلة قائد الثورة الليبية العقيد معمرا لقذافي[41] وأطلعه على أوضاع المقاومة الصحراوية وطلب منه الدعم.

1974م توافد عدد كبير من قيادات الجبهة إلى الجزائر والتي استقبلتهم بكل حفاوة واستمعت إلي انشغالاتهم وقدمت لهم كل الدعم والمساندة المادية والمعنوية باعتبار أن الثورة الجزائرية كانت تضع من أهم أولوياتها التقدمية مناصرة حركات التحرر وخاصة العربية والإفريقية.

3- وتتركز سياسات الجبهة في بداية انطلاقها على النواحي التالية :-

1- أن المنطقة الممتدة من جبل طارق إلي نهر السنغال تعتبر نقطة تلاقي في شمال غرب إفريقيا و من ثم فهي نقطة التماس بين الوطن العربي والقارة الإفريقية .

والساقية الحمراء ووادي الذهب جزء من هذه المنطقة .

2- الانتماء إلي الوطن العربي والإيمان بان الشعب في الساقية الحمراء ووادي الذهب هو شعب عربي مسلم وسيبقي كما كان قديما صامدا ضد الوجود الاستعماري في المغرب العربي.

3- نظرا للأهمية الإستراتيجية لإقليم الصحراء الغربية فان بقائه تحت سيطرة الاستعمارية يجعله كمركز لمراقبة شعوب المنطقة وكل تحركاتها من الاستعمار

[41] العقيد امعمر القذافي ولدفي 07_يونيو_1942 زعيم الجماهرية الليبية منذ سنة 1969

وبعد عشرة أيام من تأسيس الجبهة وبالضبط يوم 20ماي 1973م قامت مجموعة من الرجال لا يزيد عددهم عن سبعة عشر رجل بأول عمل عسكري يندرج تحت عمل تنظيمي تقوم به الجبهة كممثل وحيد وصاحبة سلطة بالرغم من نقص الإمكانيات القدرات العسكرية لان إرادة هؤلاء كانت اكبر مما يتصور المستعمر.

أما على الصعيد الإقليمي فقد تمت معارضة قيام كيان تحرري في منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب بدل من الدعم والساندة فقد طلبت جبهة البوليساريو مساعدة من موريتانيا

غير أن هذا الطلب قبل بالرفض[42] أما الحكومة المغربية فقد اعتبرتها البوليساريو أنها مارست ضغوطا على اللاجئين الصحراويين في المغرب ومنعهم من الالتحاق بصفوف الجبهة ، ويمكن دراسة التطور الإيديولوجي للبوليساريو من خلال دراسة أفكار قائدها الولي مصطفي السيد ودراسة وثائقها التاريخية وأدبياتها ومؤتمراتها السياسية .

فمنذ المؤتمر التأسيسي للجبهة في 10ماي 1973م حتى أوائل الثمانينات حدثت تطورات هامة في المفهوم السياسي للجبهة وإذا كان مبدأ الاستقلال وإقامة الدولة المستقلة ظل المبدأ المحوري القائم استطاعت الجبهة كسر الإعلام المغربي من خلال بروز القضية الصحراوية كقضية تصفية استعمار في كثير من المؤتمرات، والتجمعات الدولية على غرار مؤتمر عدم الانحياز في سبتمبر 1973م في الجزائر وهو أول تجمع دولي تثار فيه قضية استقلال الصحراء الغربية بشكل يخدم جبهة البوليساريو حديثة النشأة كما بدأت قيادات الجبهة بإعداد سياسة عسكرية وفكرية جاءت هذه الخطوة من خلال المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية في الفترة الممتدة ما بين 25 و31 أغسطس 1974م وخرجت منه ببرنامج عمل وطني متكامل ويوضح تطوره الإيديولوجي في عام كامل وهذا البرنامج ينقسم إلى قسمين

1- برنامج قصير المدى : وفيه مايلي :

- تعبئة الجماهير تعبئة مستمرة
- تقوية الصلاة بين الجبهة وحلفائها العرب و الأفارقة
- تقوية أسس الجبهة الداخلية لمواجهة أي احتمال

---

[42]- د:محمد سالم الصوفي ،ازمة الصحراء الغربية، المرجع السابق ، ص 61_ 62

2- **برنامج بعيد المدى**:ويتضمن مايلي:

- التحرير الوطني الشامل وطرد الاستعمار .
- بناء نظام جمهوري وطني .
- ضمان الحريات الأساسية للمواطنين .
- القضاء علي كل أنواع الاستقلال للثروات الطبيعية .
- توفير العيش الكريم لكل فرد.
- المحافظة على التراث الوطني.
- محاربة أنشار الأمراض.

كما حدد المؤتمر الثاني للجبهة سياساتها اتجاه العالم الخارجي وجاءت كالأتي:

- الثورة الصحراوية جزء من الثورة العربية وهي جزء من حركات التحرر الوطني العالمي.
- يعتبر التعاون مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية في المرحلة الانتقالية عنصرا أساسيا.
- مساندة كل الشعوب المكافحة ضد الاستعمار بشكله القديم والحديث, وكذا الصهيونية والتمييز العنصري .

وهكذا جاء برنامج العمل الوطني المنبثق عن المؤتمر الشعبي العام للجبهة ليرسم الملامح الفكرية والسياسية لها , وليحدد أيضا وبشكل أدق أفكارها وبرنامجها الأولي ,كما أن ملامح ثورة 23 يوليو 1952م بمصر وثورتي الجزائر و ليبيا , قد برزت واضحة في معالم برنامج العمل الوطني والعسكري للجبهة , ولعل مرد ذلك هو كون قيادات الجبهة الأولي رأت وتفتحت على زخم هذه الثورات وانتشار مبادئها خاصة مؤسسها الولي مصطفي السيد .

ومما زاد جبهة البوليساريو قوة في المنطقة هو إعلانها عن قيام الجمهورية الصحراوية الديمقراطية , ضف إلي ذالك إعلان دستور لهذه الدولة , وتحول التنسيق الجزائري مع الجبهة إلى إستراتيجية شاملة لتحرك ضد التحالف المغربي الموريتاني من كل النواحي (إعلاميا , عسكريا وكذا دبلوماسيا) .

مما أعطي للجبهة مع نهاية 1976م إستراتيجية حرب العصابات , داخل المغرب وموريتانيا , وخاصة على طرف إمداد القوات , وبعد هذه الفترة تم إعلان حكومتها بعنصريين هما:

تكثيف العمليات العسكرية ضد القوات المغربية و الموريتانية والقيام بهجمات واسعة مثل الهجوم على " عين بنتيلي " [43].

2- تدعيم البعد التنظيمي وفي هذا الصدد استعانت الجبهة بالنموذج الليبي في تنظيمها السياسي و الإداري من خلال المؤتمرات الشعبية العامة, ومنذ ذالك الوقت (1976م) والمؤتمرات الشعبية هي الوحدة السياسية السائدة في عمل الجبهة.

وجاء استشهاد "الولي مصطفي السيد" قائد الجبهة في 9 يونيو 1976م بالقرب من مدينة اكجوجت الموريتانية , دافعا قويا للثورة الصحراوية , لتركيز هجومها على موريتانيا , وجاء المؤتمر الثالث للجبهة الذي سمي مؤتمر "الشهيد الولي" وانعقد تحت شعار(لا استقرار ولا سلام قبل العودة والاستقلال التام) ما بين 26 و 30 أغسطس 1976م .

لقد استطاع هذا المؤتمر من خلال بيانه السياسي أن يحدد الأوضاع الداخلية للجمهورية الصحراوية في ظل تطور الأحداث والأوضاع العسكرية التي طرأت بعد انسحاب اسبانيا ثم اقر المؤتمر برنامج عمل جديد وقسم هذا البرنامج إلى ستة أجزاء تشمل المبادئ الأساسية السياسة الداخلية والاقتصاد والدفاع والسياسة الخارجية .

كما حققت الجبهة ومن خلال نشر الوعي التحرري في المجتمع الصحراوي وهذا ماجعل اسبانيا ترضخ لقبول زيارة البعثة الأممية لتقصي الحقائق للاطلاع على رغبة الصحراويين لتحديد مصيرهم وقد لاحظت البعثة من خلال هذه الزيارة أن سكان الإقليم يؤدون بحزم الاستقلال ، بالإضافة إلى اتفاقهم حول جبهة البوليساريو .

على الرغم من أن جبهة البوليساريو عقدت عدة مؤتمرات وعددها اثني عشر مؤتمرا ، إلا أن المؤتمر الثالث كان علامة بارزة في مسار التطور السياسي والإيديولوجي في مسار الجبهة ، يظهر ذلك من خلال وضعه النقاط التالية :

1- أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب هي حركة تحرير وطنية ، وهي ثمرة مقاومة صحراوية طويلة ، ضد مختلف أشكال الاستعمار الأجنبي وينطوي في إطارها على أساس

[43] بنتيلي بلدة علي الحدود الصحراوية الموريتانية

طوعي وفرد ي كل الصحراويين الذين يؤمنون بمبادئ ثورة 20ماي ، ويلتزمون بتطبيق برنامج العمل الوطني للجبهة.

واحترام القانون الأساسي للكفاح من اجل الاستقلال التام واستر جاء السيادة على كامل تراب الجمهورية العربية الصحراوية.

2- الجبهة هي تنظيم سياسي وطني يقود الكفاح من خلال تاطير الشعب الصحراوي وتنظيم طاقاته وضمان حماية مكاسبه ومواجهة الأخطار المحدقة به ورسم الأهداف والأفاق من اجل تحقيق تطلعاته المشروعة في الحرية والاستقلال .

3- وتعد الجبهة حركة تحرير وطنية ذات العمق الاجتماعي و تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤا الفرص والحفاظ على تماسك المجتمع من خلال دعم الأسرة كمحتوى أخلاقي وثقافي واجتماعي وديني.

4- كما ان الجبهة تعتبر منظمة ديمقراطية من حيث أساليب عملها واتخاذ قراراتها إذ تعمل باستمرار على بلورة أفكار كل فئات الشعب في إطار بناء هياكلها التنظيمية.

المطلب الثالث: إعلان الجمهورية الصحراوية

إن تكوين الجمهورية الصحراوية يعتبر امتداد اوبالاحرى من نتائج استمرار ودعم لجبهة البوليساريو التي تكونت سنة 1973 كما سبق ذكره [44].وقبل الإعلان عن قيام الجمهورية انعقد مؤ تمران لجبهة البوليساريو.

1 . المؤتمر الأول : انعقد في الفترة ما بين 5 و10 ماي 1973 بصورة استثنائية تحت شعار بالبندقية ننال الحرية وفي هذا المؤتمر أعلن عن تكوين البوليساريو كحركة وطنية ، كما وضع البرنامج المؤقت للمؤتمر التأسيسي والذي حدد أسلوب الكفاح المسلح كأداة رئيسية للعمل من اجل الاستقلال .

2 . المؤتمر الثاني : انعقد هذا المؤتمر يوم 24 أوت تحت شعار حرب التحرير تضمنها الجماهير وكان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر التأكيد على تحقيق الوحدة الوطنية

---

44 ـ انظر المطلب السابق، الخاص بتأسيس جبهة البوليساريو

الصحراوية في الكفاح ضد الاستعمار وذلك بوضع الثقة الكاملة في الجبهة القائدة له وهي البوليساريو .

وبعد هذين المؤتمرين اجتمعت الجبهة بصورة استثنائية في شهر فيفري 1976 لإعلان الجمهورية وأصدرت الجبهة يوم 27 فيفري 1976م لإعلان بيان رسميا في بئر لحو معلنة عن تأسيس جمهورية تسمي " الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية " .

وحسب ماورد في هذا البيان الرسمي[45] فان هذه الجمهورية تشكل دولة حرة مستقلة تدار بواسطة نظام أو نسق وطني ديمقراطي التوجه ووحدوي تقدمي علي أساس الدين الإسلامي ، فهي دولة عربية افريقية غير منحازة .

أما الهدف الأساسي العاجل لهذه الدولة الجديدة هو العمل على الدفاع عن استقلال الشعب الصحراوي ورجوعه إلى أرضه ، واسترجاع ثرواته الطبيعية الوطنية ،كما تضمن البيان السالف الذكر ندائيين ، احدهما موجه إلى جميع دول العالم من اجل الاعتراف بالدولة الجديدة أي الجمهورية الصحراوية وإقامة علاقات معها على أساس الصداقة والتعاون ، والأخر موجه إلى المجتمع الدولي قصد الحصول على المساعدة والدعم المادي والمعنوي من اجل حصول الدولة الجديدة على استقلالها وحقوق شعبها .

وهناك قد يثار تساؤل فيما إذا كان إعلان الجمهورية الصحراوية سابق لأوانه على أساس عدم توافر أركان الدولة المتمثلة في الشعب والإقليم والسيادة وكذلك فيما يتعلق بالاعتراف الدولي بهذه الجمهورية.

أما فيما يخص أركان الدولة الصحراوية، هناك شعب صحراوي معترف به دوليا كان يعيش في إقليم محدد ومعروف جغرافيا منذ القديم، كما كانت لهذا الشعب سيادة على الأقل . بالمفهوم السائد في فترة ما قبل الاحتلال الاسباني للمنطقة(سيادة في إطار القبيلة) وعليه فيمكن القول بان قيام الجمهورية الصحراوية عمل مشروع قانونا بسبب وجود شعب وإقليم متميز واكان جزء منه محتلا وقيام سيادة في الأرض المحررة

[45]- انظر هذا البيان (بيان اعلان الجمهورية الصحراوية) في الملحق رقم 01

اماعتراف الدول بالجمهورية الصحراوية فمتطابق مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 21-26 بتاريخ 12أكتوبر 1970 الذي ينص علي أن تقدم كل دول الأعضاء في المنظمة الدولية الدعم الكامل للشعوب المكافحة ضد الاستعمار.[46]

وما اعتراف الدول بالجمهورية الصحراوية الانوع من أنواع الدعم المذكور في هذا القرار السابق ولاسيما أن من أهداف الدولة الصحراوية العمل على تحقيق الاستقلال للشعب الصحراوي.

وفي القانون الدولي أمثلة عديدة على قيام دول قبل استقلالها وخير مثال على ذلك قيام الحكومة المؤقتة في الجزائر في 19 سبتمبر1958 والتي توالى الاعتراف بها بالرغم من الاحتلال الفرنسي وفي المؤتمر الشعبي العام الرابع المنعقد في سبتمبر 1978 تم تسطير برنامج وطني عام[47] تعمل الدولة الصحراوية على تحقيقه ويتمثل في آلاتي

1. المبادئ الأساسية : وتشمل الحفاظ على النظام الجمهوري الديمقراطي الوحدوي وتجنيد جميع قوى البلاد وكفاءتها للمشاركة الفعالة في البناء الوطني . وضمان الحريات الأساسية للمواطنين ومحو الفوارق ما بين الأرياف والمدن بتوزيع الثروات الوطنية توزيعا عادلا ومحاربة الاستغلال ، وضمان العيش الكريم لجميع أفراد الشعب ، وتوفير السكن للجميع ، وحماية الأسرة والعناية بها كنواة أساسية للمجتمع، وتحقيق التجسيد الفعلي لحقوق المرأة في حدود الدين الإسلامي، ومحاربة الانحلال الخلقي والاجتماعي، والمحافظة علي التراث الديني والحضارة العربية الإسلامية الصحراوية .

وإتباع سياسة لتعميم وإلزامية ومجانية التعليم في كل مراحل لجميع فئات الشعب، وتعريبه في كل المراحل وتطبيق مبدأ الصحة للجميع،وبناء اقتصاد وطني متوازن بالاهتمام الكامل بالزراعة والصناعة والثروات الطبيعية والحيوانية.

القضاء:

حيث يكون العمل فيه من اجل توحيد الأحكام والقواعد التي تطبق علي الشعب وهي مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية كما من ا ولوليته بناء مجتمع إسلامي والعمل من اجل المحافظة علي المشروعية الدولية للقضية الصحراوية الدفاع الوطني:

---

[46]- موقع الأمم المتحدة على شبكة الانترانت - قرارات الجمعية العامة - www .un. org

[47]- وزارة الإعلام الصحراوية ،المؤتمرات الشعبية العامة للجبهة - من المؤتمر الأول إلى المؤتمر العاشر - جوان 1999

يكون الجيش الشعبي لتحرير الصحراء الغربية في خدمة الشعب ويدافع عن الوطن ووحدته ويشارك في البناء الوطني وهوا لجيش الرسمي للجمهورية الصحراوية.

السياسة الخارجية :

إن الحرية هي القاعدة الأساسية لجميع الاختيارات، والجماهير الشعبية هي صاحبة المصلحة الحقيقية المتمثلة في الوحدة والتعاون مع جميع المنظمات الدولية والإقليمية والتعاون مع العالم العربي والإسلامي والإفريقي.

واحترام مبدأ التعاون مابين الدول والدفاع عن حق الشعوب من اجل الاستقلال وضرورة مواصلة الكفاح المسلح حتى تحقيق الحرية الكاملة للبلاد، فلإسلام والاستقرار قبل الرجوع إلي التراب الوطني والاستقلال التام.

وللجمهورية الصحراوية نظام أساسي مؤقت و هو شبه دستوري،تسيير شؤونها وفقا له، وهو الايختلف عن كثير من الدساتير العربية حيث تضمن خمس محاور رائسية هي:

1- مبادئ أساسية:

الجمهورية الصحراوية ونظامها السياسي وبرنامجها العملي ومرجع القوانين فيها هو الإسلام، واللغة الوطنية والرسمية هي اللغة العربية، والمساواة أمام القانون والحريات العامة للجميع،وضرورة توفير الخدمات الاجتماعية للشعب الصحراوي.

2- نظام الحكم:

وهو النسق القائم علي مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مع تحديد كيفية تكوين هاتين الهيئتين وبيان صلاحيتهما.

3- السلطة التشريعية:

تتمثل في البرلمان ويمثلها المجلس الوطني الصحراوي.

4- السلطة القضائية:

حيث تضم الأجهزة القضائية وطريقة تكوينها ومدى صلاحيتها.

5- تدابير انتقالية عامة:

تتعلق باسم الجيش الصحراوي الذي يبق قائما إلي غاية استرجاع الشعب الصحراوي سيادته علي كامل ترابه، وكذا ممارسة الجنة التنفيذية لمهام مجلس قيادة الثورة.

ومن خلال كل هذا تحددت ولو مؤقتا المعالم الأساسية للجمهورية الصحراوية التي أقيمت في الجزء المحرر من التراب الصحراوي، كما انه وبمجرد إعلان الجمهورية الصحراوية توالت اعترافات العديد من الدول ليصل عددها إلي أزيد من 80 دولة. [48]

[48]- انظر الملحق رقم 06

الفصل الثاني: القضية الصحراوية في أروقة المنظمات الدولية والإقليمية

لقد سجلت قضية تحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب سواء أمام منظمة الأمم المتحدة أو الهيئات الإقليمية الأخرى[49]، كقضية تحرير من الاستعمار و لقد كان الإجماع على إنهاء السيطرة الإسبانية و تمكين سكان الإقليم من تقرير مصيرهم كانت هذه ميزة كل اللقاءات التي طرحت أمامها هذه القضية، وتعتبر منظمة الأمم المتحدة المنبر الأول الذي ترددت فوقه عبارات تحرير هذا القطر من الاستعمار.

و في إطار دراستنا لهذا الفصل سنتناول مبحثين حيث يتضمن المبحث الأول الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية إلى جانب أهم القرارات الصادرة عن كل من الجمعية العامة و مجلس الأمن فيما يخص قضية الصحراء الغربية.

أما في المبحث الثاني فسنتناول أهم التوصيات و القرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك الإتحاد الإفريقي حاليا ونعرج كذلك و في نفس السياق إلى المواقف المعبر عنها من قبل الدول العربية و المغاربية و كذا الأوربية.

[49] الإتحاد الإفريقي و الإتحاد الأوربي و جامعة الدول العربية

المبحث الأول:القضية الصحراوية في أروقة الأمم المتحدة.

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية من أكثر المشاكل التي تحملت الأمم المتحدة مسؤولية حلها، منذ نحو ثلاثة و ثلاثين سنة إذ بدء اهتمام الأمم المتحدة بمشكلة الصحراء الغربية قبل المساهمة مباشرة في حل النزاع أي منذ أن خضعت هذه المنطقة للاستعمار الإسباني.

المطلب الأول:الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

تعود أسباب النزاع الصحراوي المغربي إلى تعارض مطلبين أحدهما يؤكد و يدافع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير و الاستقلال، و الأخر يقدمه المغرب مدعيا حقوقا تاريخية في الصحراء الغربية.

و على هذا الأساس تقدم المغرب بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة و إلى الحكومة الإسبانية في 23 سبتمبر 1974، لإحالة ملف الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، لتبدي رأيا استشاريا يتوخى منه تعزيز مطالبته (بحقوقه التاريخية على الإقليم)، فبعد أن وافقت الجمعية العامة على الطلب المغربي، أحالته على المحكمة الدولية المذكورة بصيغة الأسئلة التالية.

1- هل كانت الصحراء الغربية (الساقية الحمراء و وادي الذهب) في فترة استعمارها من قبل إسبانيا أرضا بلا سيد؟.

2- إذا كانت الإجابة على هذا السؤال بالنفي، هل كانت توجد روابط قانونية بين المنطقة المذكورة و المملكة المغربية و المجموعة الموريتانية من جهة أخرى؟.

و في 16 أكتوبر 1975 أعلنت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري و فيما يلي نورد بعض التفاصيل التي تطرقت لها المحكمة أثناء المرافعات و خلاصة عن رأيها.

1- المرافعات:

عقدت المحكمة 27 جلسة علنية من 25 يونيو إلى غاية 30 يوليو 1975 و سنتناول فيما يلي أهم ما ورد في المرافعات بخصوص الحجج المغربية.

قدم المغرب جملة من الأحداث التاريخية في محاولة منه لإثبات تواصل ممارسته للسيادة على الصحراء الغربية مثل[50].

- ظهير تعيين القادة في الصحراء الغربية.
- جباية الضرائب.
- تبعية بعض القبائل للسلطان.
- قرارات عسكرية (مقاومة الاستعمار).
- حملات السلاطين في المنطقة الجنوبية من السوس 1882 و 1886.
- مجاورة المغرب للصحراء الغربية و الطبيعة الصحراوية للإقليم (اعتبار الإقليم امتدادا طبيعيا للمغرب).
- الأحداث الدولية المتعلقة بالصحراء الغربية(معاهدات اتفاقيات مراسلات دبلوماسية).

وفي تناولها لهذه الحجج اتبعت المحكمة الخطوات التالية:

أخذت المحكمة بعين الاعتبار هيكلة الدولة المغربية القائمة على أساس الروابط الإسلامية و تبعية مختلف القبائل للسلطان أكثر من كونها روابط قائمة على المفهوم الجغرافي للدولة.

وقدرت أنه يجب أن تكون التبعية فعلية و أن تتجلى في أحداث معبرة عنها حتى يمكن اعتبارها دليلا على السيادة.

و تفحصت المحكمة ادعاء ممارسة سلطة فعلية في الصحراء الغربية في الوقت الذي استعمرتها إسبانيا، و في الفترة التي سبقت ذلك وقد ارتأت المحكمة تصنيف الحجج المغربية إلى:

1- أحدث داخلية تدل على وجود سلطة مغربية على الإقليم.

2- أحداث دولية اعتبرها المغرب دليلا لاعتراف دول أخرى بسيادته على الأرض

2-المناقشات:

[50] طاهر مسعود،نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و البوليساريو،دار المختار 98،ص34-35.

قبل الدخول في مناقشات المحكمة للحجج المغربية، نشير إلى أن هناك آراء تعارض تماما الرأي المغربي، فمثلا أكدت إسبانيا و موريتانيا بأن القبائل الصحراوية كانت دائما مستقلة.

لقد نفت اسبانيا كل الإدعاءات المغربية بحجة عدم وجود وثائق تاريخية. أما بالنسبة لموريتانيا فإنها لم تعارض وجود روابط بين سكان الإقليم و المملكة.لكنها نفت شموليتها للإقليم ككل .

أما بالنسبة للمحكمة فقد اعتبرت أن المعلومات المقدمة من طرف المغرب بجميع حججها غير كافية لإثبات قيام سلطة مغربية فعلية في الصحراء الغربية لأن المحكمة خلصت إلى:

- أن المغرب لم يقم بجباية الضرائب في الإقليم.
- أن حملات السلاطين لم تصل وادي درعة[51] فما بالك بالصحراء الغربية .
- أن حجة المجاورة غير واردة و لا يمكن تطبيقها على هذه الحالة لوجود مطالب أخر (موريتانيا) بنفس الحجة، ولأن الأرض مأهولة بقبائل منظمة على المستوى السياسي و الاجتماعي و رغم ذلك فإن المحكمة قبلت بأن السلطان كانت له سلطة روحية و دينية على بعض قبائل المنطقة مارسها من خلال بعض القادة المقيمين في وادي نون بالمغرب، لكنها أي المحكمة أبدت تحفظا حول هذا الاستنتاج لأن المنطقة المذكورة – وادي نون- لا تدخل ضمن حدوده بمعنى أنها قبائل غير خاضعة للمخزن أما الرحل منهم فهم لا يعترفون حتى بالقادة المعنيين من طرف السلطان في جنوب المغرب.

أما الحجج المتعلقة بالأحداث الدولية، فقد صنفتها المحكمة إلى أربعة أصناف بحسب الأهمية على النحو التالي:

أولاً: المعاهدات المبرمة مع المغرب و المتعلقة بتحرير و حماية البحارة الذين تغرق بواخرهم على شواطئ وادي نون أو بالقرب منها مثل الاتفاقية المغربية الإسبانية لسنة 1967[52]، و التي لا تتضمن ما يؤدي إلى الاستدلال على وجود سيادة مغربية على الصحراء الغربية، رغم أنها تؤكد سلطة السلطان على وادي نون لكن ليس على الصحراء الغربية.

---

[51] واد درعه يقع في جنوب المغرب.

[52] الاتفاقيات المغربية الأوربية،أنظر موريس بارييه:نزاع الصحراء الغربية ص44-47.

ثانياً:بخصوص الاتفاقية المغربية الإنجليزية 1895،والتي اعتبرتها الرباط اعترافا من بريطانيا بسيادة المغرب على المناطق الممتدة من وادي درعة إلى رأس بوجدور[53]، وما بعدها كجزء من الأراضي المغربية، فإن المحكمة لم تقبل هذا التأويل لتناقضه مع ما ورد في وثائق دبلوماسية أخرى أكدت على أن حدود الأراضي المغربية بالنسبة لبريطانيا العظمى لا تتجاوز وادي درعة و أعطت المحكمة تأويلا أخر لهذه المعاهدة هو أن اعتراف بريطانيا ليس بسيادة السلطان و إنما بمصالحها الحيوية في المنطقة.

ثالثا: فيما يتعلق بالمراسلات الدبلوماسية الخاصة بتطبيق معاهدة تطوان 1860 و الاتفاق الافتراضي بين اسبانيا و المغرب سنة 1900[54] و التي بحسب الرباط تثبت أن اسبانيا كانت تعترف بأن السيادة المغربية تمتد حتى رأس بوجدور فقد سجلت المحكمة تشكيك موريتانيا في وجود اتفاق 1900، بينما أنكرته اسبانيا إطلاقا، لذا رفضت المحكمة أخذه بعين الاعتبار، و أكدت أن اتفاق تطوان لعام 1860 لايعترف بسيادة تمتد حتى بوجدور.

رابعا: الرسائل الملحقة بالاتفاق الفرنسي–الأماني سنة 1911 و الذي أعتبر المغرب أنه يؤكد اعترافا فرنسيا و ألمانيا بسيادته على الساقية الحمراء و هو ما عارضته اسبانيا من خلال ما ورد في اتفاقيتي 1904 و 1912 اللتين تعترف فرنسا بموجبها بأن المستعمرة الإسبانية تقع خارج الأراضي المغربية أما المحكمة فقد وجدت أن هذه الرسائل المتعلقة باتفاق 1911 تتعلق فقط بتحديد مناطق المصالح السياسية لفرنسا بالنسبة لألمانيا، وبالتالي اعتبرتها ثانوية القيمة كحجة لتأكيد سيادة المغرب على الساقية الحمراء.

و خلصت المحكمة في نهاية مداولتها إلى أن كل الوثائق التي تم فحصها لا تثبت الاعتراف الدولي من قبل حكومات أخرى بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، لأن الأحداث الدولية والأحداث الداخلية تقود إلى نفس الاستخلاص حيث أن الأولى تؤكد الثانية، فلا هذه و لا تلك تثبت وجود روابط قانونية أو سيادة إقليمية بين الصحراء الغربية و المملكة المغربية في فترة استعمارها من قبل إسبانيا، رغم إنها تشير إلى وجود علاقات تبعية (روحية،دينية) بين السلطان و بعض قبائل المنطقة.

---

[53] مدينة بوجدور تقع على المحيط الأطلسي في الصحراء الغربية.
[54] طاهر مسعود،نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و البوليساريو،دار المختار 98،ص36.

3- الرأي الاستشاري:

بعد تفكير عميق و جاد تناول بالفحص و التدقيق كل حيثيات الموضوع في حدود الإدعاءات و الوثائق المقدمة إليها أعلنت المحكمة رأيها الاستشاري في 60[55] صفحة مرفقا بالكثير من الآراء الشخصية للقضاة فيما يلي خلاصته.

الجواب على السؤال الأول غداة استعمارها من طرف إسبانيا (الذي حددته المحكمة اعتبارا من سنة 1884 لم تكن الصحراء الغربية أرضا بلا سيد لأنها كانت مأهولة بسكان على الرغم من بداوتهم كانوا منظمين سياسيا و اجتماعيا في قبائل و تحت سلطة شيوخ أكفاء بتمثيلهم و إسبانيا نفسها لما أقامت (حمايتها) تذرعت باتفاقيات مبرمة مع الشيوخ المحليين.

وقبل الإجابة على السؤال الثاني (ما هي الروابط القانونية التي كانت المنطقة المذكورة و المملكة المغربية و المجموعة الموريتانية ؟

فإن المحكمة حددت "كروابط قانونية" كل الروابط التي يمكنها أن تؤثر على السياسة التي يجب إتباعها لتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية حول السؤال المحدد المتعلق بالروابط مع المملكة المغربية منذ البداية أوضحت المحكمة أنها تأخذ بعين الاعتبار :

أولا: أن المملكة المغربية تدعي وجود روابط سيادة بالصحراء الغربية نابعة من حيازة للإقليم.

ثانيا:أنها وضعت في الحسبان الهيكلة الخاصة للدولة المغربية في تلك الحقبة التاريخية.

إذن و بعد أن فحصت الأحداث الداخلية(تعيين القادة، جباية الضرائب، المقاومة المسلحة و حملات السلاطين....) التي قدمها المغرب كإثبات لسيادته التاريخية على الصحراء الغربية و الأحداث الخارجية (معاهدات اتفاقيات،ومراسلات دبلوماسية) التي أعتبرها المغرب تأكيدا لاعتراف دولي من الحكومات الأخرى بتلك السيادة التاريخية.

توصلت المحكمة إلى أن كل ذلك لا يقوم دليلا على وجود روابط سيادة إقليمية بين المغرب و الصحراء الغربية بالرغم من وجود علاقات تبعية (روحية،دينية) بين السلطان وبعض قبائل المنطقة.

وخلصت إلى القول "بأن جميع الأدلة المادية و المعلومات المقدمة للمحكمة، لا تثبت وجود أية روابط سيادة إقليمية بين أرض الصحراء الغربية من جهة، والمملكة المغربية أو المجموعة الموريتانية من

---

[55] طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و جبهة البوليساريو_ المرجع السابق،ص36.

جهة أخرى. وعليه فإن المحكمة لم يثبت لديها وجود روابط قانونية، من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار 1514[56](XV) المتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية و على الخصوص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر و الحقيقي عن إرادة سكان المنطقة"

إذن ماذا بعد هذا الرأي الواضح الذي أبدته محكمة دولية محايدة – بناء على طلب من المغرب ذاته و في غياب ممثل الشعب الصحراوي المعني و التي اعتبرت أن قضية الصحراء الغربية هي مشكلة تصفية استعمار بمعنى(حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه) وهو ما أيدته قرارات منظمتي الأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي حاليا)، و نحن نعتقد أن أي تأويل مخالف لهذا الرأي إنما هو تنصل من الالتزامات ذات الصلة بالموضوع.

المطلب الثاني:قرارات الجمعية العامة.

إن معرفة و فهم قضية الصحراء الغربية أمر يتطلب فهما مبدئيا للحقائق الثلاث التالية لأنها تشكل عمق هذه القضية في واجهاتها السياسية و القانونية.

أولا: مسألة الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار، فالإقليم صنف كإقليم غير محكوم ذاتيا من قبل الأمم المتحدة سنة 1963 عندما كانت الصحراء الغربية لا تزال مستعمرة إسبانية

وهذا يعني أن الشعب الصحراوي من المفترض أن يتمتع بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وأن يقرر وضعية بلده بطريقة نزيهة و ديمقراطية .

ثانيا: سبب النزاع المسلح في الصحراء الغربية هو الغزو المزدوج للمغرب و موريتانيا و ما يترتب عن ذلك من احتلال للصحراء الغربية سنة 1975، وهذا الاحتلال خرق للقانون الدولي و الرأي الاستشاري بمحكمة العدل الدولية في لاهاي[57]،سنة 1975 و الذي سبق أن تطرقنا له في المطلب السابق و أن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير يمكن تنفيذه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514الصادر في 14 ديسمبر 1960 و المتضمن بيان حول ضمان الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة.

---

[56] القرار رقم 1514 صادر عن الجمعية العامة سنة 1960،القاضي بمنح البلدان المستعمرة استقلالها

[57]مدينة لاهاي هي مدينة هولندية يوجد بها مقر محكمة العدل الدولية

ثالثا: النتيجة المترتبة عن هذا الاحتلال غير شرعي و عن التورط في خرق القانون الدولي هي حرب استعمارية من جهة، و مقاومة شرعية يقوم بها الشعب الصحراوي تحت راية جبهة البوليساريو من جهة أخرى.

هذه الحقائق الثلاث تشكل الهيكل التام لفهم الطبيعية الحقيقة للنزاع حول الصحراء الغربية في جوانبه السياسية و القانونية، ومن ذلك يمكن التوصل إلى محتوى الذي يمكن فيه تحقيق حل دائم، واقعي و عادل للقضية.

القرارات الصادرة عن الجمعية العامة:

سنتعرض هنا إلى مضامين هذه القرارات ثم نتبعها باستخلاص أهم النتائج المترتبة عنها.

1- عرض القرارات:

لقد اعتمدت الجمعية العامة سلسلة من القرارات أكدت فيها على وجوب تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية وفقا للسياسة المتبعة و القائمة على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وأهم هذه القرارات هي:

- القرار 2072[58] الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 1965 وقد جاء في فقرته الثانية ، و نرجو بالإلحاح من الحكومة الإسبانية بوضعها القائمة على إدارة الإقليم القيام فورا باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحرير إقليمي أفني و الصحراء الإسبانية من السيطرة الاستعمارية".
- القرار 2229[59] الصادر بتاريخ 20سبتمبر 1966، وبعد أن أكد على حق شعب الصحراء الإسبانية، غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة 1514 طلب من الدولة القائمة بالإدارة و بالتشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا و أي طرف معني آخر بأن تحدد الإجراءات اللازمة لعقد استفتاء برعاية الأمم المتحدة بغية تمكين سكان الإقليم الأصليين من استعمال حقهم في تقرير المصير بحرية و لتحقيق ذلك فإنه يتعين :

1.تهيئة الجو الملائم لإجراء الاستفتاء على أساس ديمقراطي نزيه و السماح خاصة بعودة المنفيين إلى الإقليم.

---

[58] -عمر صدوق- قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية،1986،ص103.

[59] -بن عامر تونسي- تقرير المصير قضية الصحراء الغربية ،المؤسسة الجزائرية للطباعة1987ص301-302.

2.اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان قصر الاشتراك في الاستفتاء على سكان الإقليم و الأهالي وحدهم.

3- عدم ثبات أي عمل من شأنه تأخير عملية إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية

4- توفير كل التسهيلات اللازمة لبعثة الأمم المتحدة لتمكينها من الاشتراك الإيجابي في تنظيم الاستفتاء.

- القرار 2428 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 1968 وأكدت فيه من جديد على حق شعب الصحراء الإسبانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير، كما أقرت فيه الفصل بين إقليم الصحراء الغربية و إقليم افني[60].

- القرار 2711 الصادر14 ديسمبر 1970 وقد أكدت فيه من جديد على حق شعب الصحراء الإسبانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفق لقرار الجمعية 1514 كما اعتبرت أن الاستقرار و ا في إفريقيا الشمالية الغربية في خطر، وبعد أن تأسفت (الجمعية) عن الأحداث الدموية التي وقعت في الإقليم في يونيو1970 وطلبت من الحكومة الإسبانية تحديد إجراء استفتاء بمشاركة الأمم المتحدة.

وفي الأخير دعت جميع الدول إلى الامتناع عن إقامة أي استثمارات في الإقليم من أجل الإسراع بتحقيق تقرير المصير لأهالي الصحراء الغربية، على أن هذا لم يمنعها من التأكيد على شرعية كفاح الشعوب المستعمرة و تضامنها مع شعب الصحراء و مساندتها له في الكفاح الذي يخوضه من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير و الاستقلال و ترجو من جميع الدول منحه كل مساعدة معنوية و مادية الممكنة في هذا الكفاح، و في 15 ديسمبر 1971 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية و العشرين قرار جديد حول الصحراء الغربية وقد طالب القرار السكرتير العام بتشكيل وفد خاص للقيام بزيارة استقصائية إلى الصحراء الغربية، وكان أهم ما تضمنه القرار هو مطالبة الحكومة الإسبانية باتخاذ الخطوات اللازمة مباشرة للتعجيل بتصفية الاستعمار من إقليم الصحراء الغربية وفقا لما جاء في القرارات السابقة و التي اتخذتها الجمعية العامة و بمراعاة مطالب السكان المحليين وذلك بتحديد أقرب وقت لإجراء الاستفتاء و تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة.

- القرار 2283[61] الصادر 14 ديسمبر 1974 فبعد أن أكد على نفس الأسس التي جاءت بها القرارات السابقة (حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير، المطالبة بالاستفتاء،

[60] فصلت منظمة الأمم المتحدة بين إقليم افني و الصحراء الغربية على أثر توصية قدمت إلى الجمعية العامة من طرف لجنة تقصي الحقائق وقد الحق إقليم افني بالمملكة المغربة بناء على اتفاقية فاس المبرمة بين حكومتي المغرب واسبانيا في شهر فبراير 1969.

شرعية الكفاح و المساندة فإنه طلب من الدول الامتثال لقرارات الجمعية العامة بشأن نشاطات المصالح الأجنبية الاقتصادية و المالية و إلى الامتناع عن المساعدة على استمرار الحالة الاستعمارية في الإقليم بواسطة الاستثمار فيه، و أهم جديد في هذا القرار هو التأكيد على المسؤولية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة في جميع المشاورات الرامية إلى تمكين الأهالي في التعبير عن إرادتهم بكل حرية.

- القرار 3162 [62]الصادر في 14 ديسمبر 1973 و يؤكد هذا القرار على تعلق الأمم المتحدة بمبدأ تقرير المصير و حرصها على تطبيق هذا المبدأ في إطار يضمن لسكان الصحراء الغربية الخاضعة للسيطرة الإسبانية، التعبير عن إرادتهم تعبيرا حرا خالصا وفق لقرارات الأمم المتحدة الوجيهة في هذا الشأن.

- القرار 3292[63] الصادر في ديسمبر 1974 وقد تقرر فيه تقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية لإعطائها رأيا استشاريا حول الصحراء الغربية (سبق أن تعرضنا له في تحليلنا للمطلب الأول) كما طلبت من إسبانيا بصفتها الدولة القائمة بالإدارة أن تؤجل الاستفتاء الذي أزعمت إجراءه في الصحراء الغربية حتى تقرر الجمعية العامة السياسة الواجب إتباعها من أجل الإسراع بعملية تصفية الاستعمار من الإقليم و فق لقرار 1514 و في ظل أفضل الظروف الممكنة و على ضوء الرأي الاستشاري المطلوب من محكمة العدل الدولية.

- و في 24 نوفمبر 1978اصدرت قرارا أشار إلى البيانات التي ألقيت بشأن مسألة الصحراء الغربية أمام اللجنة الرابعة بما فيه بيان جبهة البوليساريو و بعد التذكير بنتائج تقرير بعثة الأمم المتحدة التي زارت الصحراء الغربية و الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية، فإنها أكدت من جديد تمسكها بمبدأ تقرير الشعوب لمصيرها وفقا لإعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة الواردة في قرار الجمعية 1514 مؤكدة من جديد على حق شعب الصحراء الغربية غير قابل للتصرف عن تقرير المصير و الاستقلال، كما أعلنت عن مسؤولية الأمم المتحدة فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية وفقا لمبادئ الأمم المتحدة و

---

[1]-2-3- ،بن عامر تونسي- تقرير المصير و قضية الصحراء الغربية، المرجع السابق ص303-304

إعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة ، كما نجد من أهم القرارات القرار الصادر عن الجمعية العامة رقم 60-114 [64]الصادر في 08 ديسمبر 2005 والذي أكدت فيه على حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها و الاستقلال وفق للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة و قرار الجمعية العامة الشهير رقم1514 في سنة 1960.

كما أشاد هذا القرار بالقرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 1495 الصادر في 2003 و الذي أعرب فيه مجلس الأمن عن تأييده لخطة السلام في الصحراء الغربية و المتمثلة في إجراء استفتاء تقرير المصير هذا الشعب باعتباره حلا سياسيا و قانونيا .

كما أشاد هذا القرار بالجهود المبذولة من طرف كل من الجزائر و موريتانيا باعتبارهم الدولتين المراقبتين لخطة السلام في الصحراء الغربية.

كما أشاد هذا القرار بصلاحية خطة التسوية الأممية، كما طالبت الجمعية العامة و من خلال هذا القرار اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة أن تواصل الحالة في الصحراء الغربية.

كما نجد القرار الصادر عن الجمعية العامة رقم 116/62 [65]الصادر في 2007/12/17 الذي أكد على حق الشعب الصحراوي الغير قابل للتصرف في تقرير مصيره و اعتبر أن جميع الخيارات المطروحة لتقرير المصير بما فيها الاستفتاء أو الحكم الذاتي هي خيارات سلمية ما دامت تتفق مع الرغبات التي تعرب عنها الشعوب المعنية و بكل حرية. كما أكد القرار على مسؤولية الأمم المتحدة التاريخية لما يعانيه شعب الصحراء الغربية ومن ثم فهو يرحب بأي وسيلة تحقق له مصيره ومن بين هذه الوسائل إجراء المفاوضات مباشرة و غير مشروطة بين أطراف النزاع المملكة المغربية و جبهة البوليساريو.

كما نجد أيضا ومن أهم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة القرار رقم 63-106[66] الصادر 2008/12/05 و الذي أكد على حق جميع الشعوب في تقرير المصير و الاستقلال، و أشاد بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن رقم 1754(2007) و القاضي بإجراء مفوضات بين أطراف النزاع و كذا مواصلة الأطراف لمسيرة المفاوضات حتى الوصول إلى حل سياسي عادل و مقبول للطرفين شرط أن يكون كافل للشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير.

---

[64]- 2_3 موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترانت www.un.org

2. النتائج التي يمكن أن نستخلصها من هذه القرارات.

إن أهم ما يمكن أن نستنتجه من هذه السلسلة من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة و الخاصة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره هي:

1.أنها تؤكد بصفة قطعية على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره حيث أن هذا الحق قد جاء تأكيده في كافة القرارات التي صدرت بشأن قضية الصحراء الغربية.

2.أنها تعتبر المشاورات بين الإدارة المسؤولة عن الإقليم و المغرب و موريتانيا أو أي طرف آخر (الجزائر) كمرحلة ضرورية لتهيئة الجو المناسب لتطبيق إجراءات الاستفتاء للتعبير عن إرادة سكان الإقليم الأصليين .

3.تعتبر الاستفتاء الوسيلة الشرعية لتصفية الاستعمار و يجب أن يكون بمشاركة الأمم المتحدة و يجب أن يشمل كافة السكان الأصليين.

4.يعد استمرار الاستعمار في الإقليم الصحراوي كتهديد لمنطقة شمال القارة الإفريقية. ويمكن أن يوسع رقعة الحرب في حالة استمرار تعنت المغرب.

5.جعلت المنظمة على عاتقها مسؤولية تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية.

6.اعتبارا من السبعينات بدأت تؤكد على شرعية كفاح الشعب الصحراوي لتقرير مصيره، وطالبت من الدول تقديم الدعم اللازم لهذا الكفاح، ويعد هذا منعطفا جديدا في القضية الصحراوية، لأن في السابق اقتصر دور الجمعية على اتخاذ القرارات وتكليف لجنة تصفية الاستعمار بمواصلة دراسة الأوضاع في الصحراء الغربية و تقديم التقارير حولها إلى دورات الأمم المتحدة المتعاقبة سنويا.

و بعبارة أخرى لم تتخذ الأمم المتحدة الصفة الجدية في الضغط على إسبانيا و بشكل واضح إلا بعد هذه المرحلة (مرحلة السبعينات) وهذا لسببين:

السبب الأول: و يتمثل في التحرك الدبلوماسي الذي عرفته قضية الصحراء الغربية على الساحة الدولية و بصفة خاصة مجموعة عدم الانحياز.

السبب الثاني: فهو ولادة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب ، حيث أن ميلاد هذه الجبهة أعطى للمنظمة مسار حقيقيا ، باعتبارها قوة ضاغطة و أساسية في النزاع وهذا بفضل الدعم السياسي و العسكري الذين قدمتهما كل من الجزائر و ليبيا لجبهة البوليساريو مما سمح لها

بمواصلة كفاحها المسلح و فرض وجودها في المنطقة و في المحافل الدولية، الشيء الذي جعل منظمة الأمم المتحدة تعترف بها كحركة تحرير تمثل الشعب الصحراوي.

7.وقد أعيب على الجمعية العامة قراراها 3292[67] و المتعلق بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية، حيث أخذ على القرار كونه أجل الاستفتاء الذي كان من المتوقع أن تقوم به الإدارة الإسبانية، بل ذهب بعضهم إلى حمل مسؤولية المنظمة على هذا التأخير، إذ في رأيهم لو أنها لم تؤجل الاستفتاء لوضعت حدا نهائيا لمشكل الصحراء الغربية بصفة خاصة لمطالب كل من المغرب و موريتانيا ، ويرجعون ذلك إلى كون هذين الأخيرتين قد قبلتا إجراء الاستفتاء اعتقادا منهما (المغرب و موريتانيا) بأن النتيجة ستكون لصالحها.

هذا الطرح قد يكون صحيحا، إذا كان المغرب و موريتانيا يريدان إجراء الاستفتاء وفقا للخطوط العريضة التي حددتها قرارات الجمعية العامة السالفة الذكر. غير أن موقفهما و تصريحاتهما، برهنتا على عكس ذلك، حيث كان كلا من المغرب و موريتانيا يعطيان مفهوما ضيقا لحق الشعوب في تقرير مصيرها، مستندين إلى الفقرة السادسة من الإعلان 1514 لسنة 1960، وهذا معناه في رأيهما أن شعب الصحراء الغربية له الخيار فقط بين أمرين، أما البقاء على الوضعية التي يوجد فيها (أي استمرار إسبانيا في إدارة الإقليم) أو الاندماج مع الوطن الأم[68].

وعليه و أمام هذين الاختيارين إذا قدر لهما أن يطبقا فإن النتيجة ستكون لصالح المغرب وموريتانيا على حساب الشعب الصحراوي هذا إذا استبعدنا الجانب الإسباني .

ومن هنا فإننا لا نرى مسؤولية المنظمة على تأخير الاستفتاء على عكس فإنها تكون لو طبق بهذا المفهوم، هذا إلى جانب أن فكرة الاستفتاء كانت مجرد مناورة من طرف إسبانيا هدفها التخفيف من الضغوط التي سببها كفاح الشعب الصحراوي و تهدئة الجمعية العامة.

إن أهم انتقاد في اعتقادنا يجب أن يوجه إلى القرار في حد ذاته ذلك أنه كيف يعقل بعد سلسلة من القرارات الخاصة بالصحراء الغربية و التي أكدت على تصفية الاستعمار ووجوب احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و بعد أن بينت فيها إجراء الاستفتاء هذا إلى جانب ما توصلت إليه

---

[67] موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت www.un.org

[68] أنظر خطاب الملك الحسن الثاني بمناسبة الذكرى الواحدة و العشرين لنفي الملك محمد الخامس في 20أوت 1974 إذ جاء فيه "حسنا نحن لا نتخوف من الاستفتاء و تقرير المصير و لا نتهرب منهما، بل نحن أول من دعا إليهما في يوم من الأيام معتمدين قبل كل شيء علي عنصرين-الأول إيماننا و ثقتنا بأن أولئك المغاربة الذين لا يزالون تحت السيطرة الإسبانية لا رغبة لهم إلا الرجوع إلى حظيرة الوطن-والثاني أنه لابد من إجراء استفتاء مثل هذا في جو ملائم و تحت ضمانات و رقابات دولية، بعد جلاء القوات و الإدارة الإسبانية فنحن كما نقول غير متخوفين من الاستفتاء ولكن لنا شروط-الأول هو تطبيق قواعد الاستفتاء الدولية،الثاني- أن يكون المغرب موفقا على صيغة سؤال الاستفتاء لأن سؤال الإستفتاءإما أن يجعلنا نقبل أو نرفض مبدأ الاستفتاء....."
(نقل عن د.علي الشامي-الصحراء الغربية وعقدة التجزئة ص 266)

بعثة تقصي الحقائق و تأكيدها على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، تعود بعد كل هذا إلى مطالبة المحكمة برأي استشاري لتتمكن على ضوئه من تحديد السياسة التي ينبغي إتباعها قصد تحديد أساس التحرر الذي تطبقه في الصحراء الغربية، وذلك أمام محكمة العدل الدولية ، إذا قالت "بأن على هيئة الأمم المتحدة التعجيل بتصفية الاستعمار من الأقاليم و هذا ما أكدته إسبانيا طبقا للتوصية 1514 للجمعية العامة و أن هذه الأخيرة اختارت الطريقة المتبعة للتحرر و هي مشاورة الشعب الصحراوي بواسطة استفتاء مؤسس من طرف السلطة الإدارية و التي تكون تحت رقابة الأمم المتحدة".

إن الطرح الجديد للجمعية كان وليد ضغوط الدولة المغربية و الدور الذي لعبته في هذه الفترة بغية تمييع القضية و إبعادها عن المسار المتبع من طرف الأمم المتحدة في شأن تصفية الاستعمار برغم أن الجمعية العامة لم تحدد بصفة نهائية المبادئ و التقنيات التي يجب أن تتبع كما لها الخيار بين سلسلة من الحلول مستلهمة بمبدأين أساسين:

الأول مبدأ تقرير المصير المذكور في الفقرة الثانية من 1415 و الثاني هو الوحدة الوطنية لأقاليم البلدان المعلن عنه في الفقرة السادسة من نفس التوصية، وعليه فإن المغرب يرى بأن التحرر يستطيع أن يأخذ شكل إدماج مستعمرة في بلد أصلي.

والواقع أن هذا الشرح الخاطئ و الذي قد سبق الإجابة عليه، تفسره النوايا المسبقة لفكرة الضم بالقوة، ذلك أننا حتى ولو سلمنا (وهذا غير وارد) أن المنظمة اختارت تطبيق الفقرة السادسة فإنها لابد أن ترجع إلى مشاورة سكان الإقليم المراد دمجه، وهذه القاعدة قد اتبعت قبل أن يصبح مبدأ تقرير المصير قاعدة دولية ملزمة في القانون الدولي.[69]

وإذا كان موقف الجمعية العامة أصبح واضح من قضية الصحراء الغربية فإن موقف مجلس الأمن بقى محايدا، إن لم نقل سلبيا أمام انتهاك حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

المطلب الثالث: قرارات مجلس الأمن.

خلافا للجمعية العامة التي أدانت في كثير من قراراتها تأخير تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية فإن قرارات مجلس الأمن كانت محددة و لا تحمل أية جهود لحل المشكل و يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى القرارات التي اتخذها المجلس منذ سنة 1975.

---

[69] وهذا ما ورد في نص الاتفاقيات الاقتصادية و الاجتماعية حول حقوق الإنسان الصادرة عن الجمعية العامة سنة 1966، حيث نصتا في المادة الثانية ،على حق الشعوب في تقرير مصيرها .

القرار الأول: بعد أن أكد على مبادئ الجمعية العامة المتعلقة بتصفية الاستعمار و خاصة القرار 1514 فإنه طلب من السكرتير العام الدخول في مشاورات فورية مع الأطراف المعنية و المهتمة، و أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن عن نتائج مشاوراته ليتمكن المجلس من اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الموقف الحالي و الخاص بالصحراء الغربية

القرار الثاني:377 الصادر في 18 أكتوبر 1975 وقد حث فيه جميع الدول الأطراف المعنية و المهتمة تجنب أي عمل منفرد او إجراء آخر يؤدي إلى مزيد من التصعيد و التوتر في المنطقة، كما طلب من السكرتير العام بالاستمرار في مشاوراته و التكثيف منها مع الأطراف المعنية، وأن يقدم تقرير إلى مجلس الأمن في أقرب وقت حول نتائج المشاورات لتمكين المجلس من اتخاذ أي إجراءات أخرى يراها ضرورية

القرار الثالث: 379الصادر في 75/11/06 وقد صدر هذا القرار على أثر المسيرة المغربية التي بمقتضاها غزا المغرب الصحراء الغربية، وبعد أن ذكر بالقرارين السالفين فإنه نص على مايلي:

- يستنكر إقامة المسيرة.

- يطالب المغرب لكي يسحب كل المشتركين في المسيرة من إقليم الصحراء الغربية.

ويطالب المغرب وكل الأطراف المعنية، وبدون مساس لأي إجراء قد ترى الجمعية العامة اتخاذه وفقا لقرارها رقم 3292 أو أية مفاوضات قد تجريها الأطراف المعنية و المهتمة وفقا للمادة 33 من الميثاق لكي تتعاون بشكل كامل مع السكرتير العام في إتمام المهمة المفوض بها من جانب قراري مجلس الأمن 377-379.

وهكذا تبدو لنا سياسة الاحتشام التي أتسم بها مجلس الأمن، و السكوت الكلي عن إنكار حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وخاصة بعد الغزو الملكي المغربي.

إن السكوت يبرهن برهانا قاطعا على السياسة الاستعمارية التي اتبعتها كل من الولايات المتحدة و فرنسا في هذه المنطقة بالذات، وطالما أن هذين البلدين هما عضوان في مجلس الأمن، لذلك لا تطمع في أكثر من هذه الأدبيات الأخلاقية التي جاءت عن طريق قرارات مجلس الأمن السالفة الذكر، ومن هنا فإننا لا نستغرب إذا كان لمجلس الأمن مواقف سلبية تجاه قضية الصحراء الغربية.

ويمكن الإشارة إلى تقرير البعثة الزائرة التي وجدت أن الشعب كله في الأرض المعينة، أو على الأقل أغلب الأفراد التي قابلتهم أبدو تأييد حقهم في الاستقلال و ضد مطالب المغرب و موريتانيا،

حيث يعتبر هذا التقرير مساهمة كبيرة في إبراز حقيقة الشعب الصحراوي و ممثله الشرعي جبهة البوليساريو.

القرار رقم 1429[70] الصادر في 2002/07/30 الذي أكد على الحاجة الماسة للبحث عن حل سياسي يضمن للشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير كما أبدى قلقه من ما يعانيه الشعب الصحراوي من تشريد و تعطيل مسيرة التنمية في المنطقة.

والقرار رقم 1485[71] الصادر في 30 مايو 2003 و القرار رقم 1469 الصادر في 25 مارس 2003.

إذا أكد هذين القرارين على جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن و المتعلقة بالصحراء الغربية و التي جاء فيها وجوب ضمان حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

و القرارين رقم 54-17[72] والقرار 1813 الصادرين في 2007/04/30 و 2008/04/30 على التوالي حيث حث فيهما مجلس الأمن كل أطراف النزاع في الصحراء الغربية على الدخول في مفاوضات جادة و بدون شروط وبحسن نية تحت إشراف الأمم المتحدة بشرط أن يكون التفاوض على حل يضمن للشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير.

ومن خلال هذه القرارات نجد أن مجلس الأمن القوة الفاعلة في منظمة الأمم المتحدة قد أعطى للقضية الصحراوية من الناحية القانونية وصفها حينما أعتبر مشكل الصحراء الغربية في جل قراراته مشكل تصفية استعمار، إلا أن مجلس الأمن و من خلال بعض أعضائه كفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية يبقى الحجر الذي يقف دون تطبيق قراراته باعتبار فرنسا و أمريكا صاحبتا ما يعرف بحق الفيتو.

---

[70]_2_3 موقع الأمم المتحدة على شبكة الانترانت www.un.org

المبحث الثاني:القضية الصحراوية في رواق المنظمات الإقليمية.

رغم صعوبة المعركة في الميدان و توظيف العدو لإمكاناته بصورة مكثفة و التغييرات المستمرة في الساحة الدولية، إلا أن القضية الصحراوية ظلت حاضرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة وأروقة الإتحاد الإفريقي و تعالج كقضية تصفية استعمار و هو نفس الموقف الذي تتبناه بقية المنظمات الإقليمية الفاعلة في الساحة السياسية العالمية كبلدان حركة عدم الانحياز.....

المطلب الأول:توصيات و قرارات الإتحاد الإفريقي

اهتمت منظمة الوحدة الإفريقية سابقا الإتحاد الإفريقي[73] حاليا على مستوى قمة الوزراء بقضية الصحراء الغربية منذ سنة 1966 ففي قراره CM[74]/82 أكد الإتحاد على ضرورة تحرير كل المناطق الواقعة تحت النفوذ الإسباني خاصة الصحراء الغربية.

وفي قمة 1969 طالبت المنظمة إسبانيا بتطبيق القرار ألأممي 24/68 الذي يلح على تصفية الاستعمار من ذات الإقليم و نفس الشيء تكرر في مارس 1970، و في أوت من نفس السنة أصدرت المنظمة القرار CM/234 تطلب فيه من إسبانيا أن تطبق كل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالصحراء الغربية، و في القمة المنعقدة في الرباط في جوان 1972 أصدر مجلس وزراء الأفارقة لائحة رقم CM/272 يعبر فيها عن تضامن المنظمة مع سكان الصحراء الغربية الواقعة تحت النفوذ الإسباني، ويطلب من إسبانيا أن توفر الجو الملائم الذي يسمح لشعب الإقليم أن يمارس حقه في تقرير المصير و الاستقلال طبقا لقرارات الأمم المتحدة .

و بعد أربعة أيام من اندلا ع الكفاح المسلح من طرف البوليساريو في الصحراء الغربية أصدر مجلس الوزراء الأفارقة لائحة جديدة بمناسبة انعقاد دورته في أديس بابا، يكرر فيها ما أكد عليه في قمة الرباط

ويطلب من الأمم المتحدة أن توفر الظروف الملائمة لتنظيم الاستفتاء في الإقليم مثلما تم الإلحاح عليه في قرارات سابقة.

و في دورته الثالثة و العشرين المنعقدة في الصومال من 6 إلى 11 جوان 1974 أصدر مجلس الوزراء الأفارقة لائحة رقم CM/344 يعيد فيها التأكيد على ما جاء في قرار القمة السابقة الخاص بالصحراء الغربية .

---

[73] تأسس الاتحاد الإفريقي على ضوء إعلان سرت الليبية في 9 سبتمبر 1999

[74] عمار حامد وداد مصطفى ،أعليات أعلي سالم،قضية الصحراء الغربية في ظل مشروع بيكر والتطورات الدولية الأخيرة-مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس دفعة 2004_ 2005، سعيدة ،ص85

و في الوقت الذي كان فيه الوزراء الأفارقة مجتمعون في أديس بابا ما بين 23 فبراير – 03مارس 1976 يتدارسون قضية الاعتراف بجبهة البوليساريو، كحركة تحرر، وصلتهم أخبار تنقل إليهم نبأ إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من طرف جبهة البوليساريو نفسها و بدون تفكير اقترح المغرب و موريتانيا و اللوبي الإفريقي الموالي لهما، أن يرجأ الاعتراف بالبوليساريو، ويطبق القانون الخاص بعضوية الدول في المنظمة مادام أن حركة تحررية أعلنت عن قيام دولة في جزر موريس في يوليو من نفس السنة، ثم تبني لائحة غير مصنفة خاصة بالصحراء الغربية تؤكد الحق الغير قابل للتصرف للشعب الصحراوي في تقرير المصير و الاستقلال. وتطلب من القوات الغازية أن تنسحب من الإقليم و تدعو كل أطراف النزاع أن تجد حلا يرضي الجميع بما فيهم شعب الصحراء الغربية.

و في ختام الاجتماع تم اقتراح عقد قمة غير عادية (لم تذكر في القرار) لمناقشة قضية الصحراء الغربية لوحدها و محاولة إيجاد حل لها في القمة الموالية في لومي[75] تم استدعاء وفد صحراوي من طرف منظمة الوحدة الإفريقية لحضور اجتماع مجلس الوزراء الأفارقة، لتمثيل الشعب الصحراوي دون تحديد هل يحضر باسم البوليساريو أم باسم الجمهورية الصحراوية، لكن حين بدأت النقاشات و المداولات أنسحب الوفدان المغربي و الموريتاني احتجاجا على حضور الوفد الصحراوي .

وفي القمة التي انعقدت في فبراير 1977 منع الوفد الصحراوي من دخول التراب الغابوني للمشاركة في القمة الإفريقية لأن البلد المضيف صديق تقليدي للمغرب واستجاب لطلبه بمنع دخول الصحراويين إلى ترابه.

وهكذا تبخر طموح الأفارقة في عقد قمة استثنائية بسبب سياسة الكرسي الشاغر التي أنتهجها المغرب و موريتانيا و سياسة منع الصحراويين من دخول بعض البلدان الإفريقية الموالية للمغرب في قمة طرابلس من 20 إلى 28 فبراير 1978.

جاء في القرار النهائي لمجلس الوزراء "أنه في حالة ما تعذر عقد قمة استثنائية خاصة بالصحراء الغربية و كحل بديل لذلك يجب أن تناقش القضية في قمة الرؤساء في الخرطوم[76].

ابتداء من سنة 1979 وجهت جبهة البوليساريو كل جهودها الدبلوماسية مدعمة بالعمل العسكري و باعتراف الأمم بها كحركة تحرير و لتكريس عضوية الدولة الصحراوية في المنظمة الإفريقية الذي يشترط قانونه حصول أي دولة مرشحة للعضوية على اعتراف الأغلبية البسيطة بها.

---

[75] لومي هي عاصمة الطوغو

[76] _ جبهة البوليساريو قسم المشرق العربي "نزاع الصحراء الغربية،جذور و أفاق.1996.

إلى أن أرتفع عدد الدول الإفريقية المعترفة بالجمهورية الصحراوية فكتبت جبهة البوليساريو في يونيو من سنة 1980 رسالة إلى الأمانة العامة للمنظمة تطلب منها الحصول على العضوية طبقا للقانون،و مع حلول سنة 1981 كان النصاب القانوني قد أكتمل باعتراف 25 دولة إفريقية بالجمهورية الصحراوية فأصبح من حقها أن تتبوأ مقعدها في المنظمة طبقا للقانون المعمول به، لكن ذلك لم يحصل في قمتي 1982 و 1983 بسبب امتناع الدولة الصحراوية الإرادي عن الحضور إلى القمة حفاظا على وحدة القارة التي توحي كل المؤشرات أن المغرب يريد أن يعصف بصفها مستغلا حدث مشاركة الجمهورية الصحراوية.

و في أديس بابا أصدرت القمة الإفريقية لائحة هامة بتاريخ 10 يونيو 1983 تحمل رقم 104 "وتدعو طرفي نزاع المغرب و جبهة البوليساريو إلى الدخول في مفاوضات مباشرة، وإجراء استفتاء في الصحراء الغربية تتعاون فيه المنظمة الإفريقية و الأممية، لقد كانت لائحة 104 هامة جدا في تاريخ كفاح البوليساريو في منظمة الوحدة الإفريقية فمن جهة اعترفت بها المنطقة القارية كطرف في النزاع ومن جهة ثانية شرعت الجمهورية الصحراوية الحضور كدولة كاملة العضوية.

وبسبب عقدة وجود الدولة الصحراوية في المنظمة الإفريقية علق المغرب عضويته فيها

لكن الموقف الشجاع الذي أبدته الدول الإفريقية ممثلة في المنظمة الإفريقية قد عبر عنه منذ أن احتضنت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كدولة كاملة العضوية في منظمة الوحدة الإفريقية في 12 نوفمبر 1985،و بعد أن تحولت المنظمة الإفريقية إلى الاتحاد الأفريقي في سنة 2005 في قمة سرت الليبية والذي كانت الجمهورية الصحراوية إحدى الدول المؤسسين له ، وقد تعزز هذا الموقف أكثر باعتراف جمهورية جنوب إفريقيا في 15 سبتمبر 2004 حيث زادت من عزلة المغرب أكثر إفريقيا و أصبح ملجأه الوحيد جامعة الدول العربية.

و موقف الإتحاد الإفريقي من القضية الصحراوية واضح وضوح الشمس و عبر عنه في القمة العربية الأخيرة بالجزائر و رئيس الإتحاد الإفريقي ألفا عمر كوناري[77] و المنعقدة أيام 22-23 مارس 2005 حيث عبر عن دعم الإتحاد الإفريقي لحل النزاع بين جبهة البوليساريو و المملكة المغربية وفقا للشرعية الدولية و حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وقد انتخب الرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز عدة مرات نائبا لرئيس الإتحاد الإفريقي و عبرت عنه الزيارات المكثفة التي قام بها العديد من الشخصيات الإفريقية إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين و كذا الأراضي المحررة من الجمهورية الصحراوية ولعل أبرز الزائرين الرئيس الموزمبيقي جواكيم البيرتو تشصانو في 12 ديسمبر 2004

[77]ألفا عمر كناري رئيس الاتحاد الأفريقي السابق

وكذا وزيرة خارجية جنوب إفريقيا " دلاميني زوما" يوم 07 أفريل 2005 وتجلى ذلك أخيرا في البيانات المشتركة التي طالما عبر عنها الرؤساء الأفارقة بتمسكهم بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

ويبقى الموقف الإفريقي دائما داعما للقضية الصحراوية و يتطور بصورة مستمرة ويتقوى و يتعزز و هذا بفضل الدبلوماسية الصحراوية التي رسخت لعلاقة جيدة بين جبهة البوليساريو والدول الإفريقية حيث فتحت معظم الدول الإفريقية أحضانها لاستقبال البعثات الدبلوماسية الصحراوية وتم بذلك فتح سفارات الجمهوريةالصحراويةفي العديد من الدول الإفريقية كنيجيريا ،جنوب إفريقيا، مالي،إثيوبيا،الجزائر،ومدغشقر... وقنصليات و تمثيليات في معظم العواصم الإفريقية.

و للحديث عن إفريقيا و مواقفها الأخيرة من القضية الصحراوية لابد من الحديث عن الجزائر الإفريقية هذه المرة و مواقفها الأخيرة من القضية الصحراوية فهي التي احتضنت الشعب الصحراوي في أصعب و أخطر الظروف التي مر بها و دعمته في شتى المجالات، وموقف الجزائر يتجدد كل ما طالبت الظروف ذلك و في كل المناسبات[78].

المطلب الثاني:مواقف الدول العربية و المغاربية.

في البيان التأسيسي لجبهة البوليساريو الصادر في 10 مايو 1973 يظهر التوجه العربي الثوري للحركة، فهي تؤكد في البيان " أن الاستعمار الإسباني يريد أن يبقي سيطرته على شعبنا العربي و يحاول القضاء عليه،...وفصله عن الأمة العربية، وأن الجبهة تعتمد العنف الثوري كوسيلة يستعيد بها الشعب الصحراوي العربي الإفريقي حريته التامة... وأنه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية[79].

وإذا قمنا بقراءة تحليلية للبيان نجد أن " عربي،عربية" وردت أكثر من خمس مرات في نفس البيان هذا دليل على التوجه العربي الثوري لجبهة البوليساريو، و اعتبار نفسها أنها حركة تحرير عربية إفريقية تقود شعبا في غالبيته ذو جذور عربية.

وحين نذهب إلى تحليل رموز أخرى للحركة كالعلم الوطني الصحراوي مثلا، نجد أن ألوانه سواء كان ذلك مقصودا أم لا. هي ألوان عربية في غالبيتها مثل الأحمر و الأخضر و الأسود و الأبيض تشبه إلى حد ما من حيث اللون و الشكل العلم الفلسطيني و الأردني وكذا السوداني لكن التوجه العربي لجبهة البوليساريو أصطدم بمأساة غزو دولتين عربيتين جارتين للصحراء الغربية بطريقة غير

---

[78] عمار حامد وداد مصطفى، عليات عالي سالم،قضية الصحراء الغربية في ظل مشروع بيكر و التطورات الدولية الأخيرة،مذكرة لتخرج لنيل شهادة ليسانس الدفعة 2004-2005،ص89-90.

[79] حمدي يحظية،جبهة البوليساريو كفاح تدعمه الشرعية الدولية، الطبعة الأولى،ص60.

شرعية فاختلطت الأمور في العالم العربي، و رغم الغزو و مباركته من طرف بعض الأنظمة العربية، الملكية خاصة إلا أن جبهة البوليساريو بقيت متمسكة بنهجها العربي، وأعلنت عن تأسيس دولة تحمل اسم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، فكانت بماتم الدولة الوحيدة في المغرب العربي رفقة ليبيا التي تحمل صفة العربية في أسمها.

إن غزو المغرب و موريتانيا غير المبرر للصحراء الغربية، أحدث ظهور تيارين في العالم العربي أحدهما خدعة المغرب بمشاركته معه في المسيرة الخضراء كرمز على تأييد و مباركة الغزو والأخر وقف مع الشرعية الدولية، ويطالب بحل القضية حلا شرعيا حتى تعود الأجواء صافية، إن ما حدث جعل العلاقة بين البوليساريو و جامعة الدول العربية علاقة باردة جامدة، لم يحدث عليها أي تطور منذ بداية الصراع .

لقد تأثر موقف الجامعة العربية بطلب المغرب بقفل أبواب الجامعة العربية في وجه البوليساريو، فأصبحت في وضع حرج تاريخنا بسبب عاطفتها المنحازة للمغرب، ومن جهة ثانية تأنيب الضمير بسبب عدم مناصرة قضية لم يعد هناك غبار على شرعيتها في كل المحافل الدولية.

في الأمم المتحدة كان لبعض الدول مشاركة واضحة في جعل الوضع يتأزم في الصحراء الغربية، فقرار 3292 السياسي و الغير قانوني الصادر سنة 1974، والقاضي برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية،كان من اقتراح دولة عربية هي العراق أما القرار 3458 الذي يتبنى تقسيم الصحراء و اتفاق مدريد فهو من اقتراح دولة عربية أخرى هي تونس.

و رغم برودة الموقف العربي من القضية الصحراوية على مستوى رسمي، إلا أن بعض الدول العربية سبق لها أن اعترفت بالدولة الصحراوية وأقامت معها علاقات جيدة مثل ليبيا و الجزائر سوريا اليمن و موريتانيا، إذا كانت السياسة التي تحترم القوانين و الأخلاق قد جمدت العلاقة بين الشعوب العربية، فإن الشعب الصحراوي يعتبر بأنه شعب عربي في غالبيته و ثقافته و لغته عربية و يطمح إلى رقي الأمة العربية مستقبلاً[80].

ونشير في هذا الصدد إلى الموقف العربي من القضية الصحراوية فهو موقف لم يكن مؤيدا لقيام دولة صحراوية و لا حتى الاعتراف بها كحركة تحرير وبالتالي فهو يتطور في اتجاه المعاكس لما يحلم به الصحراويون من قيام دولة ذات سيادة، عربية التوجه إسلامية العقيدة.

ولطالما تجاهلت جامعة الدول العربية القضية الصحراوية و اعتبرتها مسألة تخص المغرب وحده.

---

[80] حمدي يحظية،جبهة البوليساريو كفاح تدعمه الشرعية الدولية،المرجع السابق ص 61.

فالموقف العربي بصفة عامة مؤيد للطرح المغربي في غالبيته ما عدا الدول العربية التي عانت هي الأخرى من ويلات الاستعمار ولديها توجهات مناهضة لأنظمة الحكم في الممالك العربية ومن هذه الدول العربية الجماهيرية العربية الليبية،الجمهورية العربية السورية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية..

فقد قدمت هذه الدول دعما و مساندة للقضية الصحراوية وذلك بصورة انفرادية بعيدا عن غطاء الجامعة العربية فالجماهيرية الليبية قدمت الدعم للشعب الصحراوي و قضيته العادلة وكذلك سوريا و لازال هذا الدعم قائما حتى اليوم في ميدان التعليم.

ومن أبرز مواقف الدول العربية الموقف الجزائري الذي لا نعتبره موقف عربي فقط وإنما موقف أخوة وصداقة و مبادئ ثابتة و أكبر بأن يكون تحت غطاء جامعة الدول العربية أو آية منظمة أخرى.

فالجزائر حليفة الشعب الصحراوي وقفت إلى جانبه في أحلك الظروف و نشيد بالموقف المبدئي و الشجاع للجزائر الشقيقة قيادة و شعبا وقوى سياسية و مجتمع مدني، هذا الموقف الذي يزداد قوة و صلابة مهما اختلفت الظروف و تبدلت الأحوال.

والذي ينبع من المبادئ الراسخة للجزائري في نصرة و تأييد القضايا العادلة في العالم فالجزائر الشقيقة تتألم لألام الصحراويين و تفرح لأفراحهم[81] .

[81] عمار حامد وداد مصطفى وأعليات أعلي سالم،قضية الصحراء الغربية في ظل مشروع بيكر والتطورات الدولية الأخيرة-مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس دفعة 2004-2005،ص93

المطلب الثالث:مواقف الدول الأوربية.

ظهر دور القضية الصحراوية على الساحة الأوربية في إعلان الإتحاد الأوربي عن موقفه الدائم و اللامشروط إلى جانب الشرعية الدولية و الاعتراف للشعب الصحراوي في حقه المصيري المتمثل في الحرية و الاستقلال.

ولاشك أن اسبانيا هي المستعمرة الأم للصحراء الغربية و نتيجة لما خلفته من آثار لهذا الشعب الذي كان استعماره قاب قوسين بين المملكة المغربية وإسبانيا، لم يزد المستعمر ألام (إسبانيا) إلا تأسفا و تذمر لما حدث لهذا الشعب و بالتالي لم يكن في يدها حيلة سواء محاولة إدراك الوقت لعل هذا يجدي نفعا خاصة عندما أصبح هناك إتحاد أروبي يدل من إسبانيا كدولة فقط.

ومن الواضح أن الحكومة الإسبانية عازمة على إنهاء النزاع الذي أستمر لفترة طويلة، والذي يتسبب في معاناة الشعب الصحراوي ولهذا ترغب في الخروج من الوضعية الحالية من خلال البحث عن حوار نشط و هذا دائما في إطار الأمم المتحدة، الذي تعتقد بأنه المكان الأمثل للوصول إلى حل عادل و دائم ينهي معاناة الشعب الصحراوي، ولقد دعا الرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز إسبانيا إلى تحمل مسؤوليتاها التاريخية في النزاع الدائم حول الصحراء الغربية في نظر التاريخ و القانون الدولي[82].

و من جهة أخرى هناك مجموعة من البرلمانات الأوربية التي تساند الشعب الصحراوي في استرجاع سيادته، فقد أسس أكثر من 50 نائب في البرلمان الأوربي ينتمون إلى جنسيات متعددة مجموعة الشراكة مع الشعب الصحراوي و المسماة "مجموعة السلام من أجل الصحراء الغربية". فقد جعلت هذه المجموعة من أولوياتها حل مشكل الصحراء الغربية وذلك عن طريق الاقتراح و التفكير في إطار هيئات الإتحاد الأوربي في أي حل يضمن للشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره و الاستقلال. ومن أجل ذلك عملت المجموعة الأوربية على احترام حق الشعب الصحراوي و الالتزام بالشرعية الدولية من خلال ما يصدر عن الأمم المتحدة من لوائح و قرارات ذات الصلة بالقضية الصحراوية.

كما نجد الزيارات المتبادلة بين كل من البوليساريو ودول الإتحاد الأوربي و التي كانت أهما زيارة الرئيس الصحراوي في 2004/11/26 إلى إسبانيا التقى خلالها برئيس الوزراء الإسباني "ثباتيرو" ورؤساء بعض الأحزاب الإسبانية وقد مكنت هذه الفرصة الطرف الصحراوي من توضيح موقف جبهة البوليساريو و الحكومة الصحراوية من أي حل قد يفرض على الصحراويين كما كانت فرصة

---

[82] مجلة الصحراء الحرة،العدد 204، أكتوبر 2004.

لتذكير إسبانيا باعتبارها المستعمر السابق و اعتبارها المسؤول الأول عن ما يعانيه الشعب الصحراوي من تشريد و حرمان.كما شهدت مخيمات اللاجئين بتند وف و في الوقت الذي نكتب فيه هذا البحث زيارة قام بها أعضاء من البرلمان الأوربي وذلك تخليدا للذكرى الثلاثة و الثلاثين لإعلان الجمهورية العربية الصحراوية و المصادف ل 27 فبراير 2009 .

كما نجد أيضا من المساندات التي يبديها الإتحاد الأوربي ما أعلنت عنه نائبة رئيس البرلمان النمساوي "بارابرا أبرامر" حين أعلنت عن دعم البرلمان النمساوي لكفاح الشعب الصحراوي في تقرير مصيره حتى الاستقلال.

كما طالبت الإتحاد الأوربي بتحمل قدرا من المسؤولية التي يعانيها الشعب الصحراوي المحتل من قبل المغرب في إشارة إلى كون الصحراء الغربية كانت خاضعة للسيطرة الإسبانية و خرجت من الإقليم دون تقرير مصير السكان الذي كرسته لوائح الأمم المتحدة من خلال اللائحة 1514.

كما نجد أن الزيارة التي قام بها رئيس الدولة الصحراوية إلى مقر الإتحاد الأوربي و الكائن بمدينة ستراسبورغ الفرنسية ، وقد حظي الأخ الرئيس باستقبال كبير من طرف أزيد من 780 نائبا يمثلون كل شعوب أوربا.

فقد التقى الرئيس الصحراوي خلال هذه الزيارة رؤساء الكتل و اللجان البرلمانية الأوربية و هذا لشرح أخر المستجدات على القضية الصحراوية وكذا الدور الذي يمكن أن يلعبه الإتحاد الأوربي لحل مشكل الصحراء الغربية[83].

كما قام وفد من المنتخبين الفرنسيين بزيارة مخيمات اللاجئين الصحراويين بتند وف في أواخر فيفري وبداية مارس من السنة الجارية أي 2009 م حيث أكد كل أعضاء الوفد الفرنسي على حق الشعب الصحراوي في تقرقر مصيره و الاستقلال ،كما طالب الرئيس الصحراوي من فرنسا باعتبارها الشريك الأكبر للملكة المغربية العمل على استتباب السلم و ألم وكذا احترام كل قرارات الأمم المتحدة كما أشار الرئيس الصحراوي أن الحكومة الصحراوية تتطلع في بناء علاقات وطيدة مع كل دول الإتحاد الأوربي و في مقدمتها فرنسا بعد استكمال الاستقلال الوطني[84].

وحتى نبقى في إطار موقف الدول الأوربية من النزاع في الصحراء الغربية فقد أعرب التحالف الدولي من أجل حماية ثروات الصحراء الغربية باعتبارها منطقة خاضعة للاستعمار المغربي و الذي يضم كل من النرويج،بريطانيا،فرنسا،هولندا..عن استنكاره للمماطلات التي يقوم بها النظام المغربي

---

[83] مجلة الصحراء الحرة،العدد 544،من24 إلى 30 ديسمبر 2008،ص05

[84] مجلة الخبر،العدد 02،5565 مارس 2009،ص24.

من خلال المحاولات الاستكشافية الباطنية في أراضي الصحراء الغربية أو في مياهها المحيطية و هذا كله يتم بالتنسيق مع العدد من الشركات الأجنبية خاصة الأوربية.

كما لا يمكننا أن ننسى الدور الذي لعبته الجزائر بوقوفها إلى جانب الإتحاد الأوربي من أجل إيجاد حل عادل و نزيه يضمن حق الشعب الصحراوي في استقلاله و العودة إلى أرضه.

ويتجلى ذلك من خلال اللقاءات التي أجراها القادة الجزائريون مع القادة الأوربيون بهذا الشأن .

فقد توجت الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية الجزائرية إلى مدريد بإعلان مشترك بين إسبانيا و الجزائر وذلك من خلال تمسك كل من البلدين باللائحتين رقم 1495 و 1541 الصادرتين عن مجلس الأمن الدولي و هما اللائحتان اللتان تكرس حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره من خلال استفتاء حر ونزيه تحت إشراف الأمم المتحدة يختار بموجبه الصحراويين مستقبلهم إما الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب.

إن كل هذه الجهود المبذولة من طرف الإتحاد الأوربي و خاصة البرلمانات الأوربية المحلية و البرلمان الأوربي و كذا المجتمع المدني الأوربي خاصة في إسبانيا و إيطاليا و النرويج.....هي جهود كبيرة و في سبيل إيصال كلمة الحق للشعب الصحراوي الذي يقبع و منذ أكثر من 33 سنة تحت ويلات الاستعمار و الاضطهاد بكل أشكاله.

غير أنه لا يمكن إخفاء الدور الذي تلعبه كل من الحكومة الفرنسية و الإسبانية و المساند للنظام ألمخزني المغربي ففرنسا منذ أكثر من 33 سنة كانت و مازالت اليد الأولى للنظام المغربي خاصة في قضية استعماره للصحراء الغربية،و مساعدته ماديا و سياسيا و حتى عسكريا في سبيل استقرار النظام المخزني في المغرب.

فهذا هو الرئيس الفرنسي الجديد ساركوزي[85] يعلن و من الرباط عن دعم بلاده الكامل لحل يضمن وحدة المغرب الترابية واستقرارها[86] .ضاربا و متجاهل بذلك قرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن الكثيرة و التي تضمن دائما حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و هذا ما جعل الكثير من الجمعيات الفرنسية و في مقدمتها الجمعية الفرنسية لأصدقاء الجمهورية العربية الصحراوية يصفون ما قاله الرئيس الفرنسي خلال زيارته التي قادته إلى المغرب في يوليو 2007 بالموقف المعاكس لموقف الأمم المتحدة و العديد من بلدان الإتحاد الأوربي. هذا من جهة و من جهة أخرى نرى الدور الذي تلعبه إسبانيا، فكل المجتمع المدني الإسباني هو مع حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، أما

---

[85] نيكولا ساركوزي انتخب رئيسا لفرنسا سنة 2007

[86] موقع الحكومة الصحراوية على شبكة الانترنت www.rasd_state.Ws

الحكومة الإسبانية فهي ليست بعيدة الموقف عن جارتها الفرنسية إذ دائما تكرس الدعم السياسي و الاقتصادي للمملكة المغربية.

و هي بذلك تتجاهل ماضيها الحافل بالذكريات الأليمة باعتبارها السبب الأول لما يعانيه شعب الساقية الحمراء و واد الذهب من اضطهاد و استعمار مغربي و ذلك بموجب اتفاقية مدريد الموقعة بين كل من إسبانيا باعتبارها صاحبة السيادة في الإقليم و كل من المغرب و موريتانيا سنة1975م بمدريد.

و في الأخير نخلص إلى القول بأن الإتحاد الأوربي له مكانة كبيرة و مؤثرة في المجتمع الدولي وذلك من خلال الإمكانيات الاقتصادية و التنموية المتطورة التي تشهدها كل دول الإتحاد الأوربي.

وهو بهذه المكانة قادر على لعب الدور الفعال في إيجاد حل أو تسوية لمشكل عمر لأزيد من 33 سنة دون حل، وذلك من خلال دعم الحلول المقدمة من الأمم المتحدة على أطراف النزاع قصد قبولها و تنفيذها بالحرف الواحد بغض النظر على أي مصلحة أو امتياز على أي طرف.

الفصل الثالث: الحلول المقترحة لحل النزاع

يعد الاهتمام الكبير الذي أبدته الأمم المتحدة للقضية الصحراوية و بعد إدراجها في أجندة قضايا تصفية الاستعمار كان إلزاما عليها إيجاد حلول قصد فك النزاع، ولم يكن هذا الأمرمحصوراعلى الهيئة بل حتى على طرفي النزاع .

المبحث الأول:أهم الحلول المقدمة من قبل الأمم المتحدة

أثار المغرب عام 1975 قضية الصحراء الغربية و التي كانت تعرف بالصحراء الإسبانية أمام اللجنة الأممية الخاصة بتقصي الحقائق عن الأراضي غير المستقلة.

كما عرض مسألة إقليمي (ايفني) و الصحراء الغربية على هيئة الأمم المتحدة عام 1962 مطالبا أن يطبق عليهما قرار تصفية الاستعمار ألأممي رقم 1514 .

وكانت الأمم المتحدة قد وضعت عام 1963 اسم الصحراء الغربية على قائمة المناطق الواجب تصفية الاستعمار منها.

المطلب الأول:الاستفتاء

في 16 من كانون الأول ديسمبر 1965، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2072 [87] و فيه طلب بصفة عاجلة إلى الحكومة الإسبانية بوصفها الدولة الحاكمة أن تتخذ و على الفور كافة الإجراءات الضرورية لتحرير أقاليم ايفني و الصحراء الإسبانية من السيطرة الاستعمارية، و أن تدخل تنفيذا لهذه الغاية في مفاوضات حول المشاكل المتعلقة بالسيادة التي يثيرها هذان الإقليمان.

و تعليقا على هذا القرار أبدت الحكومة الاسبانية استعدادها لمعالجة قضية إقليم أيفني المغربي، لكنها رفضت البحث في موضوع الصحراء الغربية، و بعد ضغوط مغربية و دولية مورست ضد إسبانيا لإجبارها على تنفيذ مضمون القرار الدولي السالف الذكر، قبلت هذه الأخيرة التخلي عن إقليم أيفني

[87] طاهر مسعود،نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و البوليساريو،دار المختار دمشق 1998،ص109.

فوقعت مع الحكومة المغربية معاهدة " **فاس**" في الرابع من كانون الثاني يناير 1969، أعادت بمقتضاها الإقليم المذكور إلى المغرب.

وكانت الأمم المتحدة قد أكدت عام 1966 على حق شعب الصحراء الغربية (غير القابل للتصرف) في تقرير مصيره استنادا إلى القرار ألأممي 1514 و في الرابع عشر من كانون الأول ديسمبر 1972، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2982 [88] وفيه تؤكد على الحق الثابت لسكان الصحراء الغربية في تقرير مصيرهم بأنفسهم طبقا للقرار ألأممي 1514، وتعترف بشرعية كفاحهم ضد الاستعمار، و تعرب عن تضامنها و تأييدها للسكان الصحراويين و لكفاحهم المشروع في سبيل ممارسة حقهم في تقرير المصير و نيل الاستقلال.

و تعلن أن استمرار الحالة الاستعمارية في الصحراء الغربية إنما تهدد الأمن و الاستقرار في منطقة شمال غرب إفريقيا.

و تطالب الحكومة الاسبانية بوصفها القائمة بالإدارة على الإقليم، باتخاذ كافة الإجراءات الأزمة لخلق جو ملائم يسمح بممارسة حق تقرير المصير و الاستقلال على أسس حرة و نزيهة.

كما تدعو الدولة الحاكمة إلى التشاور مع حكومتي المغرب و موريتانيا وأي طرف معني أخر، بهدف تحديد آلية لتنظيم الاستفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة، مع وضع الضوابط الأزمة لمنح السكان الأصليين المشاركة في استفتاء تقرير المصير.

و تطلب من اسبانيا استقبال بعثة أممية، و تقديم كافة التسهيلات اللازمة لها، بما يمكنها من المساهمة بفعالية في تطبيق إجراءات وضع حد للحالة الاستعمارية في الإقليم، كما تطالب جميع دول العالم الامتناع عن القيام بأي نشاط اقتصادي و استثماري في المنطقة من شأنه المساعدة على إبقاء الاستعمارية في الصحراء الغربية.

ثم أصبحت قضية الصحراء الغربية موضوع سلسلة من القرارات الدولية المتلاحقة دون أن يغير ذلك من وضعها بشيء على صعيد انها مشكلة تصفية استعمار و في الثاني عشر من أيار (مايو)

---

[88] طاهر مسعود _ نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و البوليساريو المرجع السابق،ص110.

1975 شكّلت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة بعثة تقصي حقائق ضمت ممثلين من إيران و ساحل العاج و كوبا، وكلفت بمهمة وضع دراسة تفصيلية عن مشكلة الصحراء الغربية حين زارت البعثة كلا من الصحراء الغربية و المغرب و الجزائر وموريتانيا، إضافة إلى إسبانيا والتقت بالسكان الصحراويين في أماكن تواجدهم و بعد خمسة أسابيع من التقصي و البحث المتواصل قدمت البعثة تقريرها الذي جاء فيه أن البعثة وجدت لدى السكان الصحراويين الذين التقتهم رغبة واضحة في الاستقلال و رفض مبدأ استرداد إقليم الصحراء من قبل المغرب و موريتانيا، وقد أظهر هؤلاء الصحراويون عبر التظاهرات والبيانات عن تأييدهم لجبهة (البوليساريو) ولأطروحاتها الاستقلالية ....تلك الجبهة التي تحظى بشعبية واسعة بين أوساط الشباب و النساء و العمال الصحراويين و هي القوة السياسية المسيطرة على الإقليم الصحراوي.

وأكدت البعثة الأممية في تقريرها أن إنهاء حالة الاستعمار في الصحراء الغربية يجب أن تأخذ بالاعتبار إرادة جميع الأهالي الصحراويين المقيمين فوق أرض الإقليم و الموجودين منهم خارجه كلاجئين.

و اقترحت البعثة على الجمعية العامة للأمم المتحدة السعي من أجل اتخاذ التدابير الضرورية اللازمة لإجراء استفتاء حر في الصحراء الغربية ترعاه الأمم المتحدة و يقرر من خلاله شعب الإقليم مستقبله بنفسه.

و في الرابع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1975.... عادت الأمم المتحدة للمطالبة بإجراء استفتاء حر تحت إشرافها في الصحراء الغربية.

ثم شهدت الساحة الصحراوية أحداثا و تطورات متسارعة....تمثلت بالمسيرة الخضراء المغربية و اتفاق مدريد الثلاثي. وقد نتج عن ذلك وضعية جديدة أصبح فيها كل من المغرب و موريتانيا يمثلان الطرف البديل عن إسبانيا في مواجهة جبهة (البوليساريو) الصحراوية.

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس من آب (أغسطس) 1979 قرارها رقم 3437... وفيه أدانت الاحتلال المغربي للصحراء الغربية.

و في تشرين الثاني (نوفمبر) 1979 صدر عن الأمم المتحدة تصريح يؤكد أن لشعب الصحراء الغربية حقاً لا يقبل المساومة في الاستقلال و تقرير المصير، ودعا المغرب إلى وضع حد لاحتلاله للإقليم الصحراوي. و الاعتراف بجبهة (البوليساريو) كممثل لشعب الصحراء الغربية لها الحق في المساهمة بأي عمل يجري إعداده ضمن إطار البحث عن حل سياسي منصف للمشكلة الصحراوية.

وكانت الأمم المتحدة قد تقدمت في تشرين الثاني (نوفمبر) 1980 بطلب إلى المغرب و جبهة البوليساريو و حثهما على الدخول في مفاوضات مباشرة للتوصل إلى اتفاق تسوية بينهما، كما تبنت أساسيات قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة بالقضية الصحراوية مركزتا فيها بشكل خاص على القرارات الداعية إلى وقف إطلاق النار و التفاوض المباشر و إجراء استفتاء تقرير المصير.

وبعد ذلك أصدرت الأمم المتحدة قرارا في السابع من كانون الأول (ديسمبر) 1983 طلبت فيه إلى الأمين العام اتخاذ الإجراءات الأزمة لتأمين مشاركة فعالة للأمم المتحدة في عمليات تنظيم و إدارة الاستفتاء في الصحراء الغربية، و تقديم تقرير مفصل بهذا الخصوص إلى الجمعية العامة و مجلس الأمن الدولي، وتأكيدا على ما قد أعلنته، أصدرت الأمم المتحدة قرارا حمل الرقم 5040[89] لعام 1985، و الخاص بالمشكلة الصحراوية وفيه دعوة إلى وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية تمهيدا لتنظيم استفتاء تقرير المصير، وطلب إلى طرفي النزاع الشروع في مفاوضات مباشرة، يتم الاتفاق من خلالها على شروط الاستفتاء المقترح.

كما أكدت الجمعية العامة في الواحد و الثلاثين من تشرين الأول (أكتوبر) 1986 على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير و الاستقلال و طلبت إلى طرفي النزاع الدخول في مفاوضات مباشرة، و في السابع عشر من شباط (فبراير) 1987 صادقت لجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة على قرار يدعم حق الشعب الصحراء الغربية، بعد ذلك أعلنت الأمم المتحدة في الرابع و العشرين من أيلول (سبتمبر) 1987 عن إرسال بعثة فنية إلى الصحراء الغربية للإشراف على ترتيبات وقف إطلاق النار و إجراء استفتاء تقرير المصير.

---

[89] طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين جبهة البوليساريو _المرجع السابق، ص112.

فبعد أن أصبحت مشكلة الصحراء الغربية واحدة من أهم الأزمات الدولية انشغالا لدى الأمم المتحدة، أصدرت بشأنها مجموعة متوالية من القرارات الهامة كان منها: القرار 621 الصادر في العشرين من كانون الأول (ديسمبر)1988، وفيه وافق مجلس الأمن الدولي على اقتراح مقدم من الأمين العام للأمم المتحدة يعين بموجبه ممثلا خاصا عنه في الصحراء الغربية ويكلف بمتابعة ملف النزاع المغربي الصحراوي عن كثب.

القرار 658[90] الصادر في السابع و العشرين من تموز (يوليو) 1990 وفيه يشكر مجلس الأمن الدولي جهود الأمين العام المبذولة لحل المشكلة الصحراوية و يطلب إليه تقديم تقرير مفصل عن خطة التسوية في الصحراء الغربية ،القرار 690 الصادر في التاسع و العشرين من نيسان (أبريل) 1991 و يتضمن مصادقة مجلس الأمن الدولي على مشروع مخطط السلام المقدم من الأمين العام، والذي حاز على رضا و قبول طرفي النزاع المغرب و جبهة البوليساريو، إن القرار المذكور هو مؤسس على صيغة القرار الإفريقي 104 و على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة 5040 و على أساس القرار هذا وضعت الترتيبات الكاملة لتنظيم عمليات الاستفتاء في الصحراء الغربية و التي تمر بعدة مراحل تبدأ بدخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ العملي بين الجانبين اعتبارا من السادس من أيلول (سبتمبر) 1991 و تنتهي بإعلان نتائج الاستفتاء في كانون الثاني (يناير) 1992.

وحدد القرار الأمور التالية:

- تكون عبارتا "نعم للاستقلال" و "والانضمام إلى المغرب" هما صيغة سؤال التخيير المطروح على المقترعين.
- تنظيم الاستفتاء اعتمادا على آخر إحصاء نظمته الإدارة الاستعمارية الإسبانية في إقليم الصحراء الغربية عام 1974 و البالغ عددهم حوالي 75 ألف شخص وهم من يحق لهم التصويت.

[90] _ الدكتور محمد سالم الصوفي،أزمة الصحراء الغربية،المرجع السابق ص113 _158

- تشكيل لجنة تحديد الهوية تكون مهمتها مراجعة لوائح المنتخبين طبقا للإحصاء الإسباني و قبول الطلبات الخطية المرفقة بوثائق إثبات من أي صحراوي يجد نفسه مستثنى من الإحصاء.
- تتولى منظمة الأمم المتحدة مهمة تنظيم و مراقبة سير عمليات الاستفتاء في كافة مراحلها.
- رصد مبلغ 200 مليون دولار أمريكي كغطاء مالي للعملية (خفض فيما بعد إلى 180 مليون)

و في التاسع عشر من كانون الأول (ديسمبر) 1991 قدم السيد خافيير بيريز دي كويار[91] أمين عام الأمم المتحدة تقريرا يحمل رقم S-23299 يتضمن معايير جديدة لتحديد هوية المصوتين، وتتألف من خمسة معايير هي:

1.الأشخاص الواردة أسمائهم في لوائح الإحصاء الإسباني عام 1974.

2.الأشخاص الذين أقاموا في الصحراء كأعضاء في إحدى القبائل الصحراوية أثناء فترة إجراء الإحصاء الإسباني و لم يتم تسجيلهم في الإحصاء.

3.أعضاء العائلات القريبون من أشخاص المجموعتين السابقتين (أباء-أمهات أبناء).

4.الأشخاص من أباء صحراويين و لدوا في الإقليم.

5.أشخاص من قبائل صحراوية تنتمي للإقليم و أقاموا في الإقليم لمدة ست سنوات متصلة أو إثناء عشر سنة متقطعة قبل حلول الأول من كانون الأول (ديسمبر)1974.

وقد رفضت جبهة البوليساريو المعيارين الأخيرين لأربعة أسباب حددتها كما يلي :

1. إن مجال تطبيق تقرير المصير قد أرتبط أساسا بالوحدة التربية ضمن الحدود المرسومة من قبل السلطة الاستعمارية السابقة ، و هو ما يعبر عنه بمبدأ "احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار"[92] و الذي يشكل حجر الزاوية في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وإن ذلك

---

[91] خافير دي كويار الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في الفترة الممتدة ما بين 1987 و 1991

[92] الاتفاقية الإسبانية الفرنسية عام 1884م،الطاهر مسعود،المرجع السابق،ص114-115.

سيجعل الحديث عن السكان "المنتمين " للإقليم بما يعني "الأصليين " و الذين يعشون داخل الإقليم أثناء فترة دخول مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار حيز التنفيذ. كان هذا تعريفا جغرافيا للشعوب و ليس تعريفا اثنيا و تاريخيا لها، و الغاية من ذلك هي تجنب الشروط الفوضوية التي يمكن لها أن تحدث من جراء تطبيق تقرير المصير اعتمادا على مفهوم القاعدتين الأخيرتين الإثنية و التاريخية.

2. ليس هناك من قاعدة حقيقة يمكن الوثوق بها الإثبات أن أياما قد ولد في الإقليم الصحراوي أو أن الشخص المعني كان ابنا لذلك الأب، أما القول بشأن المدة المحددة فتعتمد الوثائق الإسبانية، وإن لم توجد يتم عندئذ الاعتماد على شهادة الشيخين –شيخ عن الطرف المغربي و أخر عن الطرف الصحراوي– و في حالة عدم اتفاقهما على رأي موحد فلن يكون بالإمكان إيجاد معيار بدبل آخر للبت في صحة ذلك الطلب المختلف بشأنه. و هكذا تحصل لجنة تحديد الهوية على (بطاقة بيضاء) تخولها من قبول أو رفض الطلبات حسب مشيئتها، وليس في إطار ممارسة (حرة و شريفة) لحق تقرير المصير، و في هذه الحالة تكون لجنة تحديد الهوية هي التي تقرر بدلا عن شعب الصحراء الغربية.

3. نتيجة لعدم شرعية (الغزو المغربي) للأراضي الصحراء الغربية فإن أية تعديلات أو شروط تترتب عن هذه الوضعية الاحتلالية هي شروط لاغيه و غير مقبولة، وكذلك القول بالنسبة لاستغلال ثروات بلد محتل، كما أن أي تغيير في الوضع القائم–اجتماعيا أو سياسيا أو ماديا يعتبر بالمثل غير شرعي.

4. إن تقرير الأمين العام كان خرقا فاضحا لمخطط السلام الأصلي و انتهاكا للقاعدة التي نظمت كل ترتيبات المخطط فيما سجل انحيازا أيضا للطرح المغربي.

و في تقرير كئيب قدمه الأمين العام لأمم المتحدة في أيار (مايو) 1992 أستعرض من خلاله ما وصلت إليه جهود الأمم المتحدة في الصحراء الغربية و ما تلاقيه من عراقيل و عقبات منها عدم احترام الجانبين لقرار وقف إطلاق النار، فقد أحصى التقرير عدد الخروقات العسكرية بأكثر من 170 حادثة حصلت بعد الإعلان عن تطبيق قرار وقف إطلاق النار و التزام الطرفين بتنفيذه، كما

سجل كثافة نزوح لافتة لسكان مغاربة تركوا مناطقهم المغربية و قدموا للاستيطان في الصحراء الغربية، إضافة إلى تراجع المغرب عما كان قد أعلن القبول به فيما يخص الإحصاء الإسباني حيث قدم لائحة جديدة تضم 120 ألف أسم (لصحراويين) لا تشملهم لوائح الإحصاء الإسباني وطالب بإضافتهم إلى قوائم المصوتين.

ثم جاء القرار 809 الصادر عن مجلس الأمن في الثاني من آذار (مارس) 1993 و فيه ناشد مجلس الأمن الدولي الأمين العام متابعة جهوده السلمية في الصحراء الغربية و إيجاد صيغة مناسبة يمكن عبرها تجاوز العقبات القائمة و التوصل إلى حل وسط بين مطالب الجانبين فيما يتعلق بمعايير التصويت – نقطة الخلاف الأساسية – ضمن إطار الإحصاء الإسباني و تحديد موعد تنظيم الاستفتاء خلال العام 1993.

و في أوائل شهر حزيران (يونيو) 1993 قام السيد بطرس غالي[93] أمين عام للأمم المتحدة بزيارة المنطقة شملت المغرب و الجزائر و التقى بقادة البوليساريو،و قدم للطرفين المتنازعين ورقة مقترحات تشكل حلا وسطا بين طروحاتهما المتباعدة، وأعتبرها تشكل المدخل الواقعي للخروج من دائرة الجمود المسيطرة، وطلب إلى المغرب و جبهة البوليساريو إعطاء الرد عليها و قد تحفظ الطرفان على بعض النقاط الأساسية الواردة فيها فمن جهتها أصرت البوليساريو على الالتزام بالإحصاء الإسباني فيما يتعلق بمعايير التصويت المقترحة رافضة إدخال أية تعديلات عليه، و نبهت إلى ضرورة تقديم ضمانات كافية لحماية أمن و سلامة اللاجئين الصحراويين لدى عودتهم إلى الصحراء الغربية، وركزت على أهمية مشاركة مراقبين مستقلين للإشراف على سير عمليات الاستفتاء بمختلف مراحلها لتفادي حصول أي تلاعب أو تزوير كما طالبت بالسماح لها باستغلال وسائل الإعلام المغربية الموجودة في الصحراء الغربية و مشاركة المغرب بها مناصفة أو سحبها كليا من الأراضي الصحراوية لما لها من تأثير خطير على حرية و استقلالية رأي الناخبين. إذ أن للمغرب محطة إذاعية و أخرى تلفزيونية تبثان برامج دعائية و سياسية لصالح المغرب من مدينة "العيون" عاصمة الصحراء الغربية.

---

[93] بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة في الفترة ما بين 1991 و 1997

أما المغرب فقد تمسك في تعليقه على المشروع ألأممي بفكرة تجاوز القصور الموجود في الإحصاء الإسباني باعتباره يغفل شريحة واسعة من السكان الصحراويين لم تشملهم لوائح الإحصاء المذكور و أصر على معاملة جميع السكان المنحدرين من أصول صحراوية بسوية واحدة و دون تمييز، مؤكدا عدم جواز إقصاء أي مواطن صحراوي عن ممارسة حقه في التعبير الحر عن إرادته و تقرير مصيره بنفسه أينما كان مكان تواجده، سواء في المحافظات الصحراوية أو في مراكز تجمعات "البوليساريو" و في شمال موريتانيا، ويرى المغرب أن من الخطيئة تجريد أي منهم من حقه المشروع هذا و عليه فهو يطالب بتسجيل كل أولئك الصحراويين في قوائم الاستفتاء و في التقرير المقدم إلى مجلس الأمن الدولي في 10 مارس 1994 أورد الأمين العام ثلاثة خيارات هي:

1-تنظيم الاستفتاء من جانب واحد.

2-استمرار مهمة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية و محاولة تقريب وجهات النظر الطرفين و متابعة أعمال لجنة تحديد الهوية.

3-انسحاب قوات (المينورسو)[94] من الصحراء الغربية و الإبقاء على قوة رمزية تراقب وقف إطلاق النار، حيث أيد المغرب الخيار(1) بينما أيدت جبهة البوليساريو الخيار(2).

وقد خرج مجلس الأمن الدولي في 30 مارس 1994 بقرار يحمل الرقم 907 و فيه تبني الخيار (2) الثاني، وكلف الأمين العام بتقديم تقرير جديد في مدة أقصاها 15 يوليو 1994.

وكان تقرير الخيارات الثلاثة للأمين العام قد تضمن في الملحق الأول منه نص المذكرة التفسيرية للتسوية، التي أقترحها الأمين العام فيما يتعلق بتفسير و تطبيق معايير الأهلية للاشتراك في الاستفتاء، وجهها الممثل الخاص إلى الطرفين في 27 سبتمبر 1993، نوردها كاملة كما نشرتها صحفية "قضيتنا الوطنية"[95].

1- قام الأمين العام بزيارة لمنطقة البعثة في الفترة من 21 مايو (أيار) إلى 04 يونيو(حزيران) 1992، قدم خلالها إلى الطرفين نص التسوية المتعلقة بتفسير و تطبيق معايير الأهلية

---

[94] المينورصو هي مجموع القوات المرابطة في الصحراء الغربية (القبعات الزرق) منذ وقف إطلاق النار06يونيو 1991.
[95] هي صحيفة مغربية نشرت هذا البيان في عددها الأول الصادر في تشرين الأول أكتوبر 1995.

للاشتراك في الاستفتاء، و يعتمد هذا النص المرفق الأول على المحادثات التي أجريت مع الطرفين في (أغسطس"أب" و سبتمبر "أيلول" 1992)، و الملاحظات التي أبداها الطرفين بشأن الخطوط العريضة لتسوية محتملة اقترحها الممثل الخاص عليهما أثناء الزيارة التي قام بها لمنطقة البعثة في مارس "آذار" 1992 ومتابعة لمحادثات الأمين العام مع السلطات المعنية عقد الممثل الخاص سلسلة أخرى من الاجتماعات في منطقة البعثة في يونيو "حزيران) 1992، و قد ذكر الطرفان خلال هذه المشاورات و مشاورات أخرى تلتها أنهما لا يرفضان التسوية المقترحة و لكنهما أبديا تحفظات بشأن أحكام النص.

2- وقد تمحورت التحفظات التي أعربت عنها سلطات الرباط حول الأحكام المتعلقة على وجه التحديد بصلات القربى مع القبائل المنتسبة للإقليم حيث ترى أنها تضع قيودا لا مبرر لها و قد وافق المغرب منذ ذلك الحين على التسوية المقترحة رغم شواغلها تلك.

3- أبلغت جبهة البوليساريو من جهتها الممثل الخاص أنها تقبل في خاتمة المطاف جميع معايير الأهلية للاشتراك في الاستفتاء الواردة في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ في 19 ديسمبر "كانون الأول" 1991 (S-23299)[96] ، وأعلنت الجبهة كذلك في ما يتعلق بالتسوية المقترحة لتفسير و تطبيق هذه المعايير أنها تقبل مبدأ الرجوع إلى الشهادات الشفوية لتأييد الطلبات الفردية للاشتراك في الاستفتاء – بيدا أن سلطات البوليساريو أبدت تحفظات هامة بشأن التسوية – فقد اقترحت في رسالة وجهت للأمين العام في 19 يونيو "حزيران" 1992 إدخال تعديلات على النص، وطلبت توضيحات بشأن أحكامه و تشمل تحفظات هذه السلطات و تعديلاتها المقترحة أساسا بالأحكام المتصلة بشأن القربى مع القبائل المنتسبة للإقليم و كيفية تحديد قائمة شيوخ القبائل المؤهلين للإدلاء بشهادتهم باعتبارها أحكاما مفرطة في التساهل.

4- وترمي هذه المذكرة التي ترد متابعة لردود الطرفين و المشاورات التي أجراها الممثل الخاص منذئذ إلي تقديم إيضاحات بشأن بعض أحكام التسوية التي اقترحها الأمين العام مع عدم

---

[96] القرار يتضمن معايير جديدة لتحديد الهوية و هي خمس معايير تم ذكرها سابقا.

الإخلال لأي من عناصر الإجابة التي قد يقدمها الأمين العام في وقت لاحق. **الانتساب القبلي** :

5- طبقا لما اتفق عليه الطرفين، يعتبر انتماء الفرد إلى مجموعة أسرية – أي فخذ قبيلة – تقيم في الإقليم شرطا لا بد منه، لا كنه لا يمنح في حد ذاته حق الاشتراك في الاستفتاء بشأن تقرير مصير الصحراء الغربية و ينبغي في حالة الاستيفاء شرط الانتساب القبلي أن يستوفي صاحب الشأن فعليا أي من معايير الأهلية للاشتراك في الاستفتاء.

6- و تتمثل الصعوبة المعترضة في تطبيق هذا الشرط الأساسي في إيجاد حل يقبله الطرفان لمسالة تحديد المجموعة الأسرية التي تقيم في الإقليم.

7- ولما كانت وجهتا نظر الطرفين تتعارض كليا بشأن هذه المسالة فقد اقترح الأمين العام حلا توفيقا يتمثل في منح صفة "المقيم" في الإقليم لجميع أفخاذ القبائل الصحراوية التي تشمل تعداد عام 1974 أفرادا منها وقد أثارت هذه الصفة التي اقترحها الأمين العام شواغل عميقة لدى الطرفين و كانت محل مناقشات مطولة مع كليهما.

8- لقد انطلق المغرب في ما يتعلق بالصيغة التي اقترحها الأمين العام من المبدأ القائل الفخذ يشكل جزء من كل القبيلة، لتعرب بذلك عن خشيتها أن تستبعد هذه الصفة بشكل تعسفي أفخاذ القبائل التي لم يكن أي من أفرادها موجودا في الإقليم عندما أجري تعداد عام 1974 على الرغم من أنه جزء لا يتجزأ من قبائل صحراوية مقيمة في الإقليم.

9- واعتبرت جبهة البوليساريو من جهتها أن الصيغة التي اقترحها الأمين العام وضعت بناءا على تقرير ليس لها من أسس يبررها التاريخ أو تعداد عام 1974 و تجدر الإشارة أن الجبهة كانت تدعو في أثناء المشاورات السابقة إلى منح صفة المقيم لافخاذ القبائل إذ كانت الأغلبية من أفرادها قد شملهم تعداد عام 1974 وهو تفسير رفضه المغرب باعتباره يقوم على مبدأ تعسفي لا يتطابق مع المعطيات التاريخية و الجغرافية.

10- يتعذر تطبيق أي من هذين التفسيرين المتناقضين للطرفين الأول تفسير فضفاض جدا وتنقصه الدقة إلى حد بعيد، أما الثاني فيستحيل حسابيا صياغته على نحو دقيق، و كان تعارض وجهتي النظر هاتين انعكاسا آخر للخلافات الجوهرية التي تميز موقف الطرفين بشأن تحديد الهيئة الناخبة. فالأول يريد تمكين جميع الأشخاص الذين تطبق عليهم صفة الصحراوي من الاشتراك في الاستفتاء، و الثاني يريد أن يحصر قدر الإمكان الهيئة الناخبة في حدود الأشخاص الذين شملهم التعداد الذي أجري في الإقليم عام 1974 ليتسنى بذلك عدم احتساب الذين يعتبرهم دخلاء على الإقليم.

11- و اعتبارا لهذين الموقفين الذين لا سبيل للتوفيق بينهما في ما يبدو، و نظرا لتعذر مفهوم (شعب الصحراء الغربية) بصفة واضحة و دقيقة فإن صيغة التسوية المشار إليها أعلاه تظل تشكل برغم نقائصها قاعدة ملموسة و صالحة لإجراء عملية انتقاء تمهيدية لتحديد الناخبين المحتملين ذلك أنها صيغة ملموسة و قابلة للتطبيق على انتساب القبيلة المعنية إلى إقليم الصحراء الغربية (أي مفهوم الإقامة في الإقليم على مستوى أفخاذ القبيلة) وهو ما يفسر سبب اعتماد هذه الصيغة بصفة مطلقة على تعداد عام 1974 الذي يظل رغم نقائصه المرجع الموفر للبيانات الديمغرافية الوحيدة المتاحة عن الإقليم وقبائله، ونظرا لأن هذه الصيغة لا تتيح سوى القيام بعملية انتقائية تمهيدية فسوف يتعين مهما يكن من أمر أن تتوافر في المرشحين معايير أهلية للاشتراك في الاستفتاء ليتم تسجيلهم في القائمة النهائية للناخبين.

12- أما بالنسبة للأفخاذ الصغيرة فإن الأمر يتعلق بأعداد قليلة منها.

13- فيما يتعلق بالاقتراح الذي دعت فيه جبهة البوليساريو إلى تكليف الشيوخ الذين انتخبوا في عام 1972 لتحديد الأفخاذ المقيمة في إقليم الصحراء الغربية خشية من أن يعكس هؤلاء الشيوخ المنتمون إلى هذا الطرف أو ذاك نفس موقف الطرفين في هذا الصدد ولئن كان الشيوخ خير من يحدد من ينتمون إلى نفس فخذ القبيلة فإنهم يظلون جميعا بالمقابل عاجزين على أن يحسموا مسألة تحديد الأفخاذ المنحدرة من بطون هذه أو تلك من

القبائل الصحراوية التي تنتمي إلى الإقليم الواقع داخل حدوده المعترف بها دوليا وتلك التي لا تنتمي إليه.

14- أثارت مسألة اللجوء إلى الشهادات الشفوية لانعدام وثائق الإثبات الصادرة عن الإدارة الإسبانية القديمة قلقا عميقا لدى جبهة البوليساريو، فالجبهة و إن سحبت اعتراضها على مبدأ الشهادة الشفوية تطالب بألا تمنح أهلية الإدلاء بالشهادة لغير الذين انتخبوا في الإقليم عام 1972 و لأكبر أبنائهم سنا يتسنى بذلك تجنب أي تلاعب في ما بعد باختيار الشيوخ.

15- يعترض المغرب من جهته على مبدأ عدم تغيير الشيوخ المدرجة أسماؤهم في قائمة عام 1973، التي جرت تحت إشراف الإدارة الإسبانية، فالشيوخ عادة ما يختارهم زملائهم بدل انتخابهم، ولم يكن جميع الشيوخ الصحراويين بالضرورة موجودين في الإقليم في عام 1973، و لربما جاء شيوخ آخرون عوضوا شيوخ عام 1973 باعتبار أن ولاية هؤلاء لم تكن مبدئياً لتمتد لأكثر من خمس سنوات.

16- التسوية التي اقترحها الأمين العام بشأن الشيوخ المدعوين للإدلاء بشهاداتهم، تعتمد على الظروف التاريخية في الفترة التي سبقت اندلاع النزاع في عام 1975 وعلى أن شيوخ تلك الفترة اعلم من غيرهم بالظروف التي أحاطت بأفراد قبائلهم، ممن بلغت أعمارهم بالتحديد 18 سنة فما فوق و أصبحوا بالتالي مؤهلين للمشاركة في الاستفتاء. وهكذا أعطي اهتمام فائق لقائمة الشيوخ المنتخبين في عام 1972 فهي تشمل جميع القبائل الصحراوية و بطونها التي تقيم في الإقليم في تلك الحقبة ومع ذلك فإن التسوية التي اقترحها الأمين العام تنص على حالات استثنائية مثل غياب الشيخ المنتخب و ابنه اكبر سنا و احتمال أن يكون أفراد أفخاذ القبائل الصحراوية قد شملهم تعداد عام 1974 ولكن لم يكن شيخها موجودا آنذاك في الإقليم و إذا ما اتضح عدم تطابق مثل هذه الحالات فستنتفي عندئذ مبررات هذه المشكلة، ومهما يكن من أمر فإن الشيوخ الذين ستستدعيهم

لجنة تحديد الهوية بخلاف الشيوخ المنتخبين في عام 1973 سيكونون من شيوخ الفترة السابقة لعام 1975 .

17- تجدر الإشارة في هذا الصدد إلي وجود قائمتي شيوخ الأولى هي قائمة عام 1973 و تشمل 193 اسما بما في ذلك خمسة وكلاء لدى المحاكم) و تشمل الثانية 226 اسما أعلنوا أنهم شيوخ عندما شملهم تعداد عام 1974 و تضم القائمة الثانية الأغلبية العظمى من الشيوخ الذين انتخبوا في عام 1973 ومن الصعب في مثل هذه الظروف التي لا تخلوا من بعض الالتباس أن يحدد المرء جزما أيا من القائمتين هي المانعة.

مسائل أخرى:[97]

1- بالنسبة لوثائق الإثبات لا تساوي الأحكام التي اقترحها الأمين العام بين الوثائق التقليدية مثل الشهادات الصادرة عن العدول و الوثائق الرسمية الصادرة عن السلطات الرسمية ذلك أن الوثائق التقليدية على خلاف الوثائق الرسمية لا تكتفي في حد ذاتها لإثبات أهلية و لا تشكل سوى دليل إضافي يحق للشيوخ الاحتجاج به عند الاقتضاء بالإضافة إلى ذلك أن القضاة المشار إليهم في الفقرة 16 من نص التسوية ليسوا سوى قضاة سابقين أقرتهم الإدارة الإسبانية.

2 - و فيما يتعلق في النظر في الطلبات الفردية بالاشتراك في الاستفتاء: فإن اقتراح الأمين العام الداعي إلى اتخاذ التدابير اللازمة في منطقة البعثة، بدل اتخاذها في نيويورك أو جنيف إنما هو ترتيب إداري ليست له علاقة مباشرة بتفسير أو تطبيق المعايير، ولا يعد (حلا وسطا) بين مواقف متنافرة، ومن شان هذا الترتيب أن يمكن من توقير الوقت و المال و كسب المزيد من الفعالية ذلك أنه ليس من العملي فيما يبدو جمع عدد كبير من الشيوخ في نيويورك أو جنيف ليعهد إليهم بالنظر في الآلاف المؤلفة من استمارات الطلبات خشية ضياعها و يتعين النظر في الإجراء المقترح في الفقرة 75 من نص التسوية باعتبار أن بإمكان الشيوخ القيام بمهمتهم في الميدان في كنف اتفاقات و الحصانات و الامتيازات المشمولين بها.

---

[97] طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو، المرجع السابق،ص120-121.

3- وفيما يتعلق بالمعيار الرابع فإن أهلية صاحب الشأن للاشتراك في الاستفتاء لا تمنح تلقائيا أباه حق المشاركة في الاستفتاء بيدا أن من حق الأب أن يقدم طلبا للاشتراك اعتمادا على أي من المعايير، وتتمثل الأسباب التي تحول دون اعتبار الحصول على ذلك الحق بمثابة معيار تكميلي لمعايير أهلية التصويت في أنه إذا كان يحق تلقائيا لأقرباء صاحب الشأن المسجل في قائمة 1974 (المعيار الأول) أو الذي أقام في الإقليم في عام 1974 (المعيار الثاني) المشاركة في الاستفتاء (المعيار الثالث)، فإنه لا يحق لوالد صاحب الشأن (المعيار الرابع) أن يتمتع تلقائيا بذلك الحق، حيث يتعين عليه أن يثبت وفقا لتقدير لجنة تحديد الهوية استفتاءه لأي المعايير القائمة ، وإثبات أهليته للتصويت بوسائله الخاصة.

4- وفيما يتعلق بالفقرة 13 من نص التسوية الخاصة بالمعيار الخامس المتعلق بإقامة صاحب الشأن في الإقليم لفترة ست سنوات (06) متعاقبة أو لفترة متقطعة قوامها 12 سنة قبل 01 سبتمبر أيلول 1974 فإن الأمين العام يرمي في اقتراحه إلى التوفيق بين تطبيق هذا المعيار و تطبيق المعيار الثاني الذي لا ينص على أي حد أدنى لفترة الإقامة في الصحراء الغربية، و يكفي صاحب الشأن إثبات وجوده في الإقليم في أثناء عملية التعداد التي انتهت في 20 نوفمبر 1974 وقد جاءت الفقرة 13 من التسوية لتقترح تجنبا لهذا التناقض تحديد فترات الإقامة التي سبقت عملية التعداد ليتسنى بذلك تطبيق المعيار الخامس.

5- وفيما يتعلق بالمعيار الثاني يراعي التفسير المقدم من الأمين العام احتمالات التنقلات الدورية عبر الحدود لسكان إقليم الصحراء الغربية الرحل.

6- ويفهم فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الخبراء للتأكد من صحة وثائق دوليين لا ينتمون إلى الطرفين و لا إلى البلدان المجاورة.

ورغم التحفظ قبلت البوليساريو بالتعاون على أساس مقترحات الأمين العام تلك، وكذلك فعل المغرب و بناءا عليه بدأت لجنة تحديد الهوية عملها في 28 من آب أغسطس 1994 وحتى كانون الأول ديسمبر 1995 تاريخ توقف العملية –تمكنت اللجنة من تحديد هوية حوالي 62 ألف شخص، منهم 40 ألف من المناطق الخاضعة لسيطرة المغرب،و 22 ألف من مخيمات اللاجئين.

وما كادت مساعي الأمم المتحدة السلمية في الصحراء الغربية تأخذ منحى الاستقرار حتى اندلعت الخلافات بين طرفي النزاع وهو ما أعاق عمل اللجنة الأممية وأضاع ما تحقق من جهود فوق أرض الرمال المتحركة.

وقد أثار ذلك حفيظة و استياء السيد بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة الذي بدا و كأن صبره قد أخذ بالنفاذ تجاه تلك القضية، وهو ما عبر عنه في تقريره المحبط المقدم إلى مجلس الأمن الدولي في 11 من أيلول سبتمبر 1995 وفيه لفت إلى وجود عقبات كبيرة و مزعجة تواجه مهمة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية و تمنعها من تنفيذ خطة السلام فيها، وعرض كخيار بديل سحب القوات الدولية المينورصو من الإقليم الصحراوي ما لم تتوصل أطراف النزاع إلى نوع من التفاهم المشترك يكفل تنظيم استفتاء تقرير المصير خلال عام واحد.

وقد أخذ مجلس الأمن الدولي بما جاء في تقرير الأمين العام فأصدرفي 22 من أيلول سبتمبر 1995 القرار رقم 1017 و الذي يحمل كلا من المغرب و جبهة البوليساريو المسؤولية الكاملة عن تعثر سير عمليات الاستفتاء في الصحراء الغربية، وهدد بسحب بعثة المينورصو منها في حال عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ خطة السلام.

لكنه بالمقابل أكد استمرار تمسكه بتنظيم استفتاء تقرير المصير دون تأخير، وطبقا لما تنص عليه خطة التسوية التي وافق الطرفان عليها.

كما طلب إلى الأمين العام الإسراع في تقديم مقترحات تسوية و إعداد تقرير شامل عنها قبل حلول 15 من نوفمبر 1995.

وبغية إخراج مسلسل الاستفتاء في الصحراء الغربية من حالة الركود، أوفد مجلس الأمن الدولي إلى المنطقة بعثة تقصي حقائق في أيار مايو 1995 تضم ممثلين عن سلطنة عمان، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الأرجنتين، الهندوراس، وبوتسوانا التي ترأس مندوبها البعثة، وقد جاء توقيت زيارة البعثة الأممية إلى منطقة الصراع الصحراوي في وقت كانت فيه الأمم المتحدة تعاني من ضائقة مالية حادة فرضت عليها خفض نفقاتها المالية إلى أدنى حد ممكن لها، و هو ما جعل إمكانية استمرارها في

دفع المخصصات المالية لقوات حفظ السلام " المينورصو " المتواجدة في الصحراء الغربية منذ العام 1991 يشكل عبئا ثقيلا على كاهلها وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت مجلس الأمن إلى رفض تمديد فترة عمل هذه القوات إلى ستة أشهر كما هو معتاد، واكتفى بمنحها موافقة البقاء لأربعة أشهر فقط.

وفي حديثه لوسائل الإعلام ركز مبعوث مجلس الأمن السيد "جوزيف لاكويلا" على تلك المصاعب المالية التي تواجهها المنظمة الدولية، وعلق على ذلك بالقول " ليس للأمم المتحدة مصادر مالية غير محددة"[98] . وأكد أن التعجيل بإقامة استفتاء في الصحراء الغربية هو أمر بالغ الأهمية، ويجب أن يتم في موعد أقصاه كانون الثاني يناير 1996.

و كانت البعثة الأممية قد زارت كلا من المغرب و الجزائر و موريتانيا إضافة إلى الصحراء الغربية و تباحثت مع كل الأطراف حول المشاكل التي تعيق تنفيذ مخطط السلام في الصحراء الغربية والتعاون معها على إيجاد الوسائل المناسبة لتجاوزها.

ومع انتهاء فترة بقاء قوات الأمم المتحدة بالصحراء الغربية في 31 من كانون الثاني يناير 1996 عقد مجلس الأمن الدولي جلسة اتخذ فيها بالإجماع القرار 1042 الذي ينص على تمديد فترة بقاء تلك القوات حتى 31 من أيار مايو من نفس العام، وأعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء حالة الجمود المسيطرة التي باتت عائقا أمام عملية تحديد الهوية، وهو ما ترتب عنه من عدم إحراز تقدم في إنجاز مخطط التسوية، ودعا الجانبين إلى التعاون مع الأمين العام و بعثة الأمم المتحدة من أجل متابعة عملية تحيد الهوية و تذليل العقبات التي تعيق إنجاز تلك العملية وتنفيذ بقية الجوانب الأخرى المتعلقة بخطة التسوية طبقا للقرارات ذات الصلة.

وطلب إلى الأمين العام فيما لو استمر مأزق التسوية قائما على حاله، إعلام المجلس بذلك فورا، وفي هذا الصدد فإن مجلس الأمن "يدعو الأمين العام إلى تقديم برنامج تفصيلي حول عملية انسحاب تدريجي لبعثة "المينورصو " في الصحراء الغربية للنظر فيه وذلك وفقا للخيار الثاني الوارد في تقريره"، وكلف الأمين العام إعداد تقرير بشان تنفيذها هذا القرار قبل 15 أيار مايو 1996.

---

[98] طاهر مسعود،نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و البوليساريو.المرجع السابق ص123

و في تصريح لصحيفة الحياة اللندنية عقب السفير "أحمد سنوسي"[99] على القرار السالف الذكر بعد اعتماده قائلا "لسنا مسرورين به لأنه لا يسوي المشكلة، بل يؤجل عملية الاستفتاء و خطة التسوية بكاملها، واعتبر القرار وسيلة أخرى جديدة لتأخير عملية الاستفتاء وإضافة وقت في طريق تطبيق خطة التسوية و حمل البوليساريو المسؤولية عن عرقلة عملية تحديد الهوية بسبب رفضها الموفقة على اقتراحات الأمين العام لجهة تعريف جميع المرشحين وليس نصفهم للمشاركة في عملية الاستفتاء.

وتابع السيد سنوسي يقول لقد أَضعنا في هذه العقبة أكثر من شهر و سنجد أنفسنا في المشكل ذاته بعد ثلاثة أشهر، إذ أن الجانب الأخر هو الذي يعرقل و يستبعد نصف الذين لهم الحق في التصويت".

و من جهته السيد "أحمد البخاري[100] " مندوب البوليساريو لدى الأمم المتحدة، فقد أوضح موقف جبهة البوليساريو من قرار مجلس الأمن بالقول "إن البوليساريو ليست راضية عن فحوى القرار لأن مجلس الأمن أضاع فرصة تاريخية لجعل الحوار بين الطرفين المحور المركزي لا سيما و أن الأمين العام كان المرة الأولى صريحا في شأن حتمية الحوار و إيجابيته، لذلك نشعر بخيبة أمل، علما أن الحكومة المغربية ضد التوجه نحو الحوار نخشى أيضا أن يكون كل الثقل على النواحي التقنية مثل تحديد الهوية فقط، و نخشى أن يسفر هذا التوجه عن إضاعة فرصة تحقيق نقلة نوعية لحل جميع المشاكل و خلق مناخ سياسي لإجراء الاستفتاء".

و عن مسؤولية الأمم المتحدة تجاه الصحراء الغربية في حال سحبت بعثة "المينورصو" منها، يقول السيد البخاري "إن نهاية البعثة لا يعني نهاية مسؤولية الأمم المتحدة عن القضية الصحراوية".

و في التاسع و العشرين من أيار مايو 1996 نفذ مجلس الأمن الدولي ما كان هدد باتخاذه عندما أصدر بالإجماع قرار يحمل رقم1056[101] قلص عدد أعضاء بعثة "المينورسو" في الصحراء الغربية، وعلق أعمال لجنة تحديد هوية الناخبين، وذلك احتجاجا على ما أعتبره القرار وجود عقبات

---

[99] أحمد سنوسي هو مندوب المغرب لدى الأمم المتحدة السابق وجاء بعده مصطفى الساهل.
[100] البخاري أحمد عضو الأمانة الوطنية الصحراوية مندوب البوليساريو لدى الأمم المتحدة.
[101] موقع الأمم المتحدة باللغة العربية، أهم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن سنة 1996،www.un.org .

يضعها المغرب و جبهة البوليساريو في طريق مخطط التسوية السليمة منذ العام 1992، واشترط لمتابعة جهوده "أن يظهر الطرفان دلائل مقنعة بأنهما ملتزمان فعلا باستئناف العملية السلمية و استكمالها دون وضع مزيد من العقبات " و فور صدور القرار الدولي المذكور، سارعت الحكومة الإسبانية وهي من المعنيين بالنزاع الصحراوي إلى إصدار بيان أعربت فيه عن أسفها العميق وقلقها البالغ من جراء توقف عملية السلام في الإقليم الصحراوية، وأكدت في بيانها الرسمي هذا أنه "لن يتم إيجاد حل المشكلة الصحراء الغربية إلا مع تقرير مصير سكانها عبر تنظيم استفتاء حر في ظل ضمانات دولية.

وبقراره هذا فاجأ مجلس الأمن الجميع، حيث كان ينظر إلى تهديداته بسحب بعثة المينورصو من الصحراء الغربية، على أنها مجرد لغة "إرهاب" سلمية لا تتجاوز حدود الضغط النفسي على أطراف الصراع لحضهما على القبول بتقديم المزيد من التنازلات لصالح عملية السلام والتعاطي بمرونة أكبر مع الجهود الأممية.

لقد خلق ذلك القرار حالة من الاضطراب المشوب باليأس في المنطقة، وكاد أن يطيح بأهم إنجاز تم تحقيقه فيها ألا و هو وقف إطلاق النار. فقد غلبت لهجة الانفعال و التحدي على طرفي النزاع، حيث ألقى العاهل المغربي آنذاك الحسن الثاني خطابا في 07 من تموز / يوليو 1996 قال فيه "نحن باقون في صحرائنا بالاستفتاء أو من دونه..."[102].

وكان السيد محمد عبد العزيز[103] زعيم جبهة البوليساريو قد هدد في ذات الفترة باستئناف الحرب مجددا فيما لو تخلت الأمم المتحدة عن تنفيذ خطة التسوية منبها أنه إذا ما توضح بأن مجلس الأمن الدولي و الأمين العام قد اخفقا في الاضطلاع بمسؤولياتهما و في فرض مراقبتهما على تنفيذ خطة السلام في الجزء الخاضع للمغرب من الصحراء الغربية فإن السبيل الوحيد للعمل الذي يتبقى أمام الصحراويين هو استئناف القتال للدفاع عن استقلالهم وحقهم في تقرير المصير".

---

[102] طاهر مسعود،نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و جبهة البوليساريو، المرجع السابق ص125.

[103]محمد عبد العزيز هو أيضا رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

و في العشرين من آب أغسطس 1996، رفع الأمين العام للأمم المتحدة تقريره رقم 674 إلى مجلس الأمن الدولي ومما جاء فيه " نظرا للوضع الراهن على الجانبين ليس من المرجح استئناف عملية تحديد هوية الناخبين في وقت قريب" لكنه أثنى على التزام الطرفين بوقف إطلاق النار بالقول: " أود أن أعرب عن رضائي بشأن استمرار وقف إطلاق النار "، و دعا الجانبين إلى إبداء مرونة أكبر اتجاه عملية السلام.

وقد ردت عليه جبهة "البوليساريو" بعد 6 أيام من تقديمه إلى مجلس الأمن عبر رسالة سلمها مندوبها لدى المنظمة الدولية إلى رئيس مجلس الأمن الدولي وتتضمن أسف جبهة البوليساريو لما جاء في محتوى تقرير الأمين العام، و علقت على مجموعة من النقاط الواردة فيه، منها ما ذكره التقرير من أنه "لا تزال مواقف الطرفين متباينة " فيما يخص مسلسل تحديد الهوية و اعتبرت الرسالة الصحراوية أن تلك العبارة تتسم بالغموض على مواقف و تصرفات الحكومة المغربية المعرقلة لمخطط السلام الأصلي، بسبب رفضها الأخذ بالإحصاء الإسباني و تناقض مواقفها مع مقترحات الأمين العام. "الحل الأوسط"، على الرغم من أنها قد أعلنت الترحيب بها و اتهمت الرسالة الأمين العام ألأممي بأنه يتناسى متعمدا رفض المغرب السماح لبعثة "المينورصو" بنشر لوائح المصوتين، وواصلت القول "إن سلوكا كهذا يعتمد على إلغاء مسؤولية الفشل بحجة مزعومة على (تباعد موافق الطرفين) لن يسهم في الواقع في رفع مستوى و مصداقية بعثة المينورصو في علاجها للمسلسل ستكون لفشله النهائي عواقب جد وخيمة على المنطقة بأسرها"، وعن تلك الإيجابية التي تحدث عنها التقرير حول التزام الطرفين بوقف إطلاق النار عقبت الرسالة الصحراوية على ذلك بالقول:" إن التقرير فيما يخص وقف إطلاق النار يعكس نتائج مراقبة اقل ما يقال عنها أنها عرجاء . و جبهة البوليساريو تتساءل عن أسباب سكوت التقرير عن دعم و تعزيز قوات الاحتلال المغربي بالرجال و العتاد عبر الحدود الشمالية للمنطقة، و عن طلعات الطائرات المقاتلة المغربية لمراقبة المواقع الصحراوية".[104]

كما تناولت الرسالة في تقرير الأمين العام قضية أسراء الحرب الصحراويين الموجودين لدى المغرب وانتقدت تقصير التقرير في تناوله لتلك المشكلة موضحة أنه و خلال 20 سنة الماضية لم تسمح

[104] طاهر مسعود،نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و جبهة البوليساريو ، المرجع السابق،ص126.

الحكومة المغربية لمنظمة الصليب الأحمر الدولي بزيارة سوى 75 من الأسرى الصحراويين، وتساءلت عن مصير البقية الباقية منهم التي لم تتمكن المنظمة من زيارتهم.

و بنهاية شهر تشرين الثاني نوفمبر 1996 أصدر مجلس الأمن الدولي قرار يحمل رقم 1084[105] وفيه جدد ولاية بعثة "المينورصو" بالصحراء الغربية إلى غاية 31 ماي 1997، وطلب إلى الأمين العام حينها اقتراح خطوات بديلة في إطار خطة التسوية الموضوعية من قبل الأمم المتحدة، ومع حلول عام 1997 و تولي السيد كوفي عنان منصب الأمين العام للأمم المتحدة دخلت قضية الصحراء الغربية مسارات حل أكثر جدية، فقد وجه السيد عنان رسالة إلى السيد رئيس مجلس الأمن الدولي في 17 مارس 1997 يبلغه فيها عن تعيين السيد جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مبعوثا خاصا له إلى الصحراء الغربية ورد مجلس الأمن على رسالة للأمين العام تلك بإصدار بيان في 19 من نفس الشهر رحب فيه بموافقة الأعضاء 15 باختيار السيد بيكر بمهمة مبعوث الأمين العام الخاص إلى الصحراء الغربية، وأكد على أهمية المحافظة على وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية معتبرا "أي انتهاك لحالة وقف اطلاق النار من شأنه أن يعرض المنطقة لخطر عدم الاستقرار"، وناشد كافة الأطراف المعنية بالنزاع بضرورة التعاون مع جيمس بيكر في مهمته السلمية، كما عبر المجلس في بيانه عن دعمه و مساندته لجهود الأمين العام الهادفة إلى إخراج مخطط التسوية في الصحراء الغربية من مأزقه الراهن.

ومن جهتهما فقد سارع كل من المغرب و جبهة البوليساريو إلى الترحيب بخطوة الأمين العام و أثنيا على شخصية و مكانة الموفد الجديد.

وقد كشف السيد بيكر أثناء مغادرته لمخيم السمارة الصحراوي عن قيام سلطات – البوليساريو – بالإفراج عن 85 أسير حرب مغربي لأسباب وصفها بالإنسانية.

وكان الرئيس الصحراوي قد اتخذ تلك المبادرة بعد يومين اثنين على تواجد المبعوث في المنطقة، وذلك للإعراب عن حسن النوايا الصحراوية.

---

[105] موقع الأمم المتحدة على شبكة الانترنت ، أهم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن سنة 1996

و في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية الرسمية بثته يوم التاسع و العشرين من نيسان أبريل 1997 و عقب لقائه بالسيد بيكر علق الرئيس محمد عبد العزيز بالتفاؤل على مهمة الموفد الدولي في المنطقة حيث قال " عن الجانب الصحراوي مقتنع بعزم بيكر على التوصل إلى سلام عادل و دائم في المسالة الصحراوية".

إن العقبة الأساسية التي تواجه تنفيذ مخطط التسوية في الصحراء الغربية تتمثل بالخلاف القائم بين المغرب و جبهة البوليساريو حول معايير تحديد الهوية، ومن يحق لهم المشاركة في الاستفتاء تقرير المصير. إذ أن البوليساريو تتمسك بالإحصاء الإسباني لعام 1974 باعتباره أخر إحصاء إداري موثق لسكان الصحراء الغربية ،أما المغرب فيصر على إضافة معايير جديدة على ذلك الإحصاء، طبقا للإحصاء الإسباني عام 1974 فقد بلغ عدد السكان الصحراويين 74902 نسمة حيث اعتمد الأسبان في إحصائهم هذا على مبدأ ترقيم قبائل الصحراء الغربية بحسب الحروف الأبجدية التالية.

(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J) و تتفرع عن القبائل (A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)[106] الفروع و الأفخاذ التالية : A11-A61/B11-B81/C11-C35/D11-D22/E11-E22/F11-F51 /G11-G61

أما القبائل (H,I,J) فأمرها لا يتعلق بأفخاذ، وإنما بقبائل فقط مما جعل تحديد هوية أفرادها طبقا للحل الوسط الذي توصل إليه الأمين العام في 28 تموز يوليو 1993 وعلى أساسه عملت لجنة تحديد الهوية عملية تثير الكثير من الأشكال حول مسألتي الأفخاذ و الشيوخ، كما أن المجموعات (H61,H41) و (J52,J51) تتشكل من القبائل، فعدد (H41) غير محدد من القبائل، وعدد (H61) يزيد عن سبعة عشر (17) قبيلة، وعدد (J51,J52) حوالي أربع و ستين 64 قبيلة وهنا ستظهر نفس المشكلة المتعلقة بالأفخاذ و الشيوخ.

و للتمكين من تحديد هوية مجموعات J52-J51/H61-H41 دون حدوث إشكال، عمد الأمين العام للأمم المتحدة و مبعوثه الخاص إلى الصحراء الغربية في تشرين الأول أكتوبر 1995 إلى

[106] طاهر مسعود،نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و جبهة البوليساريو ، المرجع السابق،ص132.

تقديم حل وسيط أخر على أساس الحل الوسط السابق، وفيه حدد تثبيت انتماء مرشح لأحد الأفخاذ المشمولة بالإحصاء الإسباني 1974 كشرط أساسي لتحديد هويته، وكذلك الأمر بالنسبة لشهادة شيوخ هذه الأفخاذ.

لقد أنجز مخطط التسوية إلى الآن الكثير من مراحله و مازال الباقي منه بانتظار اكتمال لوائح المشاركين بالاستفتاء فالأمور التي تم إنجازها هي:

1-تعيين بعثة المينورصو، وكذلك لجنة تحديد الهوية ووضع قوانينها.

2-الاتصال مع الدول الأعضاء لتأمين المستلزمات الأمنية و العسكرية و الطبية، وأيضا الاتصال بالأطراف المعنية لضمان عمل بعثة المينورصو دون مشكل.

3-مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على ميزانية بعثة المينورسو.

4-إيقاف إطلاق النار بين الجانبين المتحاربين.

5-قيام لجنة تحديد الهوية بدراسة الإحصاء الإسباني لعام 1974 مع شيوخ القبائل لتحديد آلية عمل اللجنة.

أما الأمور التي لم تنجز بعد فهي:

1-تعليق اللوائح الابتدائية وتقديم الطعون و دراستها قبل تعليق اللوائح النهائية.

2-بدء المرحلة الانتقالية.

3-تقليص عدد القوات المغربية المتواجدة في الصحراء الغربية.

4-إطلاق سراح المعتقلين و إعلان العفو العام و تبادل الأسرى الحرب بين الجانبين.

5-تنفيذ خطة عودة اللاجئين المثبتة هويتهم للمشاركة في الاستفتاء.

6-وصول و انتشار قوات الأمم المتحدة لفرض الأمن داخل إقليم الصحراء الغربية.

7-السماح بالدعاية للاستفتاء.

8-إجراء الاستفتاء و إعلان نتائجه و المصادقة عليه من قبل الأمم المتحدة.[107]

و بما يخص طلبات الترشح فقد تقدم 242 ألف شخص بطلبات لتسجيل أسمائهم في القوائم الانتخابية، بينما العدد المسجل منهم في إحصاء عام 1974 هو 61 ألف فقط كان عدد المتقدمين من المغرب 98371، بينما العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو ألف شخص فقط، تقدم من موريتانيا 16189 و العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو خمسة ألاف شخص، و من مخيمات اللاجئين في تيندوف تقدم 42300 و العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 27 ألف شخص، ومن المناطق الصحراوية الخاضعة تحت سيطرة المغرب تقدم 85140 و العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 28 ألف شخص.

بذلك تكون الزيادة على إحصاء عام 1974 هي 181 ألف شخص، أي بنسبة قدرها 296.27%، لقد بلغ المرشحين من أفخاذ القبائل (A,B,C,D,E,F,G,H) 131730 شخصا. أما العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 53100 منهم 37869 من المغرب و العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 580 شخصا و تقدم من موريتانيا 7863 مرشحا و العدد الوارد منهم في إحصاء 1974 هو 4020 ومن مخيمات تندوف تقدم 38252 و العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 25700 شخصا ومن المناطق الخاضعة لسيطرة المغربية تقدم 47754 و العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 22800 شخصا.

وبهذا تكون الزيادة على إحصاء 1974 هي 78630 شخصا بنسبة زيادة قدرها 148.07%.

أما المرشحون من المجموعات قبائل (J41-J61 و H41-H61) فقد بلغ عددهم 66472 شخصا، و العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 2200 فقط منهم 53590 من المغرب و العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 50 لا غير ومن موريتانيا تقدم 3390

---

[107] _ 2 _طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو، المرجع السابق،ص133.134

مرشحا و العدد المسجل منهم عن إحصاء 1974 هو 750، ومن مخيمات تندوف تقدم 1706 و العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 200 شخص، ومن المناطق الصحراوية الخاضعة لسيطرة المغرب تقدم 17786 و العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 1200 شخص.

وبذلك تكون الزيادة طبقا لإحصاء 1974 هي 64272 شخصا بنسبة زيادة قدرها 2921.45%.

أما مشرحو بقية قبائل (H,I,J) فقد بلغ عددهم 43798 و العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 5708 أشخاص منهم 16912من المغرب، و العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 370 شخص ومن موريتانيا تقدم 4937 و العدد المسجل منهم في إحصاء 1974هو 230 شخص. ومن مخيمات تندوف بلغ عدد المتقدمين 2342 و العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 1100 شخص ومن المناطق الخاضعة تحت السيطرة المغربية 19600 والعدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 4000 شخص ليس إلا.

وبهذا يصل عدد الزيادة للإحصاء الإسباني لعام 1974إلى 38090 شخصا بنسبة زيادة قدرها 668.38% [108].

المطلب الثاني:مشروع بيكر

هي خطة سلام من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوي وهي اتفاق بين المملكة المغربية و جبهة البوليساريو هدفها إقامة حكم ذاتي للصحراويين لمدة 05 سنوات يجري بعدها استفتاء لتحديد الوضع النهائي للإقليم.

مضمون خطة جيمس بيكر[109]:

هي خطة سلام بين المملكة المغربية و جبهة البوليساريو الطرفان المعنيان بحضور البلدان المجاورة الجزائر و موريتانيا إضافة إلى الأمم المتحدة.

---

[108] طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و جبهة البوليساريو_المرجع السابق،ص 134- 135

[109] جيمس بيكر هو المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية مابين 1997 و 2004 ، ووزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيسين ريغان و بوش الأب (1984-1992)

و الغرض من هذه الخطة هو تحقيق حل سياسي في الصحراء الغربية يبقى على تقرير المصير بناء على قرار من مجلس الأمن رقم 1429-2002 المؤرخ في 30 جويلية 2002 علما بأن تاريخ نفاذ هذه الخطة هو التاريخ الذي يقوم فيه الطرفان المعنيان و البلدان المجاورة لهما و الأمم المتحدة بتوقيعها و يتحدد الوضع النهائي للصحراء الغربية عن طريق الاستفتاء يتم إجراءه في موعد لا يقل عن 4 و لا يزيد عن 05 سنوات بعد تاريخ نفاذ الخطة، وتشمل خيارات أو مسائل الاقتراح المقررة إجراءه في الاستفتاء مايلي:

المسائل التي سبق الاتفاق عليها في خطة التسوية.

أي خيارات أو مسائل إضافية بالاقتراع يوافق عليها الطرفان، ويمارس في هذه الفترة الانتقالية الفاصلة بين المخطط و تنفيذ الاستفتاء الصحراويين سلطاتهم عن طريق سلطة تنفيذية محلية تتولى الشؤون الميزانية الإقليمية،الضرائب،التنمية الاقتصادية،الأمن الداخلي تطبيق قانون الإعانة الاجتماعية، التعليم،التجارة، التعدين،البناء،الكهرباء.

و يكون المغرب مسؤولا عن العلاقات الخارجية كإبرام الاتفاقيات و المعاهدات الدولية الأمن القومي و الدفاع الخارجي (حماية الحدود البرية و البحرية) وجميع المسائل المتعلقة بإنتاج الأسلحة و المتفجرات وبيعها و استخدامها.

بالإضافة لذلك يكون العلم و الجمارك و العملة ونظم البريد و الاتصالات المعمول بها في المملكة المغربية نفسها المعمول بها في الصحراء الغربية.

ويشارك في الاستفتاء المزمع إجراءه بعد 05 سنوات كل الأشخاص الذين لهم ثمانية عشر (18) سنة يوم الاقتراع والذين قبلت بهم لجنة تحديد الهوية بالإضافة إلى كافة المسجلين لدى المفوضية العليا لغوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وذلك حتى 31 أكتوبر 2000 أو الذين أقاموا باستمرار في الصحراء الغربية منذ 30 سبتمبر 1999 و فيما يتعلق بالجيش الصحراوي الجناح العسكري لجبهة البوليساريو يتجمع في نقاط محدود متفق عليها في المخطط و على العموم يتطرق مشروع جيمس

بيكر الثاني 22 نقطة تضمن كيفية إجراء الاستفتاء ومن يحق لهم التصويت في الاستفتاء و إجراء المرحلة الانتقالية (السلطة في الصحراء الغربية و بعض الأمور الأخرى).

خلفية خطة جيمس بيكر:

لقد تزامن مشروع جيمس بيكر الثاني مع عدة أحداث عالمية منها بالأساس أنه جاء بعد أحداث سبتمبر أيلول 2001 التي عرفتها الولايات المتحدة و يعتبر المشروع كمزيج من الاتفاق الإطار الذي عارضته جبهة البوليساريو و بين الاستفتاء الذي ترفضه بصفة ضمنية المملكة المغربية.

و الواضح في صياغة القرار أو كل ما يتعلق بسيادة الدولة المغربية في المدة الانتقالية الفاصلة بين بدأ المخطط لتنفيذ الاستفتاء كإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية و الدفاع الخارجي و حماية الحدود البرية و البحرية و الجوية و تعينها و هذا ما يعطي سلطات واسعة للمغرب يمكن أن يؤدي لاحتواء جبهة البوليساريو و رقم المبدأ الذي تأسس عليه مشروع بيكر الثاني وهو مبدأ توفيقي بين اتفاق الإطار المرفوض من قبل جبهة البوليساريو إلا أن المخطط الجديد يحمل في طياته الكثير من النقاط الصعبة التنفيذ فإلى حد الساعة رفض المغرب هذا المخطط تدعمه في ذلك فرنسا التي تحافظ على مصالحها و تجلي هذا الدعم في رفضها المصادقة على هذا المشروع في مجلس الأمن.

فكل هذه السلطات التي نص عليها مشروع بيكر تفترض أن الصحراء الغربية جزء من المغرب و أن قبول مثل هذه الصلاحيات يبقي رهن الاستفتاء و جعل تقرير المصير أمر مستحيل.

إن فشل مخطط بيكر(رغم كفاءته) سيؤدي إلى فوضى دموية في المنطقة وهو قيام حرب جديدة بين الصحراويين و المغاربة و هي حرب إبادة[110] وسيصبح الأمر شبيه (باللعنة) على منطقة الصحراء الغربية و ما قد تجره من مخاطر على السلم و الاستقرار في منطقة المغرب العربي و شمال غرب إفريقيا.

وبالإضافة إلى هذا المشروع قدم بيكر حلول أخرى قدمها إلى الأمم المتحدة لحل النزاع الصحراء الغربية ولعل من أهمها.

---

[110] عمار حامد البشير،وداد مصطفى فظلي،عليات أعلي سالم،قضية الصحراء الغربية في ظل مشروع جيمس بيكر و التطورات الدولية الأخيرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في الحقوق،سعيدة.2004_2005 ص 75

1- الحل الثالث(اتفاق الإطار) :

قدمه الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك **كوفي أنان**[111] بعد استحالة تطبيق عملية الاستفتاء بسبب المماطلات المغربية بالقرار رقم 613[112] الصادر في 20 جوان 2001 حيث تم اقتراح هذا الحل على مجلس الأمن و المتضمن حكم ذاتي للصحراء الغربية تحت السيادة المغربية لفترة انتقالية لمدة 05 سنوات يتم من خلالها إجراء الاستفتاء في الإقليم ومن خلال هذه العملية يحدد مصير الإقليم.

وبخصوص موقف أطرف النزاع من هذا المشروع ألأممي فقد عبرت جبهة البوليساريو عن رفضها لأي حل خارج تطبيق استفتاء بل رفضت حتى استلام هذا المشروع، أما المغرب فقد رحب بهذا الحل الذي أعتبره الحل الكفيل بحل هذا النزاع.

2- الحل الرابع (خيار التقييم):

جاء هذا الخيار من بين الخيارات التي قدمها كوفي انان في تقريره رقم 178 الصادر بتاريخ 19 فبراير 2002 و المتضمن إيجاد أي حل سلمي لنزاع الصحراوي المغربي يتضمن فكرة تقسيم الصحراء الغربية على قسمين شمالي تحت السيادة المغربية و قسم جنوبي تحت سيادة البوليساريو.

وقد أثيرت العديد من الشكوك حول مصدر هذا الاقتراح حيث اتهمت المملكة المغربية الجزائر و اعتبرتها الواقف وراء هذه الفكرة و ذلك أعقب الزيارة التي قدمها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة[113] إلى واشنطن سنة 2002[114] والتقى خلالها بالأمين العام آنذاك كوفي عنان، ولقد نفت الجزائر بصفة رسمية هذه الاتهامات و هذا ما أكده كوفي عنان باعتبار المقترح أممي محض.

ولقد رفض طرفي النزاع خيار التقسيم هذا فالبوليساريو ترفض فكرة نقص السيادة على كامل التراب الصحراوي و اعتبرته يتعارض مع أهم مبادئها وهو الاستقلال التام.

أما المغرب فقد رفض الفكرة لأنه يرى فيها تنازل عن حقه قيام مملكته من طنجة إلى الكويرة.

---

[111] كوفي عنان هو الأمين العام للأمم المتحدة مابين 1997-2008

[112] موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت www.un.org

[113] عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجزائر منذ سنة 1999 إلى يومنا هذا

[114] عمار حامد البشير،وداد مصطفى فظلي،عليات أعلي سالم،قضية الصحراء الغربية في ظل مشروع جيمس بيكر و التطورات الدولية الأخيرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في الحقوق،المركز الجامعي سعيدة،الدفعة 2004-2005،ص 71.

المطلب الثالث : مسار المفاوضات بين أطراف النزاع جبهة البوليساريو و المملكة المغربية

خلال تاريخ النزاع الطويل سعت كل من الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية سابقا الإتحاد الإفريقي الآن على إيجاد حل دائم لمشكل الصحراء الغربية يكون كفيل للشعب الصحراوي لكل الحقوق بما فيها حقه في تقرير المصير عن طريق التعبير الحر في استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية .

و لتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع كان لابد من إجراء لقاءات هامشية بين الأطراف برعاية الأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية، فكانت بداية لمشروع حل المشكل الصحراوي الجديد و المتمثل في المفاوضات و التي بدورها تنقسم إلى قسمين.

1- مرحلة المفاوضات غير المباشرة :1979-1985.

تعتبر المفاوضات كحل سلمي لأي نزاع مهما كان نوعه و لكي تكون المفاوضات هادفة للوصول إلى حل عادل و كفيل لجميع الأطراف لابد على هذه الأطراف التنازل عن بعض الحقوق أو الامتيازات ومن هنا حرصت الجمهورية الصحراوية بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب على إيجاد سبل الحوار و التفاوض مع طرف النزاع الثاني المملكة المغربية و ذلك انطلاقا من إيمانها الراسخ في بناء السلم و الأمن في المنطقة المبني على احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و الاستقلال المنسجم مع الشرعية الدولية.

و من هنا بدأ أول لقاء و قد كان سري وغير مباشر بين المملكة المغربية من جهة و الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب من جهة أخرى وكان ذلك في العاصمة المالية باماكو في 1979 و برعاية رئيسها آنذاك **موسى تراوري**.[115]

لم يخلص هذا اللقاء إلى نتائج تذكر نظرا للوضع الذي كانت تعرفه المنطقة و المتمثل في محاولة المغرب بسط سلطته على أرض الساقية الحمراء ووادي الذهب و تمسك الشعب الصحراوي بالدفاع عن أرضه كاملة،و نظرا لتباعد وجهات نظر لكل من الطرفين لم يكفل لهذا اللقاء النجاح .

---

[115] وزارة الإعلام للجمهورية الصحراوية، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية حقيقة لا رجعة فيها المرجع السابق،ص18.

تجدر الإشارة أنه خلال هذه المرحلة أي مرحلة المفاوضات غير المباشرة كانت هناك لقاءات مباشرة بين الطرفين لكنها بقيت طي الكتمان و لعلى أهمها لقاء الجزائر 1983، و لكن نتيجة لعدة ظروف أهمها القرار الذي اتخذته الجماهيرية الليبية العظمى بعقد اتحاد مع المملكة المغربية و تجميد الدعم عن جبهة البوليساريو مقابل وقف المغرب نشاط المعارضة الليبية و التي كانت تلعب دور كبير انطلاقا من المغرب.

2- مرحلة المفاوضات المباشرة 1985 إلى يومنا هذا:

في هذه المرحلة لم تكن المفاوضات التي تجري بين المملكة المغربية و جبهة البوليساريو عبارة عن مساعي حميدة تقوم بها الأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية بل أصبحت مفاوضات بمعنى الكلام ، حيث استطاعت الدبلوماسية الصحراوية كسب المزيد من الدعم الدولي، اذ بات العالم يعلم بأن مشكل الصحراء الغربية هو مشكل تصفية استعمار و أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و واد الذهب هي حركة تحريرية و هي الممثل الوحيد للشعب الصحراوي .

ومنه كانت لقاءات كل من لشبونة[116] في يناير 1985 برعاية برتغالية حيث اجتمع قادة جبهة البوليساريو و مسئولين مغاربة فكان هذا اللقاء فرصة للطرف الصحراوي لشرح الوضع في الصحراء الغربية و تبيان ما يريد الشعب الصحراوي كسبه لكي يضمن له الحق في العيش و الكرامة و هذا من خلال إجراء استفتاء برعاية الأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية يعبر فيه سكان الصحراء الغربية عن إرادتهم في العيش في كنف السلطة المغربية أو العيش في أرضه و تحت سيادته بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و واد الذهب.

أما المحطة الأبرز في مسلسل الاتصالات خارج نطاق الأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية فكان اللقاء الذي تم في مدينة مراكش المغربية في يوم 4 يناير 1989 على اثر التصريحات التي أطلقها الملك الراحل الحسن الثاني لجريدة Le point الفرنسية والتي قال فيها أن أبواب قصره مفتوحة أمام البوليساريو و هكذا قررت هذه الأخيرة إفاد وفد حيث أستقبل من طرف العاهل المغربي شخصيا و لقد كان اللقاء علني، حيث فشل العاهل المغربي و أتباعه في فرض فكرة إعطاء الصحراء الغربية

---

[116] لشبونة عاصمة دولة البرتغال.

استقلالا ذاتيا على قادة الوفد الصحراوي بل بالعكس استطاع الوفد الصحراوي أن يفضح الإعلام المغربي الذي جعل من هذا الاجتماع تطبيع على حساب الشعب الصحراوي و حينها جاء في خطاب الحسن الثاني الشهير " قد يكون المغرب تمكن من السيطرة على الأراضي الصحراوية لكنه لم يفلح في كسب قلوب أهل الصحراء الغربية" وافترق الطرفين على أمل معاودة الحوار.

نشير إلى أنه قبل اجتماع مراكش كان قد حصل لقاء في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية رعاه ولي العهد آنذاك و الملك فيما بعد الأمير فهد بن عبد العزيز.

و فيما بعد و في سنة 1993 كان لقاء آخر هذه المرة في مدينة العيون عاصمة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية المحتلة خلص هذا اللقاء بوضع أساس واقعي لمبدأ عملية التفاهم بين الطرفين في حل النزاع.

تبعت ذلك عدة لقاءات مباشرة بدأت جولاتها الأولى و الثانية في مدينة جنيف في سويسرا في سبتمبر 1996 التقى سرا وفد من البوليساريو و وفد من المغرب أتفق على إثره على مبدأ مقابلة وفد البوليساريو بملك المغرب نهاية السنة و بعدها التقى الوفدان الوفد الصحراوي و فد المغرب برئاسة ولي العهد آنذاك محمد السادس، وبالتالي ملاحظة تغيب الملك الحسن الثاني كونه و حسب البصري وزير الداخلية و المشرف على اللقاءات الصحراوية المغربية منذ 1978 كان في فترة نقاهة ، وفي مارس 1997 عين السيد كوني عنان أمينا عاما لمنظمة الأمم المتحدة السيد جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مبعوثا خاصا له في ملف الصحراء الغربية، فقد سعى جيمس بيكر لتنظيم لقاءات و مشاورات بين طرفي النزاع جبهة البوليساريو و المملكة المغربية حول تمسك الطرفين بخطة التسوية المتمثلة إجراء استفتاء برعاية الأمم المتحدة.

فقد بدأت أولى الجولات المباشرة بين المغرب و البوليساريو برعاية جيمس بيكر بحضور كل من الجزائر و موريتانيا كملاحظين في العاصمة البريطانية لندن في 10-11 يونيو 1997 وقد كانت هذه المشاورات منفصلة حاول من خلالها جيمس بيكر تقريب وجهات نظر كل من الطرفين، وفي 1997/06/23 قاد جيمس بيكر مشاورات مباشرة بين أطراف النزاع في العاصمة البرتغالية لشبونة للوقوف على مسار التسوية مع حضور دائم للجزائر و موريتانيا كطرفين ملاحظين.

وفي 19-20 جويلية 1997 جولة ثانية من المحادثات بين المغرب و البوليساريو في لشبونة عاصمة البرتغال تحت إشراف جيمس بيكر عقدت بعدها جولة ثالثة على نفس الشكل في لشبونة في 1997/08/29.

و اختتمت هذه المباحثات المباشرة بين المغرب و البوليساريو تحت إشراف جيمس بيكر المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لقضية الصحراء الغربية بجولة أخيرة عقدت في معهد جيمس بيكر (للسياسة العامة) في مدينة هيوستن بولاية تكساس الأميركية.[117]

عقدت في 14 سبتمبر 1997 و استغرقت ثلاثة أيام حيث أعلن جيمس بيكر عقبها عن النتائج التي أسفرت عنها محادثات الجانبين، وقال أنه تم التوصل إلى اتفاق عملي بخصوص سائر القضايا المعلقة، وحول المدة التي يستغرقها مخطط الاستفتاء يقول جيمس بيكر أن عملنا من أجل الاستفتاء يلزمنا ما بين 10-11 أشهرا قبل إجرائه[118].

إن مفاوضات هوستن كان لها الفضل الكبير إذ خرجت بمعطيات جديدة للعالم مفادها أن الشعب الصحراوي هو من سيقرر مصيره بنفسه حول مشكلة الصحراء الغربية. وهكذا بدأت مرحلة إجراء الاستفتاء في أراضي الصحراء الغربية تحت إشراف الأمم المتحدة، و بالفعل بدأت عمليات تحديد الهوية حيث وضعت أراضي الصحراء الغربية تحت إشراف الأمم المتحدة، غير أن المغرب وكالعادة تماطل في التعامل مع الهيئات المشرفة على إجراء الاستفتاء، وهذا نظرا للتوقعات التي كانت ظاهرة و هي أن الشعب الصحراوي كان سيختار لا محال بناء الدولة الصحراوية بدل من الانضمام إلى المملكة المغربية، وهذا ما جعل الوسيط ألأممي جيمس بيكر يتدخل لإنقاذ الوضع و هذا من خلال إجراء عدة لقاءات مع أطراف النزاع في كل من لندن 2000/05/14 و لقاء جنيف 21-2000/07/27 و لقاء برلين عاصمة ألمانيا في 2000/09/28 والتي تغيب عنها الوفد المغربي، حيث صرح رئيس الوفد المغربي المتغيب بأن المسألة في طريق مسدود مقترحا للمرة الأولى ما يعرف باسم حل الإطار تحت السيادة المغربة و الذي ادر جناه في المبحث الأول من هذا الفصل.

---

[117]- 2_ وزارة الإعلام للجمهورية الصحراوية، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية حقيقة لا رجعة فيها، المرجع السابق،ص19. 20

و في 27-2001/08/29 اجتمع جيمس بيكر مع ممثلي كل من البوليساريو و الجزائر و موريتانيا لمناقشة مشروع الإطار المقدم من طرف المغرب، و بعد ذلك ردت كل من جبهة البوليساريو و الجزائر برفضهم هذه المبادرة و الرجوع إلى تطبيق خطة جيمس بيكر المتمثلة في إجراء الاستفتاء.

و في ظل تعنت المغرب و موافقته على مخطط حل الإطار و تجاهله ما قدمه جيمس بيكر طيلة 07 سنوات من المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع ،و في 11 يونيو 2004 قدم بيكر استقالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة .

و في مقابلة مع قناة PBS الأمريكية في غشت 2004 صرح بيكر بأن المغرب هو الذي عرقل تطبيق خطته لأنه غير واثق من النجاح.

وبعد فشل مشروع بيكر ساد القضية الصحراوية بعض الجمود نظرا لتباعد و جهات النظر بين الطرفين خاصة بعد ما قدم المغرب مقترحه الجديد القديم الحكم الذاتي الموسع، وفي ظل تمسك جبهة البوليساريو بإجراء استفتاء طبقا للوائح الأمم المتحدة.

وهكذا و بحلول سنة 2007 و بعد تعيين الكوري الجنوبي بان كي مون كأمين للأمم المتحدة أراد أن يجعل مشكل الصحراء الغربية من أولى اهتماماته فبدأ بالاجتماع مع بترفان فالسوم[119] المبعوث الاممي في قضية الصحراء العربية ،و هكذا أصدر مجلس الأمن اللائحة رقم 1754[120] في 2007 الخاصة بمشكل الصحراء الغربية و التي جاء فيها وجوب إجراء مفاوضات بين أطراف النزاع دون شروط مسبقة و مباشرة و بحسن نية على أن يكون التفاوض على حل يضمن للشعب الصحراوي كل الحقوق و العيش السليم، و هكذا أجريت إلى يومنا هذا أربع جولات من المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع بحضور كل من الجزائر و موريتانيا كطرفين مراقبين و أجريت هذه المفاوضات في منتجع منها ست[121] في ضواحي نيويورك.

---

[119] بترفان فالسوم الهولندي الجنسية المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية تم تعيين من قبل السيد كوفي عنان في 26 يوليو 2005 أقيل في سنة 2008

[120] اللائحة رقم 1754 الصادرة عن مجلس الأمن تنص على مايلي:
أ.هدف المفاوضات ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير و الاستقلال.
ب.وسيلة التوصل لهذا الهدف هي المفاوضات بين طرفي النزاع المغرب و جبهة البوليساريو.
ج- الإطار هو الأمم المتحدة باعتبارها المسؤولة عن تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.

بدأت جولتها الأولى 18 يونيو 2007

و جولتها الثانية في غشت 2007

و جولتها الثالثة في 07-09 يناير 2008

و جولتها الرابعة في 16 مارس 2008

وانتهت منها ست الأربع دون الوصول إلى أي حل أو أي تقدم يذكر بل، ما نتج عن منهاست هو إقالة فالسوم و تعيين كريستوفر أروس[122] كمبعوث جديد للأمين العام للأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية، وهكذا يبقى الباب و الاحتمال مفتوح لإجراء مفاوضات أخرى بين أطراف النزاع بغية الوصول إلى ما يرضي طرفي النزاع، إلا أن تمسك المغرب بفكرة الحكم الذاتي التي لا تستند إلى أي حل قانوني يجعل من المفاوضات القادمة كأخواتها السابقات.

المبحث الثاني: مقترحات أطراف النزاع

لقد أدت التطورات[123] التي حدثت في العالم إلى إحداث تغيرات كبيرة في المجتمع الدولي و أثر ذلك بصورة كبيرة على المشاكل التي تعيشها الشعوب الضعيفة ، وكان من الطبيعي أن يكون لتلك الأحداث انعكاسات كبيرة على المملكة المغربية و جبهة البوليساريو فيما يخص الدور الذي يجب أن تلعبه كل منها في حل نزاع الصحراء الغربية و ذلك من خلال إيجاد حل عادل و سلمي يضمن الأمن و الاستقرار في منطقة شمال إفريقيا.

المطلب الأول:المقترح الصحراوي

نص مقترح جبهة البوليساريو من أجل حل سياسي مقبول و متفق عليه و يفضي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية.2007/04/14[124].

---

[122] كريستوفر روس تم تعينه في ديسمبر 2008 ، كان سفير الو-م-أ في الجزائر وسوريا سابقا ومبعوث في الشرق الأوسط سابقا.

[123] مشكل الإرهاب و مشكل العولمة في العالم بعد تصدع المعسكر الشيوعي .

[124] صدر بعد ثلاثة أيام من تقديم المغرب لمبادرة الحكم الذاتي إلى الأمم المتحدة.

حرصا منها على الإسهام في حل مشكل تصفية الاستعمار الذي يدوم منذ 30 سنة بين المغرب و جبهة البوليساريو، و انطلاقا نحو تحقيق أمن عادل و دائم بمنطقتنا قدمت جبهة البوليساريو للأمم المتحدة مقترح حل يتماشى مع الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن و الجمعية العامة، يضمن تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية و تمكين الشعب الصحراوي من حقه الغير القابل للتصرف في تقرير المصير و الاستقلال ، وفيما يلي نص المقترح[125] :

أ)– نزاع الصحراء الغربية هو مسالة تصفية استعمار

1. منذ 1965 أدرج إقليم الصحراء الغربية في لائحة الأقاليم الغير المسيرة ذاتيا لدى لجنة تصفية الاستعماربالامم المتحدة، و في هذا الإقليم أجهضت عملية تصفية الاستعمار بسبب الغزو و الاحتلال المغربين سنة 1975، و المبنية على تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 1514 المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة.

2. لقد عرّف كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة و مجلس الأمن هذا النزاع بنزاع تصفية استعمار بين المملكة المغربية و جبهة البوليساريو و الذي يتم حله عبر ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير.

3. بالإضافة إلى ذلك فقد أقرت محكمة العدل الدولية بوضوح وبطلب من الجمعية العامة في رأيها الاستشاري القانوني الصادر في 16 أكتوبر 1975 بأن :"المعلومات المقدمة لها لا تثبت وجود أية روابط سيادة إقليمية بين إقليم الصحراء الغربية و المملكة المغربية أو المجموعة الموريتانية .

وعليه لم تجد المحكمة روابط قانونية من شأنها التأثير على تطبيق قرار الجمعية العامة 1514 المتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية و بشكل خاص ما يتعلق بمبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر عن إرادة شعب الإقليم".

4_إضافة إلى ذلك، و في 29 يناير 2002 و بطلب من مجلس الأمن أثبت المستشار القانوني للأمم المتحدة و بوضوح أن المغرب لم يكن القوة المديرة للإقليم و أن اتفاقية مدريد التي قسمت

[125] موقع وكالة الأنباء الصحراوية WWW.SPSRASP.INFO

الإقليم بين المغرب وموريتانيا لم تنقل السيادة الى الموقعين عليها و انه في الأخير لا يتأثر وضع إقليم الصحراء الغربية، كإقليم غير مسير ذاتيا بهذه الاتفاقية.

ب)- حل النزاع يتم عبر تنظيم استفتاء لتقرير المصير:

5. ونظرا لكون نزاع الصحراء الغربية بتعريف المنتظم الدولي هو قضية تصفية استعمار فإن الجهود الهادفة إلى تسويته تهدف إلى منح الفرصة لشعب الإقليم ليقرر مستقبله من خلال استفتاء حر نزيه لتقرير المصير.

6. إن خطة التسوية التي قبلها طرفا النزاع المملكة المغربية و جبهة البوليساريو و مجلس الأمن في قراره 658 (1990) و في قراره 690(1991)، و المكمل باتفاقيات هيوستن المتفاوض عليها و الموقعة في سبتمبر1997 من طرف المملكة المغربية و جبهة البوليساريو برعاية جيمس بيكر المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة و الذي تبناه مجلس الأمن و كذا مخطط السلام لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية أو مخطط بيكر الذي وافق عليه مجلس الأمن في قراره 1495 (2003) كلها تنص على تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية. كل هذه الجهود فشلت بسبب تنكر المملكة المغربية لالتزاماتها الدولية.

ج- استعداد جبهة البوليساريو للتفاوض حول تنظيم استفتاء لتقرير المصير و منح المغرب و المغاربة المقيمين في الصحراء الغربية ضمانات ما بعد الاستفتاء:

6 - إن جبهة البوليساريو التي أعلنت وقف إطلاق النار من جانب واحد و الذي تحترمه بجدية وقبلته ونفذته بأمانة في خطة التسوية التي بموجبها تم تشكيل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورصو)، وكذا اتفاقيات هيوستن وأوفت بكل الالتزامات التي قطعتها على نفسها من خلال التنازلات التي أقدمت عليها و التي كانت مؤلمة أحيانا من أجل توفير فرصة للشعب الصحراوي ليقرر فيها مصيره بحرية، تجدد قبولها لمخطط بيكر و تعلن استعدادها للتفاوض مباشرة مع المملكة المغربية برعاية الأمم المتحدة حول سبل تطبيقه و كذلك حول ماله علاقة بتنظيم استفتاء نزيه لتقرير المصير في الصحراء الغربية بالتوافق الصارم مع روح ونص قرار الجمعية العامة 1514 و

بالصيغة المقترحة في إطار مخطط بيكر و بالتحديد الخيار بين الاستقلال، الانضمام إلى المملكة المغربية و الحكم الذاتي.

7 – إن جبهة البوليساريو تلتزم بقبول نتائج الاستفتاء مهما كانت و إذا أدى الاستفتاء إلى الاستقلال فإنها ملتزمة بأن تتفاوض مع المملكة المغربية برعاية الأمم المتحدة حول الضمانات المستعدة لتقديمها للمملكة المغربية بخصوص الجوانب السياسية و الأمنية و الاقتصادية وكذلك للسكان المغاربة في الصحراء الغربية لمدة عشر سنوات.

8- الضمانات التي سيتفاوض عليها الطرفان متضمنة في :

8-1: الاعتراف التام و المتبادل و احترام السيادة و الاستقلال و الوحدة الترابية للبلدين وفقا لمبدأ احترام الحدود الناجمة عن فترة الاستقلال.

8-2 : منح الضمانات المتعلقة بحالة و حقوق و واجبات السكان المغاربة في الصحراء الغربية بما فيها المساهمة في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في إقليم الصحراء الغربية وبهذا الخصوص يمكن للدولة الصحراوية منح الجنسية الصحراوية لأي مواطن مغربي يطلبها و يقيم بشكل شرعي في الإقليم.

8-3: الاتفاق على إجراءات منصفة و مفيدة للطرفين تسمح بتطوير الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية الموجودة و التي يمكن أن تكتشف و ذلك في فترة زمنية محددة.

8-4: إيجاد صيغ للشراكة و التعاون الاقتصادي في قطاعات اقتصادية و تجارية و مالية مختلفة.

8-5: تنازل الطرفين على أساس متبادل عن أي تعويض للدمار المادي الذي وقع منذ بداية الصراع في الصحراء الغربية.

8-6: التعاقد حول إجراءات أمنية مع المملكة المغربية وكذا مع دول المنطقة التي قد يهمها الأمر.

8-7: التزام الدولة الصحراوية بالعمل جنبا إلى جنبا مع المملكة المغربية و كذا مع دول المنطقة الأخرى من أجل استكمال مسلسل الإتحاد المغاربي.

8-8: استعداد الدولة الصحراوية للعمل مع المغرب و دول المنطقة الأخرى من أجل الحفاظ على سلم واستقرار و امن المنطقة برمتها في وجه التهديدات المختلفة التي قد تواجهها.

و بنفس الطريقة ستنظر الدولة الصحراوية بإيجابية إلى أي طلب من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

8-9: إن الجبهة الشعبية مستعدة لأن تدخل في مفاوضات مباشرة مع المملكة المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة و بموافقة و دعم مجلس الأمن ، على أساس المقاييس المذكورة آنفا بغرض الوصول إلى حل سياسي عادل دائم و مقبول من الطرفين و الذي يوفر فرصة تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأساسا قرار الجمعية العامة 1514 (XV) لجلب السلم و الاستقرار و الرفاهية لمنطقة المغرب العربي برمتها.

المطلب الثاني:المقترح المغربي (الحكم الذاتي)[126]

في 11 أفريل 2007 سلم السفير المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة (المصطفى ساهل) إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون نص المبادرة المغربية بشأن التفاوض لتخويل الصحراء حكما ذاتيا.

هذه المبادرة تتضمن 35 فصل يتوزع بين الأهداف و العناصر المكونة لها و التزامات المغرب بشأن حل سياسي نهائي و شامل و جاء نص المبادرة على النحو الأتي:

- التزام المغرب بالعمل على إيجاد حل سياسي نهائي(عدل)

1-ما فتئ مجلس الأمن منذ 2004، يدعو الأطراف و دول المنطقة إلى مواصلة تعاونها التام مع الأمم المتحدة لوضع حد للمأزق الراهن و لإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي .

[126] موقع المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء www.corcas.com

2-وتلبية لهذا النداء الصادر عن المجموعة الدولية انخرطت المملكة المغربية في دينامية ايجابية و بناءة ملتزمة بتقديم مبادرة للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء في إطار سيادة المملكة و وحدتها الوطنية و الترابية.

3-تندرج هذه المبادرة في إطار بناء مجتمع ديمقراطي حداثي يرتكز على مقومات دولة القانون و الحريات الفردية و الجماعية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هي مبادرة واعدة بانبثاق مستقبل أفضل لسكان الجبهة ، فضلا عن أنه من شأنها أن تضع حدا للمعاناة من الفراق و النفي وأن تساعد على تحقيق المصالحة.

4-تكفل المملكة المغربية من خلال هذه المبادرة لكافة الصحراويين سواء الموجودين في الداخل أو الخارج مكانتهم اللائقة و دورهم الكامل في مختلف هيئات الجهة و مؤسساتها بعيدا عن أي تمييز أو إقصاء.

5-ومن هذا المنطلق يتولي سكان الصحراء و بشكل ديمقراطي تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية و تنفيذية وقضائية تتمتع باختصاصات حصرية، كما ستوفر لهم الموارد المالية الضرورية لتنمية الجهة في كافة المجالات و الإسهام الفعال في الحياة الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية للمملكة .

6-تحتفظ الدولة باختصاصاتها في ميادين السيادة لا سيما الدفاع و العلاقات الخارجية و الاختصاصات الدستورية و الدينية لجلالة الملك أمير المؤمنين.

7-ترمي المبادرة المغربية المفعمة بروح الانفتاح إلى توفير الظروف المواتية للشروع في مسار التفاوض و الحوار كفيل بأن يفضي إلى حل سياسي مقبول من جميع الأطراف.

8-يخضع نظام الحكم الذاتي المنبثق عن المفاوضات لاستشارة استفتائية للسكان المعيين طبقا لمبدأ تقرير المصير ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

9-ومن هذا المنطلق فان المغرب يوجه نداء إلى باقي الأطراف لكي تغتنم هذه الفرصة من أجل فتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة كما يعبر عن استعداده للانخراط في مفاوضات جدية وبناءة انطلاقا من هذه المبادرة وكذا عن الإسهام في خلق مناخ الثقة الضرورية لإنجاحها.

10-ولهذه الغاية تبقى المملكة مستعدة للتعاون التام مع الأمين العام للأمم المتحدة و مبعوثه الشخصي.

11-المشروع المغربي للحكم الذاتي مستلهم من مقترحات الأمم المتحدة ذات الصلة و من الأحكام الدستورية المعمول بها في الدول القريبة من المغرب جغرافيا و ثقافيا و هو مشروع يقوم على ضوابط و معايير متعارف عليها عالميا.

العناصر الأساسية للمقترح المغربي :

اختصاصات جهة الحكم الذاتي للصحراء:

12-يمارس سكان جهة الحكم الذاتي للصحراء داخل الحدود الترابية للجهة ومن خلال هيئات تنفيذية و تشريعية و قضائية، ووفق المبادئ و القواعد الديمقراطية عدة اختصاصات و لاسيما في الميادين التالية:الإدارية المحلية و الشرطة المحلية و محاكم الجهة، على المستوى الاقتصادي: التنمية الاقتصادية و التخطيط الجهوي و تشجيع الاستثمارات و التجارة و الصناعة و السياحة و الفلاحة، ميزانية الجهة و نظامها الجبائي، البنى التحتية: الماء و المنشآت المائية و الكهرباء و الأشغال العمومية و النقل على المستوى الاجتماعي:السكن والتربية والصحة والتشغيل والرياضة والضمان الاجتماعي و الرعاية الاجتماعية، التنمية الثقافية: بما في ذلك النهوض بالتراث الثقافي الصحراوي الحساني، البيئة.

13-تتوفر جهة الحكم الذاتي للصحراء على الموارد المالية الضرورية لتحقيق تنميتها في كافة المجالات، وتتكون هذه الموارد بالخصوص مما يلي:الضرائب و الرسوم و المساهمات المحلية المقررة من لدن الهيئات المختصة الجهة، العائدات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية المرصودة

للجهة، جزء من العائدات المحصلة من طرف الدولة و المتأتية من الموارد الطبيعية الموجودة داخل الجهة، الموارد الضرورية المخصصة في إطار التضامن الوطني، عائدات ممتلكات الجهة.

14-تحتفظ الدولة باختصاصات حصرية خاصة منها مايلي:

مقومات السيادة لا سيما العلم و النشيد الوطني وكذا العملة، المقومات المرتبطة بالاختصاصات الدستورية و الدينية للملك بصفته أمير المؤمنين و الضامن لحرية ممارسة الشعائر الدينية و الحريات الفردية و الجماعية، الأمن الوطني و الدفاع الخارجي و الوحدة الترابية، العلاقات الخارجية النظام القضائي للمملكة.

15-تباشر الدولة مسؤولياتها في مجال العلاقات الخارجية بالتشاور مع جهة الحكم الذاتي للصحراء، وذلك بالنسبة لكل القضايا ذات الصلة المباشرة باختصاصات هذه الجهة ويجوز لجهة الحكم الذاتي للصحراء بالتشاور مع الحكومة إقامة علاقات تعاون مع جهات أجنبية بهدف تطوير الحوار و التعاون بين الجهات.

16-يزاول مندوب للحكومة اختصاصات الدولة في جهة الحكم الذاتي للصحراء المنصوص عليها في الفقرة 14 أعلاه.

17-من جهة أخرى تمارس الاختصاصات التي لم يتم التنصيص على تخويلها صراحة باتفاق بين الطرفين وذلك عملا بمبدأ التفريع.

18-تمثل ساكنة جهة الحكم الذاتي للصحراء في البرلمان و بباقي المؤسسات الوطنية و تشارك في كافة الانتخابات الوطنية.

هيئات الجهة:

19-يتكون برلمان الحكم الذاتي للصحراء من أعضاء منتخبين من طرف مختلف القبائل الصحراوية وكذا من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام المباشر من طرف مجموع سكان الجهة، كما يتعين أن تتضمن تشكيلة برلمان جهة الحكم الذاتي للصحراء نسبة ملائمة من النساء.

20-يمارس السلطة التنفيذية في جهة الحكم الذاتي للصحراء رئيس حكومة ينتخبه البرلمان الجهوي و ينصبه الملك ، رئيس الحكومة هو ممثل الدولة في الجهة.

21-يتولى رئيس حكومة جهة الحكم الذاتي للصحراء تشكيل حكومة الجهة، ويعين الموظفين الإداريين الضروريين لمزاولة الاختصاصات الموكولة إليه بموجب نظام الحكم الذاتي ويكون رئيس حكومة الجهة مسؤولا أمام برلمان الجهة.

22-يجوز للبرلمان الجهوي أن يحدث محاكم تتولى البت في المنازعات الناشئة عن تطبيق الضوابط التي تضعها الهيئات المختصة لجهة الحكم الذاتي للصحراء، وتصدر هذه المحاكم أحكامها بكامل الاستقلالية و باسم الملك.

23-تتولى المحكمة العليا الجهوية، باعتبارها أعلى هيئة قضائية الصادرة عن هيئات جهة الحكم الذاتي للصحراء النظر انتهائيا في تأويل قوانين الجهة، دون إخلال باختصاصات المجلس الأعلى والمجلس الدستوري للمملكة .

24-يجب أن تكون القوانين و المراسيم التنظيمية و الأحكام القضائية الصادرة عن هيئات جهة الحكم الذاتي للصحراء مطابقة لنظام الحكم الذاتي في الجهة وكذا لدستور المملكة.

25-يتمتع سكان الجهة بكافة الضمانات التي يكفلها الدستور المغربي في مجال حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا.

26-تتوفر جهة الحكم الذاتي للصحراء على مجلس اقتصادي و اجتماعي يتشكل من ممثلي القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و المهنية و الجمعوية ومن شخصيات ذات كفاءات عالية.

– مسار الموافقة على نظام الحكم الذاتي و تفعليه:

27-يكون نظام الحكم الذاتي لجهة الصحراء موضوع تفاوض و يطرح على السكان المعنيين بموجب استفتاء حر، ضمن استشارة ديمقراطية و يعد هذا الاستفتاء طبقا للشرعية الدولية و

ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن بمثابة ممارسة حرة من لدن هؤلاء السكان لحقهم في تقرير المصير.

28-وتحقيقا لهذا الغرض تلتزم الأطراف بالعمل سويا و بحسن نية من أجل تفعيل هذا الحل السياسي و موافقة سكان الصحراء عليه.

29-كما تتم مراجعة الدستور المغربي و إدراج نظام الحكم الذاتي فيه، ضمانا لاستقرار هذا النظام و إحلاله المكانة الخاصة اللائقة به داخل المنظومة القانونية للمملكة.

30-تتخذ المملكة المغربية كافة الإجراءات اللازمة من أجل إدماج الأشخاص الذين تتم عودتهم إلى الوطن إدماجا تاما في حظيرته، وذلك في ظل ظروف تكفل الحفاظ على كرامتهم و سلامتهم و حماية ممتلكاتهم.

31-و لهذه الغاية تصدر المملكة بالخصوص عفوا شاملا يستبعد أي متابعة أو توقيف إو اعتقال أو حبس أو أي شكل من أشكال الترحيب ينبنى على وقائع مشمولة بهذا العفو.

32-بعد موافقة الأطراف على مشروع نظام الحكم الذاتي، يساهم مجلس انتقالي مكون من ممثلي الأطراف في تدبير عودة سكان المخيمات إلى الوطن و نزع السلاح و التسريح وإعادة إدماج العناصر المسلحة التي توجد خارج تراب الجهة و كذا في أي مسعى يهدف إلى إقرار هذا النظام و تطبيقه بما في ذلك العمليات الانتحابية.

33-إن المملكة المغربية مقتنعة اليوم مثل سائر أعضاء المجموعة الدولية بأن حل الخلاف حول الصحراء لن يتأتى إلا بالتفاوض وبناء على هذا الخيار فإن المقترح الذي تطرحه على أنظار الأمم المتحدة يشكل فرصة حقيقة من شأنها أن تساعد على انطلاق مفاوضات بهدف التوصل الى حل نهائي لهذا الخلاف في إطار الشرعية الدولية و على أساس إجراءات توافقية تنسجم مع الأهداف و المبادئ التي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

34-و في هذا السياق يتعهد المغرب بالتفاوض بحسن نية و بروح بناءة منفتحة و صادقة من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي و مقبول من جميع الأطراف لتسوية هذا الخلاف الذي

تعاينه المنطقة برمتها، ومن أجل ذلك فإن المملكة على استعداد للإسهام الفاعل في توفير مناخ من الثقة كفيل بالمساعدة على إنجاح هذا المشروع.

35-تأمل المملكة المغربية أن تستوعب الأطراف الأخرى دلالة هذا المقترح بكل أبعاده وان تقدره حق قدره و تسهم فيه إسهاما إيجابيا و بناء معتبرة أن الدينامية التي أفرزتها هذه المبادرة لا تتيح فرصة تاريخية لحل هذه القضية بصفة نهائية.

وفي الأخير و من خلال ما تقدم من حلول و مقترحات أممية أو مقترحات الأطراف لم تكن المنظمة الدولية قادرة على فرض قراراتها على المغرب باعتباره الطرف المعرقل لكافة الجهود الأممية المقدمة، بينما كان الأمر مختلف بالنسبة للجانب الصحراوي.

ولقد أعطت مفاوضات السلام الأممية بين طرفي النزاع الانطباع بأن جبهة البوليساريوانما هي موجودة في تلك المفاوضات ليس كطرف شريك وفاعل ، بل باعتبارها مانحة تنازلات كبيرة للطرف المغربي.

وتبقى الشفافية و العدالة هي المبادئ الأساسية الثابتة التي لا بد من توافرها و حرص الأمم المتحدة على نجاحها في عملية تقرير مصير الشعوب و من بينها الشعب الصحراوي ولضمان تحقيق هذه الشفافية لابد من حيادية الأمم المتحدة وتجريدها و معاملة الجميع بسوية واحدة دون تمييز.

الفصل الرابع: موقف أطراف النزاع والقوى الكبرى من خطو التسوية

إن الاضطلاع بدراسة إشكالية الأمم المتحدة و دورها الذي يجب أن تلعبه في حل النزاعات العالمية و الإقليمية ليس مسألة اعتباطية، بل لكون هذه المنظمة أصبحت ضرورية بالنسبة للشعوب العالم الثالث و هذا في بحثهم الدائم عن الأمن و الاستقرار هذا من جهة ومن جهة أخرى هي حجة بيد الدول الكبيرة إذ تحركها و تستثمرها في مصالحها الخاصة، و من هذا المنطلق ستتناول في هذا الفصل أهم المواقف المعبر عنها من قبل أطرا النزاع بالإضافة إلى الدول الكبرى حول ما قدمته الأمم المتحدة من حلول لتسوية النزاع في الصحراء الغربية .

المبحث الأول: مواقف أطراف النزاع من خطة التسوية

لقد فسح النزاع الصحراوي مجالات مهمة لطرح العديد من المشاريع الهادفة كلها إلى الوصول لتسوية سياسية شاملة و دائمة. شرط أن ضامنة للشعب الصحراوي حقه في تقرقر المصير ، غير ان اطراف النزاع يختلفون في الحل الأنسب الذي يجب أن يطبق على هذا المشكل.

المطلب الأول: موقف جبهة البوليساريو من خطة التسوية

1- موقف جبهة البوليساريو من عملية الاستفتاء و مشروع تتكرر:

يعد موقف جبهة البوليساريو حول خطة التسوية الأممية التي قدمتها الأمم المتحدة من خلال أجهزتها (مجلس الأمن، جمعية عامة، أمين عام) واضحا و ثابتا، فهي دائما كانت تبحث عن حل يتماشى و قرارات و لوائح الأمم المتحدة، و لعل أهم ما عبرت عنه الجبهة هو تمسكها بلوائح الأمم المتحدة، خالصة القرارين رقم 658[127] (يوليو 1990) و القرار رقم 690[128] (أبريل 1991) الصادرين عن مجلس الأمن الدولي حيث حث القرار الأول على بذل الجهود لحل مشكل الصحراء الغربية عن طريق (اجراء) استفتاء حر في المنطقة، أما القرار الثاني فقد تضمن مصادقة مجلس الأمن على

[127]_2 موقع هيئة الأمم المتحدة باللغة العربية www.un.org

مشروع مخطط السلام (الاستفتاء) الذي قدمه الأمين العام و الذي حاز على رضى طرفي النزاع. جبهة البوليساريو و المملكة المغربية.

انطلاقا من هذين القرارين وافقة جبهة البوليساريو على إجراء استفتاء تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة وافقة على نتائجه مهما كانت فإذا أدى الاستفتاء إلى الاستقلال فإن الجبهة مستعدة بأن تتفاوض مع المملكة المغربية و برعاية الأمم المتحدة حول الضمانات التي يجب أن تقدم للملكة المغربية حول السكان المغاربة بالصحراء الغربية(المستوطنين) و حول الجوانب السياسية و الاقتصادية كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى و ضمان الاستقرار في المنطقة. و استعدادها لإقامة تعاون اقتصادي مع المملكة المغربية سواء على أساس ثنائي أو في إطار اتحاد الغرب العربي.

أما إذا كانت نتائج الاستفتاء ليس الاستقلال بل الاندماج في النظام المغربي فالجبهة مستعدة للتعاون مع الأمم المتحدة لتطبيق هذا الحل.

فالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب كانت تجعل من الاستفتاء نطقة البداية و النهاية لاي حل و لهذا فقد حرصت على أن يجري استفتاء حر و نزيه لكل سكان الصحراء الغربية الذين يحق[129] لهم التصويت و هم الذين أحصت السلطات الاسبانية عددهم باعتبارها المستعمرة السابقة للمنطقة.

أما موقف الجبهة من خطة التسوية التي قدمها السيد جيمس بيكر المبعوث الشخصي للأمين العام في المنطقة. فعبرت عنه الجبهة بالقبول ما دام يضمن في الأخير حق الشعب الصحراوي في تطبيق استفتاء عادل و شفاف تحت إشراف الأمم المتحدة، و هي بذلك تقدم تنازل كبير في سبيل الوصول إلى أي حل سلمي للقضية الصحراوية. فمدام أن مشروع بيكر جاء بعد فشل الأطراف في الوصول إلى حل عن طريق إجراء استفتاء و بسبب عدم التفاهم على من يحق لهم التصويت، فإن الجبهة تتعهد باحترام نتائج الاستفتاء بعد موافقة الطرفين على الخطة بشرط أن يضمن الأمين العام للأمم المتحدة و مبعوثه الشخصي بتطبيق استفتاء حر و عادل لجميع سكان الصحراء الغربية.

---

[129] و هذا ما جاء في القرار 690 الصادر في 29 أبريل 1991 عن مجلس الأمن.

وعلى هذا الاساس قدمت جبهة البوليساريو مجموعة من التحفظات على مشروع بيكر و لعل أهمها.

1- العودة إلى عدم الانحياز لأي طرف.

2- توفير ضمانات على احترام نتائج الاستفتاء.

3- حل الخلاف حول الناجحين الذين يحق لهم الاستفتاء.

4- معالجة الطعون بكل صرامة و نزاهة التي سيقدمها الطرفين احتجاجا على سير عملية الاستفتاء.

و من هذا المنطلق فإن جبهة البوليساريو و حرصا منها على تقرير الشعب الصحراوي الذي عانى أزيد من 30سنة من التشرد و الاحتلال من قبل الجارة المملكة المغربية. فانها مستعدة لأي تنازل في سبيل إجراء استفتاء لسكان الصحراء الغربية باعتبارها الممثل الوحيد و الشرعي لهذا الإقليم.

3_ موقف الجبهة من المفاوضات:

لم يكن موقف الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب من المقترح الأممي رقم 1813[130] الصادر في 2008/04/30 و المتضمن إجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع جبهة البوليساريو و المملكة المغربية، مخالف لما قدمته من مواقف اتجاه باقي الحلول حيث وافقت على الدخول في هذه المفاوضات و التي أشرفت عليها الأمم المتحدة من طرف أمينها العام و مبعوثه الشخصي للمنطقة.

فالجبهة كانت و منذ بداية النزاع في الصحراء الغربة تبحث عن المخرج المناسب و بطرق سلمية، حيث كانت تلبي أي طلب متمثل في وساطة أو مساعي حميدة لحل هذا المشكل، فقد لبت عدة مطالب أهمها لقاء لشبونة في يناير 1985[131] حيث تم هذا اللقاء برعاية برتغالية رسمية، و يعتبر اللقاء الذي جمع قادة البوليساريو بالملك الراحل الحسن الثاني في مدينة مراكش بالمغرب يعتبر مكسب كبير للقضية الصحراوية، و نصر للدبلوماسية الصحراوية، وكذا لقاء العيون عاصمة

---

[130] موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت www.UN.org

[131] وزارة الإعلام الصحراوية، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية حقيقة لارجعة فيها: ، المرجع السابق، ص:18.

الصحراء الغربية في يوليو 1993 أما أهم اللقاءات فهي اللقاءات التي قادها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السيد جيمس بيكر و التي عرفت باسم مفاوضات هيوستن و التي جرت في 1997 و على عدة مراحل، و واخيرا دخول جبهة البوليساريو في مفاوضات مباشرة و بحسن نية تطبيقا لقرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن(خاصة القرار رقم 1813)

4_ موقف البوليساريو من مشروعي الحل الثالث و حل التقسيم:

لقد كان مشروع الحل الثالث أو ما يعرف بحل الإطار الذي قدمه جيمس بيكر و الذي جاء بعد فشل إجراء استفتاء في الصحراء ، موضوع خلاف و تفاوض بين طرفي النزاع جبهة البوليساريو و المملكة المغربية حيث تم التفاوض عليه في مرحلتين و ذلك بـ لندن[132] و لكن تم العدول عن هذا الحل لأن جبهة البوليساريو و بعد ما درست المقترح بتمعن رفضت المشروع لأنه جاء خالي من أي ضمانات دولية بعد فترة انتقالية من خمس سنوات يجرى فيها استفتاء لسكان المنطقة فالجبهة رفضت حتى استلام هذا المشروع من جيمس بيكر باعتباره يتنافى و ما قدمته من مجهودات جبارة للوصول إلى حل يضمن للشعب الصحراوي كل الحقوق و الضمانات.

أما موقف الجبهة من مخطط التقييم و الذي عقدت بشأنه مفاوضات في برلين[133] فلم يرى النور أصلا لأن الجبهة رفضته مطلقا و اعتبرته أنه يخالف كل القواعد الدولية و العرفية و يتجاهل مصير شعب حرم من العيش في وطنه بسبب الاستعمار الذي أصلا هومن يقسم ارض الشعب الصحراوي إلى قسمين هذا الشعب الذي أعطته كل القوانين الدولية بما فيها قرارات و توصيات أجهزة الأمم المتحدة (جمعية عامة، مجلس أمن، محكمة العدل الدولية) كل الحقوق و التي استحقها في بناء دولته على أرضه كاملتا.

5_ موقف جبهة البوليساريو من خطة الحكم الذاتي:

إن فكرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب عبر سفيرها المندوب لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في 11أبريل2007 ليست وليدة اليوم بل و منذ الاستعمار

---

[132]-2-3 محمد سالم الصوفي، ازمة الصحراء الغربية ،المرجع السابق، ص 215 - 216-217.

الاسباني فقد حاول هذا الأخير ان يضن اقليم الصحراء الغربية الى ارضه تحت غطاء حكم ذاتي ، و تحت ضغط الأمم المتحدة و بالتفاوض مع جبهة البوليساريو،فشلت اسبانيا في هذا المشروع.[134]

أما المملكة المغربية و منذ دخولها إلى المنطقة سنة 1975 فقد فكرت و منذ البداية بالحكم الذاتي لهذا الأقاليم و اعتبرته الحل الأمثل للخروج من هذه الورطة و لكن جبهة البوليساريو كانت دائما بالمرصاد و حالت دون تنظيم هذه المشاريع.

و بعد وفاة الحسن الثاني و اعتلاء محمد السادس[135] العرش في المغرب عادت فكرة الحكم الذاتي إلى الساحة من جديد، و لكن جبهة البوليساريو رفضتها و اعتبرتها خرقا سافرا لبنود التسوية التي قدمتها الأمم المتحدة.

فالبوليساريو اعتبرت الحكم الذاتي الذي اعتبره المغرب كحل وحيد مطروح على الطاولة و الحل الأنسب باعتباره يعطي للأقاليم الصحراوية امتيازات واسعة اعتبرته كأحد الحلول الذي يجب أن تطرح و ليس الحل الوحيد.

و من هنا جاء الرد الصحراوي على وثيقة الحكم الذاتي المقدم من طرف المملكة المغربية، حيث اعتبرت البوليساريو أنه لا صوت يعلو على صوت الشعب الصحراوي باعتباره صاحب الحق في الأقاليم الصحراوية و بالتالي لا يمكن أن يفرض أي احد على هذا الشعب حل دون الاستشارة الفعلية له، و بالتالي أدراج مشروع الحكم الذاتي و الذي قدمه المغرب بشكل موسع بين الخيارات التي قدمتها المم المتحدة و عرضها على سكان الصحراء الغربية و من ثم يكون إما انضمام الإقليم إلى المملكة المغربية (في اطار حكم ذاتي تحت السيادة المغربية)، او تعبير السكان عن رفضهم العيش في ظل الاستعمار و القهر و اختيار إقامة دولة صحراوية على أرضي الساقية الحمراء و وادي الذهب كاملة السيادة.

---

[135]محمد السادس العاهل المغربي ، اعتلى العرش الملكي سنة 1999م

المطلب الثاني: موقف المملكة المغربية من خطة التسوية:

1- موقف المغرب من عملية الاستفتاء:

منذ بداية عملية تحديد هوية المصوتين على أساس المعايير الخمسة الواردة في مخطط التسوية في أغسطس 1994 عمد المغرب إلى زج بآلاف المغاربة إلى الأراضي الصحراوية محاولا إدراجهم في لوائح الاستفتاء، و كان من المعروف أن عدد المغاربة المستوطنين في الصحراء الغربية عام 1995 هو 142000 لا تربطهم علاقة بالصحراء الغربية، فقد تمسك المغرب بفكرة تجاوز القصور الموجود في الإحصاء الإسباني 1974 كونه يغفل عن شريحة واسعة من السكان الصحراويين، مؤكدافي نفس الوقت عدم جواز إقصاء أي مواطن صحراوي عن ممارسة حقه في التعبير الحر.

و من هنا يبين لنا أن المغرب كان يبحث عن استفتاء تأكدي و هذا ما أكده العاهل المغربي أنذالك الحسن الثاني في خطاب له في تموز يوليو 1996 قال: ..." نحن باقون في صحرائنا بالاستفتاء أو من دونه".[136] و من هنا يظهر أن المغرب هو الطرف المعرقل لمسار الاستفتاء و ذلك بعد أن تأكد أن النتائج ليست في صالحه.

2- موقف المغرب من خطة بيكر:

لم يكن الموقف المغربي حول هذه الوثيقة مخالف لتقارير الأمين العام السابقة خاصة المتعلقة بتطبيق الاستفتاء فقد حللت المملكة المغربية و بعمق هذه الوثيقة و صاغت ملاحظاتها كالتالي:

- إن المملكة المغربية لم تتهاون في الوصول إلى تسوية سلمية لنزاع في الصحراء الغربية وفقا للأحكام الشرعية الدولية و من هذا المنطلق ابداء المغرب كل التعاون في سبيل إجراء مخطط الاستفتاء الذي قدمته الأمم المتحدة من خلال تسهيل وسائل البعثة (المينورصو).

- إن الجانب الآخر لخطة التسوية التي قدمها بيكر و المتمثلة في مشروع الاستفتاء بالصيغة المنصوص عليها فيه قد تبين و على مر السنين أنه غير قابل للتطبيق و أصبح بالتالي متقدما و مندثرا.

---

[136] الطاهر مسعود: نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و البوليساريو ، المرجع السابق، ص:125.

و من هنا ظهر جليا جوهراساس الموقف المغربي من هذا المشروع، اذ يضع لأي حل وجوب اعتبار السيادة المغربية على الصحراء الغربية كأولويات لأي حل سلمي لهذا المشكل.

و لهذا أعاد المغرب لغة التعنت و الصدود عن القرارات و المواثيق الدولية متنكرا لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و الاستقلال.

3- موقف المغرب من المفاوضات:

منذ بداية النزاع كان المغرب لا يعترف بالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب كممثل وحيد للشعب الصحراوي، فقد استطاعت جبهة البوليساريو أن تفرض على المغرب الاعتراف بها كطرف رسمي في إدارة النزاع عن طريق العمليات العسكرية(خلال حرب الصحراء بين المغرب والمقاومة الصحراوية تحت راية جبهة البوليساريو) ، وهذا ما دفع النظام المغربي إلى البحث عن الهدنة مقابل المفاوضات و كان اول لقاء بين الطرفين سنة 1978 في العاصمة المالية "بماكو" .

غير أن هذه اللقاءات كللت بالفشل نتيجة إصرار المغرب على مواقفه القديمة و التي حالت دون أن يتوصل الطرفان إلى صيغة توافقية لحل النزاع و رغم ذلك ظلت الأمم المتحدة تدعو الأطراف إلى الدخول في مفاوضات جادة و بحسن نية ، دفع الطرفان إلى الدخول في مفاوضات منها ست دون أن يتوصلوا إلى صيغة توافقية نتيجة تمسك كل طرف بمقترحاته خاصة في ظل المقترح المغربي (الحكم الذاتي) الذي يريده المغرب كحل وحيد للنزاع بينما ترفضه جبهة البوليساريو و ترى أنه محاولة المغرب لتكريس أمر الواقع (الاستعماري) في الصحراء الغربية.

4- موقف الموقف من الحل الثالث (حل الإطار) وحل التقسيم :

لقد رحبت المملكة المغربية بهذا الحل و اعتبرته كفيل بحل النزاع و هذا كونه حلا لا يتعارض مع أهداف المملكة من احتلال الصحراء الغربية أيضا كونه حلا خاليا من الضمانات الدولية إذ يمكن المغرب من فرض سيطرته على إقليم الصحراء الغربية تحت مظلة حكما ذاتيا يعزز السيطرة المغربية.

أما موقف المملكة المغربية من الحل الرابع (التقسيم) فإنها ترى أن فكرة التقسيم تتعارض مع فكرتها القائمة على وحدة المغرب الترابية من طنجة إلى لكويرة.[137]

المطلب الثالث: موقف الجزائر و موريتانيا

أولا: موقف الجزائر.

لقد انتهجت الجزائر سياسة واضحة من قضية الصحراء الغربية باعتبارها قضية تصفية استعمار منذ سنة 1965، حين دعت الأمم المتحدة المستعمرة السابقة (اسبانيا) إلى إجراء الترتيبات الضرورية لعملية الاستفتاء في الصحراء الغربية.

و منذ ذلك الحين دأبت الجزائر إلى انتهاج خط واضح يتمثل في مساندتها لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و الاستغلال.

و تنبع هذه المواقف من مبادئ الثورة الجزائرية المظفرة (ثورة الفاتح من نوفمبر 1954) وكذلك من مبادئ الدستور الجزائري في المادتين 26-27[138] ،و باعتبار الجزائر كطرف ملاحظ من الأطراف المعنية و لها الدور الفعال في حل النزاع، ولم تخفي الجزائر قبولها لاي حل متفق عليه بين الطرفين الصحراوي و المغربي.

و من هنا ساهمت الجزائر و بشكل مباشر في تسهيل مهمة الأمم المتحدة من أجل إجراء الاستفتاء و توفير كل الإمكانيات المادية و البشرية من أجل إنجاح هذا الاستفتاء رغم أنها كانت في ذلك الفترة (التسعينات) تعاني من اضطرابات داخلية إلا أن ذلك لم يثني من عزم الجزائر في مواصلة دعمها و مساعداتها للأمم المتحدة.

أما ف ما يخص المفاوضات فقد شاركت الجزائر في كل اللقاءات المباشرة كونها طرف مراقب تسعى دائما إلى تقريب وجهات نظر الطرفين حول أهم المقترحات خاصة منها المتعلقة بالاستفتاء، و لقد رفضت الجزائر كل الحلول التي تخرج عن مسار الأمم المتحدة ولا تطبق القرارات و اللوائح التي

---

[137] لكويرة مدينة واقعة جنوب الصحراء الغربية.

[138] نص المادة 27 من الدستور كقول:" الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي و الاقتصادي و حق الشعوب في تقرير المصير، و ضد كل تمييز عنصري"

تدعوا إلى تقرير مصير الشعب الصحراوي، كما أن الجزائر و في ملخص ردها على مشروع بيكر في يناير 2003 تقدر الجزائر للمجهودات التي لا تعرف الكلل و التي يبذلها و بكفاءة و إخلاص اعتبارا من شهر أبريل 1997 المبعوث الاممي السيد جيمس بيكر، و تأمل الجزائر أن تتوفر الظروف الضرورية لسريان خطة السلام هذاه و تنفيذها في ظل الثقة المعززة لدى جميع الأطراف المعنية و المهتمة بشكل يحفظ الحقوق المشروعة للشعب الصحراوي، و تخدم السلام النهائي الذي طالما انتظره المغرب العربي فضلا عن إفريقيا و المجتمع الدولي.[139]

و لقد اكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في إحدى خطاباته " أن موقفنا من قضية الصحراء الغربية مبدئي و معروف لدى الأمريكان و غيرهم أشقائنا العرب بالدرجة الأولى و أشقائنا في القارة الإفريقية، فنحن لا ناقة لنا و لا جمل في هذا الموضوع، و لكن نحن ندافع عن مبدأ تقرير المصير.

فبعد سنوات حرب التحرير مع الاستعمار الفرنسي قبلنا مبدأ تقرير المصير و استفتيا الشعب الجزائري في ما يريده من اندماج و استقلال فهذه ثقافتنا و لن نحيد عنها...".

كما أكد في إحدى المأدوبات التكريمية أن الحكومة الجزائرية ترفض مقترح اتفاق الاطار لأنه يكرس ضم الصحراء الغربية إلى المغرب و هو مقترح مستوحى من اقتراحات مغربية.

كما أكد في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر دوربن[140] الخاص بمكافحة العنصرية حيث قال في معرض حديثه أنه لا بد من مكافحة الاستعمار و الظلم الجائر الذي يقع على شعوب بأكملها حرمت من إقامة دولة مستقلة كالشعب الفلسطيني، وعن حق تقرير مصيرالشعوب كحق شعب الصحراء الغربية في تقريرمصيره، من خلال كل هذا يتبين جليا الدور الذي لعبته الجزائر من أجل حل هذا المشكل الذي يشل بناء تنمية المنطقة و بناء اتحاد مغاربي موحد اقتصاديا و سياسيا، و لم لا جغرافيا...

---

[139] رد الجزائر على خطة بيكر من مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في الحقوق للطلبة مصطفى وداد و عمار حامد- اعليات اعلي سالم، الدفعة 2004-2005 ص81_82 .

[140] مدينة دوربن واقعة في جنوب إفريقيا.

و فيما يخص موقف الجزائر من مشروع الحكم الذاتي (المقترح المغربي) فإنه يكاد أن يكون متوافق مع موقف جبهة البوليساريو، إذ ترى الجزائر أن هذا المشروع غير كافي لكونه غير متفق عليه بين الطرفين، فهو مشروع أحادي الجانب لا ينسجم مع المبدأ القائم على تقرير مصير الشعب الصحراوي عن طريق ممارسة حقه في إجراء استفتاء حر و عادل، بعيد عن أي شكل من أشكال الضغط .

ثانيا. موقف موريتانيا:

تعتبر موريتانيا طرفا من الأطراف المهتمة بالقضية الصحراوية، اذ كان لها دور في توقيع اتفاقية مدريد 1975 حول تقسيم الصحراء الغربية حصلت بموجبها على الجزء الجنوبي دخلت بموجبما ايضا حربا دامت اربع سنوات، كللت بتوقيع اتفاقية سلام بين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و الوادي الذهبي (البوليساريو) و موريتانيا سنة 1979 بالجزائر، و أعلنت اعترافها بالجمهورية الصحراوية 27فبراير1984، و من ذلك الحين دخلت موريتانيا عهدا جديدا في علاقاتها مع جبهة البوليساريو قائمة على الاحترام المتبادل و الثقة المبنية على حسن الجوار.

و في ما يخص مواقف موريتانيا من عملية السلام في الصحراء الغربية فكانت موريتانيا دائما طرفا ملاحظا و مهتما بالقضية الصحراوية لما لها من تأثير على الصعيد الإقليمي و المحلي خاصة و أن موريتانيا و الصحراء الغربية تجمعها مقومات ثقافية كالعادات و التقاليد و من هنا كانت موريتانيا تحرص دائما على أمن و استقرار المنطقة و ذلك باحترام الشرعية الدولية و تطبيق لوائح الأمم المتحدة و تدعم موريتانيا أي حل متفق عليه بين الطرفين الصحراوي و المغربي.

و لقد ساهمت موريتانيا في تسهيل مهمة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية (مينورصو) حيث قدمت الدعم الكامل قصد تسهيل مهمة لجنة تحديد الهوية و صخرت إمكانياتها المادية و البشرية لنجاح عملية الاستفتاء.

أما عن موقف موريتانيا من (الحكم الذاتي) فإنه لم يخرج عن الإطار العام لسياسة الموريتانية التي ترى أنها تحترم أي حل متفق عليه دون الميل إلى أي طرف في طرحه و نظرته إلى الحل.

المبحث الثاني: مواقف القوى الكبرى

رغم صعوبة المعركة في الميدان و توظيف العدو لامكاناته بصورة مكثفة و تغيرات المستمرة على الساحة الدولية فإن القضية الصحراوية ظلت حاضرة على صعيد الساحة السياسية العالمية و خاصة منها القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي و كذا الاتحاد الإفريقي.

المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية

لقد حاولت الإدارة الأمريكية في بادئ الأمر أن تتبع سياسة الحياد في صراع المغرب و جبهة البوليساريو(حول مشكل الصحراء الغربية)، و لم تأخذ أي موقف علني إيجابي أو سلبي من القضية و يرجع هذا الموقف لسببين هما:

1- اعتمادها على الدور الفرنسي في أزمة الصحراء الغربية، و ذلك للحفاظ على مصالحها و هو ما جعلها بمعزل نسبي عن النزاع الدائر بين المغرب و البوليساريو.

2- و هو أن لديها علاقات اقتصادية هامة مع الجزائر مما جعلها تتردد في اتخاذ مواقف صريحة و علانية من حركة تحرير تساندها الجزائر، إلا أنه رغم الحياد الظاهر الذي أبدته الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع جبهة البوليساريو في صراعها مع المملكة المغربية، إلا أن هذا لم يمنعها من دعم المغرب عسكريا و ماديا إبان الحرب، أما موقفها الحالي من خطة السلام الأممية فهو إيجابي حيث ترى ضرورة إيجاد حل سلمي للنزاع من خلال دعمها لدبلوماسيها جيمس بيكر المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة.[141]

ان الحديث عن الموقف الأمريكي من القضية الصحراوية يدفعنا للحديث الزيارات التي تقوم بها وفود من الكونغرس الأمريكي لمخيمات الصحراوية بتيندوف و العديد من الشخصيات الأمريكية و جمعيات الصداقة و التضامن مع الشعب الصحراوي، فقد أكدت هذه الوفود على الموقف الأمريكي من القضية الصحراوية المؤيد لإيجاد حل سلمي يضمن للشعب الصحراوي حقه في تقرير

[141] السالك مفتاح: اتفاقية هيوستن هدية شيراك للمغرب، جريدة الصحراء الحرة العدد:370/ ديسمبر 2002.

المصير، و قد عبر عن ذلك صراحتا وزير الخارجية الأمريكية السابق "كولن باول"[142] أثناء زيارته للمغرب بأن بلده يدعوا الطرفين لإيجاد حل للنزاع وفق ما تمت المصادقة عليه بين الطرفين.

و أيده الرئيس الأمريكي جورج بوش أثناء زيارة الملك محمد السادس لأمريكا حيث دعا لحل سلمي للنزاع يرضي الطرفين.

و تعزز الموقف الأمريكي أكثر بالزيارات التي قام بها السيد محمد عبد العزيز رئيس الجمهورية الصحراوية الى امريكا، حيث التقى العديد من الشخصيات و المسؤولين الكبار في الإدارة الأمريكية و أعضاء من الكونغرس و تلقى في هذه الزيارة و التي كانت في ماي 2005 دعما و تأييدا كبيرا من طرف الأمريكيين للقضية الصحراوية، و في هذا الصدد نشير إلى أن الموقف الأمريكي من قضية الصحراء الغربية هو موقف إيجابي اذ يرى الأمريكيون ضرورة إيجاد حل سلمي لهذا النزاع يرضي جميع الأطراف، و تجلى ذلك اكثر في دعم و مصادقة ممثل امريكا الدائم في مجلس الأمن على جل القرارات الصادرة بشأن القضية الصحراوية و الدعمة صرحتا لإيجاد حل سلمي للنزاع، و منه رفضت الولايات المتحدة الأمريكية لأي حل خارج عن إطار الشرعية الدولية و غير مطابق لقرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن.

أما موقف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن سير عملية المفاوضات بين طرفي النزاع فلقد أكد الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن و خلال الجلسة التي عقدت في أواخر أبريل 2009[143] إن الموقف الأمريكي من مشكل الصحراء الغربية يتطابق و ما دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة و مبعوثه الشخصي والمتضمن ضرورة إيجاد حل سلمي و نهائي لمشكل عمر أزيد من 33 سنة، و عطل مسار التنمية في المنطقة المغاربية ،و منه فالولايات المتحدة الأمريكية ترى ضرورة مواصلة الحوار بين طرفي النزاع و هي مستعدة لأن تقدم أي مساعدة لحل هذا النزاع، كما نشير هنا أن أمريكا لا تعترف بأي سيادة مغربية على الصحراء الغربية.

---

[142] كولن باول وزير خارجية امريكا في عهد جورج بوش الابن مابين 2000-2004.

[143] قرارات مجلس الامن على موقع هيئة الامم المتحدة .

و من خلال كل هذا يتبين لنا موقف الولايات المتحدة الأمريكية (الذي يشوبه بعض اللبس) فهي من جهة تقول أنها تساند الشعوب في تقرير مصيرها طبقا لأحكام و قرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن ،و من جهة أخرى نرى أنها لا تحرك أي ساكن اتجاه فرض أي إجراءات وضعية أو عقوبات اقتصادية على المملكة المغربية (باعتبارها الطرف المعرقل لكل الجهود الاممية) لإجبارها على الدخول الفعلي في إيجاد حل لمشكل الصحراء الغربية ،و لعل السبب في ذلك هو تضارب المصالح بين البلدين فالولايات المتحدة الأمريكية و كما نعلم لديها أهم القواعد العسكرية في شمال إفريقيا و لها علاقات اقتصادية كبيرة مع المغرب ، فالقوى الكبرى دائما ما تتبع سياسة المصالح على حساب الشعوب الضعيفة و خاصة شعوب القطر العربي و الإفريقي و لعل خير مثال بالاضافة الى مشكل الصحراء الغربية غزو أمريكا للعراق 2003 بحجة امتلاك أسلحة نووية، والحرب على غزة اواخر2008 ،و فرض عقوبات على سوريا و السودان بحجة عدم احترام حقوق الإنسان و دعم ما يسمى بالإرهاب....

المطلب الثاني: موقف الاتحاد الأوربي

مع تزايد الاهتمام الدولي بالقضية الصحراوية أصبح من الضروري أن تلعب الدول الأوربية دورا فاعلا في إيجاد حل لهذاه القضية التي دامت أكثر من ثلاثة عقود دون أن تجد حلا و لهذا تسعى الدول الأوروبية إلى لعب الدور الفعال في تقريب وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين في المنطقة أي جبهة البوليساريو و المملكة المغربية و هذا من خلال الدعوات المتزايدة إلى إنشاء المغرب العربي (ككتلة اقتصادية) على ضفاف المتوسط ،و تجلى ذلك اكثر في دعوات الرئيس الفرنسي الحالي ساركوزي إلى إنشاء إتحاد المتوسطي الذي يشمل دول المغرب العربي بالإضافة إلى الدول الواقعة على ضفاف المتوسطة[144] و كذا مجموعة الخمسة زائد خمسة. غ

و يمكن تلخيص الموقف الأوروبي من خلال موقف دولتين لهما علاقة مباشرة بالنزاع و هما إسبانيا المستعمرة السابقة و فرنسا و التي تلعب دور سلبي في حل القضية(لصالح المملكة الغربية) و هذا نتيجة للعلاقات التاريخية بين القصر الملكي و الجمهورية الفرنسية.

[144]مشروع الاتحاد المتوسطي أول من دعا إليه هو الرئيس الفرنسي ساركوزي و يشمل (دول الشمالية الواقعة شمال المتوسط بالإضافة إلى الدول الواقعة جنوب المتوسط (دول المغرب العربي + مصر).

1- دور إسبانيا: تعتبر إسبانيا الدولة الأوروبية التي احتلت إقليم الصحراء الغربية منذ 1884 من القرن الماضي و لقد تسبب هذا الاستعمار في مأساة كبيرة للشعب الصحراوي الذي قاوم هذا الاحتلال عبر ثورات و مقاومات عديدة قادها أبناء الصحراء الغربية.

غير أن إسبانيا عندما أرادت الانسحاب من الصحراء الغربية نتيجة لضغوطات دولية من أجل تقرير مصير إقليم الصحراء الغربية ، وقعت اتفاقية مدريد الثلاثية مع كل من المغرب و موريتانيا تاركة الشعب الصحراوي يصارع الاحتلالين المغربي من جهة و الموريتاني الداداهي من جهة أخرى.

و تكون اسبانيا بهذا التصرف قد تملصت من مسؤوليتها التاريخية و الأخلاقية في إقليم الصحراء الغربية، مقابل اتفاقيات مع النظام الملكي المغربي و مع نهاية النظام الدكتاتوري نهاية السبعينيات في إسبانيا شهدت إسبانيا تطورا في سياستها الخارجية خاصة اتجاه الصحراء الغربية حيث شهدت الساحة الاسبانية منذ بزوغ هذا الفرج الديمقراطي ظهور العديد من الجمعيات و المنظمات الغير حكومية المساندة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و الاستقلال.

و لقد تطور هذا التضامن اليوم إلى أعلى المستويات حيث أصبح يشمل كل المجالات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و التنموية ،وهذا من خلال ابرام اتفاقيات مصغرة بين الشعوب الاسبانية المختلفة و مخيمات اللاجئين في تيندوف، بالإضافة إلى مساهمة هذه الجمعيات في المجال الصحي و تدعيم المرافق الصحية بالعتاد اللازم و المؤسسات التعليمية و المكتبات ، بالإضافة إلى استقبال العديد من الأطفال الصحراويين في فصل الصيف لقضاء عطلهم الصيفية بين أحضان العائلات الاسبانية (رسل السلام)

و اليوم تشهد الساحة الاسبانية على غرار موقف الحكومة المتخاذل ،جملة من التظاهرات الشعبية لدعم الشعب الصحراوي و الضغط على الحكومة الاسبانية للاعتراف بالجمهورية الصحراوية .

و إذا ما أخذنا موقف الحكومة الاسبانية المتعاقبة فقد تباينت المواقف حيال القضية الصحراوية فنجد مثلا الحكومة الشعبية بقيادة خوسي ماريا آثنار فقدكانت تحاول دعم حق

الشعب الصحراوي وتقف في وجه أي مؤامرة تحاول مصادرة حق الشعب الصحراوي على المستوى الأوربي.

بينما نجد عكس ذلك بالنسبة للحكومة الاشتراكية الحالية بقيادة ثاباتيرو[145] و التي لا تكاد تخرج عن الخط المغربي إذ أنها خرجت عن المألوف عندما قبلت مخلص العرض المغربي (الحكم الذاتي)[146] و اعتبرته حل بناءا وقابل للتفاوض.

2- دور فرنسا: تعد فرنسا من الدول الاستعمارية القديمة ذات النصيب الأكبر من المستعمرات في القارة الإفريقية (حوالي 15 مستعمرة)[147] و لا يزال لها نفوذ في أغلب مستعمراتها السابقة، و خاصة التي تمكنت من إقامة أنظمة موالية لها بعد منحها الاستقلال و من بين هذه الأنظمة النظام الملكي المغربي[148].

و من ثم فإن فرنسا كانت من المشجعين الرئيسيين للمغرب أثناء الغزو المغربي للصحراء الغربية سنة 1975 عندما ساعدت المغرب أثناء الحرب الصحراوية وفي جميع المجالات.

و لعل الجدير بالذكر أيضا أن فرنسا كانت دائما تدعم النظام المغربي سياسيا و دبلوماسيا عن طريق نفوذها في مجلس الأمن حيث كانت تعارض كل القرارات و اللوائح الصادرة و التي تؤكد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و الاستقلال.

و لم تتغير سياسة فرنسا اتجاه القضية الصحراوية رغم تعاقب الرؤساء من (يمين و يسار) و هذا راجع كما تقدم الذكر إلى العلاقة التاريخية بين النظام الملكي و الجمهورية الفرنسية فإذا أردنا أن نلقي لمحة تاريخية في السياسة الفرنسية نحو القضية الصحراوية فإنها دائما تقف و بدون تحفظ إلى جانب الطرح المغربي و المتمثل في تكريس الاستعمار و دعم أي حل يرضي الطرف المغربي على حساب حق الشعب الصحراوي.

---

[145] ثابتيرو ، رئيس الحزب الاشتراكي الاسباني ، ورئيس الحكومة ، منذ سنة 2004

[146] أنظر المبحث الثاني من الفصل الثالث حيث تعرضنا لهذه الخطة بتفصيل في المطلب الثاني.منه

[147] عمر صدوق: قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية ،المرجع السابق ص: 183-184.

[148] انظر البروتوكول الملحق بالبيان المشترك بين اسبانيا و فرنسا حول استقلال المغرب في الملحق رقم 05

و على العموم فإن الدارس في عمق آدبيات السياسة الاسبانية و الفرنسية فإنه يلاحظ نوع من التماطل او كسب الوقت نحو التعامل مع ملف الصحراء الغربية.

فالبلدان لهما علاقات وثيقة مع المغرب و هذا نتيجة لاوجود اتفاقيات اقتصادية عديدة و خاصة في مجال الصيد البحري والمجال العسكري و الاجتماعي و الثقافي.

من جهة أخرى تنظر البلدان إلى الجزائر من زاوية أكثر أهمية اقتصادية حيث قامت اسبانيا بتوقيع اتفاقية مد الجزائر اسبانيا بالغاز عبر البحر الأبيض المتوسط و في الأخير فإنه من مصلحة اسبانيا و فرنسا بقاء هذا المشكل جامد وحائل دون بناء اتحاد المغرب العربي المستتب بالأمن و الاستقرار، في الوقت الذي تنظر فيه بعض الدول الأوروبية إلى دول المغرب العربي كونها المصدر الأساسي للإرهاب و الجماعات الإسلامية المتشددة و كذا مشكل الهجرة السرية، مما دفعها إلى التعامل مع الحكومات المغاربية بصفة عامة بشيء من الحذر دون أن ترجع مصلحة هذا البلد على هذا و أخذت العصا من الوسط.

بقي و أن نشير فقط وفي صدد موقف الاتحاد الأوروبي أن دول الاتحاد لا تعترف بأي سيادة للملكة المغربية على الأقاليم الصحراوية و هذا ما جعل الكثير من المنظمات الأوروبية[149] تناشد بلدان الاتحاد بعدم توقيع أي اتفاق مع المغرب يشمل أراضي الصحراء الغربية باعتبارها منطقة نزاع.

كما يقف المجتمع المدني الأوروبي إلى جانب الشعب الصحراوي في حقه في الاستقلال عن طريق استفتاء تشرف عليه هيئات دولية(الامم المتحدة) و من بين الدول التي ينشط لدى مجتمعاتها المدنية تأييد القضية الصحراوية: اسبانيا، فرنسا، إيطاليا، النرويج، النمسا.....،فهي دائما تناشد قادة الاتحاد بفرض أي عقوبات على النظام المغربي في سبيل الامتثال للشرعية الدولية و المتمثلة في إجراء استفتاء حر في الصحراء الغربية يمكن سكانها من تقرير مصيرهم بأنفسهم، و لم تقف المنظمات الغير حكومية الأوروبية عند هذا الحد بل ناشدت الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة و كل أجهزة المنظمة

[149] منظمة بلا حدود، التنسيقية الوطنية لجمعيات الصداقة مع الشعب الصحراوي أهمها التنسيقية الاسبانية، الفيدرالية الاسبانية المتضامنة مع الشعب الصحراوي.

بالمسعى الجدي في الوصول إلى حل لهذا النزاع و مواصلة المفاوضات و وضع مزيد من الشروط و القيود على الأطراف حتى تمكن من الوصول إلى حل دائم و نهائي لمشكل الصحراء الغربية.[150]

المطلب الثالث: موقف الاتحاد الإفريقي

منذ نشأة منظمة الوحدة الإفريقية و خلال مؤتمرها التأسيسي المنعقد في أديس أبابا خلال الفترة 22-25 مايو 1963، أكدت الدول الأعضاء رغبتها في تصفية الاستعمار من القارة الإفريقية، حيث اتخذ المجلس القرار رقم: DIAS/PLEN/2REV2 و الخاص بتصفية الاستعمار[151] ،حيث أكد القرار على الإجماع الإفريقي بالضرورة الملحة و العاجلة للتنسيق و زيادة الجهود للتعجيل بالاستقلال القومي لكافة دول القارة و التي مازالت تحت سيطرة الاستعمار التقليدي.

كما جاء مؤتمر دكار[152] لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية و المنعقد خلال الفترة ما بين 11-12 أغسطس 1963 إذ صدر القرار رقم GM-ERS 4-1 و الذي أكد فيه التزام جميع أعضاء المنظمة في تنسيق الجهود لتحرير جميع أراضي إفريقيا المستعمرة.

و تعد الدورة الثانية عشر لمجلس المنظمة الإفريقية و التي عقدت في أديس أبابا خلال الفترة 27أغسطس -06ديسمبر1969 أول دورة إفريقية تناقش فيها مشكلة الصحراء الاسبانية (الغربية) باعتبارها كانت خاضعة للاستعمارالإسباني حيث أصدر المجلس قرار رقم GM/RES.206/X/IIIحيث طالب إسبانيا بتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2468 بشأن الصحراء الإسبانية –الغربية- و المتمثل في إجراء استفتاء حر و عادل.

أما الدخول الفعلي لمشكل الصحراء الغربية باعتباره مستعمرة من طرف المملكة المغربية إلى اجيندات المنظمة الإفريقية من خلال مؤتمر بورث لويس[153] و المنعقد خلال الفترة 02-

---

[150] اعليا ت اعلي سالم، عمار حامد و وداد مصطفى فضلي: قضية الصحراء في ظل مشروع بيكر، المرجع السابق، ص: 108

[151] الدكتور محمد سالم الصوفي: أزمة الصحراء الغربية، المرجع السابق ص115_ 116

[152] دكا ر عاصمة السينغاال

[153] بورث لويس هي عاصمة جزر الموريس.

06يوليو1976 حيث أقرت جمهورية البنين[154] مشروع قرار جاء فيه أن المنظمة لابد لها أن تؤيد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و الاستقلال و هذا طبقا للمواثيق الدولية.

2- يطلب من الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الإفريقية أن يقدم مساعيه حتى يكون شعب الصحراء الغربية قادر على اختيار كل قوته.

3- دعوة كل الأطراف بمن فيهم الجزائر لإيجاد حل في نطاق منظمة الوحدة الإفريقية.

و قد حصل هذا المشروع على 29صوت، ضد صوتين و امتناع 16دولة عن التصويت، و هذا ما جعل المملكة المغربية و الجمهورية الإسلامية الموريتانية يهددان بالانسحاب من عضوية المنظمة.

و يعد قرار منروفيا الصادر في الدورة السادسة عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية و المنعقد خلال الفترة 12-20يوليو1979 حاسما، حيث أكد فيه كل الأطراف ما عدا المغرب توافقهم على أن حق تقرير مصير شعب الصحراء الغربية لم يتم تحقيقه، و اعتبار أن اتفاقية –مدريد- قد نقلت من اسبانيا و المغرب و موريتانيا إلى المغرب و موريتانيا، حيث نقلت لهم إدارة الأقاليم فقط، و ليس لهما حق السيادة على هذا الإقليم.

و يعد إشراف منظمة الوحدة الإفريقية على عملية تطبيق استفتاء في الصحراء الغربية من أهم النتائج التي فرج بها مؤتمر نيروبي المنعقد في 24-27يونيو1981 حين أعلن الملك الحسن الثاني في خطابه أمام المؤتمرين عن موافقة المغرب على إجراء استفتاء لشعب الصحراء الغربية من أجل إنقاذ إفريقيا من المخاطر التي تهدد انقسامها.[155]

كما لعبت منظمة الوحدة الإفريقية الدور الفعال بعد ذلك في الإشراف على عملية الاستفتاء في المنطقة مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي حيث قدمت عدت اقتراحات و لعل من أهمها خطة الاستفتاء والتي اشترطت لنجاحها :

---

[154] تعتبر البينين من بين أوائل الدول التي اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

[155] –د.محمد سالم الصوفي- أزمة الصحراء الغربية، المرجع السابق، ص128.

– وقف إطلاق النار بين جبهة البوليساريو و المغرب.

– لضمان عدالة الاستفتاء تنشأ إدارة مؤقتة غير متحيزة تساندها عناصر مدنية و عسكرية و عناصر من الشرطة.

– تتعهد كافة الأطراف باحترام نتائج الاستفتاء.

و هكذا و بعد عدت محاولات فاشلة استطاعت الدبلوماسية الصحراوية أن تفرض وجود القضية الصحراوية في أعلى المنابر الدولية و الإقليمية و يتجسد ذلك من خلال إعلان عضوية الجمهورية الصحراوية الديمقراطية إلى منظمة الوحدة الإفريقية، و هذا بتاريخ 12نوفمبر1985 و انسحاب المغرب من العضوية.

كما نجد موقف الاتحاد الإفريقي من المشروع الأممي الذي قدمه جيمس بيكر متوافق مع الشرعية الدولية إذ ما فتي و أن أشار الاتحاد إلى ضرورة احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والاستقلال حيث بذل الاتحاد الإفريقي (المنظمة الإفريقية) إبان تطبيق هذا المشروع كل الجهود للسهر على تطبيق كل ما جاء به السيد جيمس بيكر المبعوث الشخصي للمنطقة من طرف الأمين العام.

أما فيما يخص مسار المفاوضات فقد كانت منظمة الوحدة الإفريقية(الاتحاد الافريقي حاليا) اول من حاول حل هذا المشكل عن طريق محاولة تقريب وجهت نظر كل من طرفي النزاع، من خلال لقاء بماكو في مالي سنة1978[156] و هو أول لقاء بين المملكة المغربية و جبهة البوليساريو و قد أشرف عليه رئيس مالي آنذاك موسى تراوري، و لقاء الجزائر الذي تم في أبريل من سنة 1983[157] كل هذا هو بمثابة الجهود التي كان يبذلها أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية في سبيل إيجاد حل سلمي و دائم يضمن الاستقرار في إفريقيا و يحافظ على أمنها الداخلي بعيدا عن الأطماع الكبرى و التدخلات الخارجية.

[156] - 2 وزارة الإعلام الصحراوية، المنظمة الشبانية الاسبانية، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية حقيقة لا رجعة فيها، ص: 18.

أما فيما يخص كل من مشروعي اتفاق الإطار و التقسيم فقد رفض الاتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الإفريقية) أي حل يكون مفروض على سكان المنطقة و منه فأي حل لابد و أن يمر عبر استفتاء يعبر فيه سكان الإقليم عن نيتهم.

أما فكرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب كحل وحيد النزاع الصحراء الغربية فقد رفضها الاتحاد الإفريقي و قرنها مع إجراء استفتاء حولها و حول الاستقلال.

و في ختام هذا المبحث نشير فقط إلى بعض الحقائق:

1- أن منظمة الوحدة الإفريقية (أو الاتحاد الإفريقي) لا تعترف بأي سيادة للمملكة المغربية على أراضي الصحراء الغربية.

2- أن المنظمة الإفريقية هي المرآة العاكسة للقضية الصحراوية وداخل إفريقيا و خارجه (حيث تعتبر مشكل الصحراء الغربية مشكل تصفيه استعمار).

3- لم تتهاون المنظمة و عن طريق أعضائها في تقديم أي مساعي حميدة أو وساطة أو أي حل سلمي يمكن الطرفين في تقريب وجهات النظر بالاعتماد على قرارات الأمم المتحدة و المتمثلة في تطبيق استفتاء حر و نزيه في الإقليم.

4- إن اعتراف أغلب دول القارة السمراء هو بمثابة الموقف الذي لا يمكن أن ينكره أحد حول موقف افريقيا من النزاع في الصحراء الغربية .

- إن انضمام الجمهورية الصحراوية إلى أحضان هذا الكيان (الوحدة الافريقية) و من ثم تأسيسها للاتحاد الإفريقي، فهذا أعطى للقضية الصحراوية مكانتها في إفريقيا و في العالم .

و كخلاصة لهذا الفصل نشير إلى أنه هناك بعض القوى الكبرى التي لم تبدي أي موقف ن مسلسل السلام في الصحراء الغربية بالرغم من الدور الذي تلعبه في بعض القضايا الكبرى و لعل أهمها:

1- حركة عدم الانحياز: إن هذه الحركة تجعل من أولوياتها الدفاع عن حقوق الشعوب و خاصة حق تقرير المصير و الاستقلال، و منه كان للقضية الصحراوية حضور مميز في أجيندات أعمال هذه الحركة حيث تم التأكيد في البيانات الختامية لقمم عدة لهذه الحركة على وجوب احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و الاستقلال، لكن دور هذه الكتلة تلاشى تدريجيا على الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و نهاية الحرب الباردة و بداية نظام الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

2- منظمة المؤتمر الإسلامي تعتبر هذه المنظمة من المنظمات العالمة الكبرى، غير أنها انتهجت سياسة الحياد في الكثير من القضايا و لعل أهمها قضية الصحراء الغربية، حيث لم تشهد أي قمة من قمم المنظمة حديث عن القضية الصحراوية بالرغم من اعتراف العديد من الدول الأعضاء بالجمهورية الصحراوية و بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

3- الصين و روسيا: وهما العضوان البارزان في النظام الشيوعي قبل انهياره، و لكن بعد انتهاء الحرب الباردة انتهج الطرفان سياسة التفتح على العالم و ظهرا كعملاقين اقتصاديين و عسكريين في العالم مما جعل الصراع يعود من جديد بين النظام الرأسمالي و الممثل في أمريكا و دول الاتحاد الأوربي و النظام الاشتراكي و الممثل في روسيا و الصين، و فيما يخص القضية الصحراوية فإن روسيا و الصين من الدول التي وقفت مع الكثير من القرارات الأممية التي تساند حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و الاستقلال، غير أن الموقف الروسي الصيني ليس بالموقف الفعال، و لعل سبب ذلك هو سيطرة الغرب(و المتمثل في أمريكا و الاتحاد الأوروبي) على كل القضايا و إقحام أنفسهم لحل أي مشكلة، و بما في ذلك مشكل الصحراء الغربية الذي تتحكم فيه الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و إسبانيا لما لها من مصالح اقتصادية و سياسية....

و من هنا نخلص أن العالم كله لا يعترف للمملكة المغربية بأي سلطة على الصحراء الغربية، و هذا من خلال مساندة الكثير من الهيئات و المنظمات الإقليمية و الدولية لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والاستقلال في مقدمتها المنبع الاول لكل حقوق الدول والافراد منظمة الامم المتحدة وبكل اجهزتها.

الخاتمة

إنه لمن دواعي سرورنا ونحن نقف على بداية لنهاية جهد فكري كان خلاصة لحقبة من البحث العلمي المتواصل وتقصى لحقائق تاريخية عميقة، ولكن الأجمل من كل هذا هو أن نقدم تلك الحقائق بصورة موضوعية وأمانة علمية للقارئ بصفة عامة والعربي بصفة خاصة، ونحن بذلك حريصين على إيصال تلك الحقائق وبكل إبعادها التاريخية و الجغرافية و الاقتصادية وكذا البشرية لأنها فعلا أمانة لأبد من أدائها.

فقضية الصحراء الغربية، ملف ذو أبعاد قانونية ، ودولية وسياسية ، عدت من النزاعات الأطول في التاريخ المعا صر ومن أعصاها حلا ، كون المتنازعين متمسكان بما يراه كل طرف حق ثابت غير قابل للتصرف في نظره ،مع العلم أن القانون الدولي كان واضحا في هذا الإطار من خلال ، رأي محكمة العدل الدولية ، وقرارات مجلس الأمن وتوصيات الجمعية العامة ،فلقد اقترحت الأمم المتحدة ومن خلال هذه الأجهزة ، عدة حلول للقضية لازالت تعترضها بعض الصعوبات،حالت دون تطبيقها،ضف إلى ذلك المسار الذي ترسمه المصالح السياسية لبعض القوى الفاعلة في المجتمع الدولي كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد توصلنا من خلال تحليلنا العميق لهذ البحث المتواضع إلي عدة استنتاجات يمكن أن نقف عند أهمها .

1. أن القضية الصحراوية هي قضية تصفية استعمار،ومنه لابد من تطبيق القرارات واللوائح التي صدرت في هذا الشأن والداعية أيضا إلي احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

2. أن الأمم المتحدة حملت علي عاتقها حل هذا النزاع مما يعني أنها تتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه المأساة التي يعاني منها الشعب الصحراوي .

3. أن هذا النزاع الذي عمر طويلا تسبب في خلق مأساة إنسانية صعبة كان ضحيتها شعب اعزل عرف علي مر السنين بأنه شعب مسالم فرضت عليه الحرب من قبل جار شقيق يسعي إلي التوسع والهيمنة علي حساب الآخرين.

4 . أن كل الحلول التي جاءت بها الأمم المتحدة باءت بالفشل نتيجة للمماطلات المغربية والذي ا ثبت في الأخير انه يحاول فرض الحلول التي تكرس أمر الواقع الاستعماري في الصحراء الغربية ، وذلك ما تعترض عليه جبهة البوليساريو والتي تدعوا دائما إلي احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره من خلال إجراء استفتاء حر وعادل ونزيه .

وفي الأخير إذ نحمل المملكة المغربية المسؤولية الكاملة عن هذا التماطل وماقد يترتب عليه مستقبلا، وأننا نؤكد رغبة أعلن عنها منذ البداية متمثلة في ضرورة وضع حد لهذا الصراع الذي تراق فيه الدماء وتهدر فيه طاقات الأخوة الأشقاء، لكنها رغبة – للأسف- لن تتحقق ما لم تجد استجابة من الطرف الأخر، وهي استجابة مرهونة بتوافر الإرادة لدى المغرب بالتخلي عن ذهنية القرون الوسطى، ذهنية التوسع التي ترى من الجار قلعة لا تتحقق القوة والمنعة الاباحتلالها، واستبدالها بذهنية متفتحة على القرن الجديد الذي يتطلب تعاونا مشتركا يصبح فيه الجار شريكا ضروريا (لاعدوا) لبناء غد مشرق تعيش فيه شعوب المنطقة في امن و استقرار ووئام.

ولله ولي التوفيق

قائمة المراجع و المصادر:

I- الكتب:

1- السيد يحظيه: جبهة البوليساريو كفاح تدعمه الشرعية.

2- اسماعيل معراف غالية: الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون-الجزائر 1995.

3- السالك مفتاح: الإعلام في خدمة السلام، البوليساريو ثلاثون سنة من زمن الحرب..إلى خطاب العولمة وسائط عدة و خطاب واحد، طبع مجلة الأمل، جوان 2005.

4- بن عامر تونسي: تقرير المصير و قضية الصحراء الغربية، المؤسسة الجزائرية للطباعة – السداسي الثاني- 1987.

5- الدكتور محمد سالم الصوفي: أزمة الصحراء الغربية تطورها السياسي و الاجتماعي و التاريخي، مقاربة للنزاع من النشأة إلى عتبة التسوية، المركز الموريتاني الدولي للدراسات و الإعلام (المدى) الطبعة الأولى 2008.

6- مصطفى الكتاب، محمد بادي: النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة و قوة الحق، الطبعة الأولى، دار المختار للطباعة ، دمشق 1998.

7- طاهر مسعود: النزاع الصحراء الغربية بين المغرب و البوليساريو، الطبعة الأولى، دار المختار، دمشق 1998.

8- عمر صدوق: قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية (دراسة قانونية) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986.

9- قسم التوجيه و الإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الإسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني-الجزائر 1976.

10- وزارة الإعلام الصحراوية، الجمهورية العربية الصحراوية حقيقة لا رجعة فيها، طباعة المنظمة الشبانية الاسبانية اسبانيا 2006.

II- المذكرات:

1- محمد الحاج عبد الله-رميل أمينة/شرعية قضية الصحراء الغربية في إطار قواعد القانون الدولي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في الحقوق-المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي –معسكر، دفعت 2005-2006.

2- محمد عالي سيدي أحمد ناه، قضية الصحراء الغربية و آفاق التسويق السلمية، دراسات أعدت لنيل الإجازة في العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، المعهد العالي للعلوم السياسية، دمشق 1999-2000.

3- عمار حامد البشير-وداد مصطفى فظلي-اعليات اعلي سالم: قضية الصحراء الغربية في ظل مشروع جيمس بيكر و التطورات الدولية الأخيرة مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في الحقوق، المركز الجامعي. مولاي طاهر، سعيدة دفعة 2004-2005.

4- وزارة الدفاع الوطني الجزائرية (الناحية العسكرية الثالثة) الملتقى الثالث لتجربة الصحراء في الحرب نوفمبر 2008 تيندوف –الجزائر.

III- الجرائد:

1- الصحراء الحرة، العدد 381 أكتوبر 2002.

2- الصحراء الحرة، العدد 204 أكتوبر 2004.

3- الصحراء الحرة، العدد 544 ديسمبر 2008.

4- الصحراء الحرة، العدد 553 مارس 2009.

5- جريدة الخبر الجزائرية، العدد5565 02 مارس 2009.

6- جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5572 09 مارس 2009.

7- جريدة الشروق اليومي الجزائرية، العدد 2556 14 مارس 2009.

8- الصحراء الحرة، العدد 392 أكتوبر 2004.

9- الصحراء الحرة، العدد 536 يونيو 2008.

10- مجلة 20 ماي، العدد 134 سبتمبر 2001.

11- مجلة 20 ماي العدد 140، أكتوبر2004.

12- ماذا تعرف عن تاريخك-صادر عن اتحاد شبيبة الساقية الحمراء ووادي الذهب.

13- المؤتمرات الشعبية العامة للجبهة (من الأول إلى العاشر) إصدار وزارة الإعلام الصحراوية يوليو 1999.

IV- على شبكة الأنترنت:

1- موقع هيئة الأمم المتحدة www.un.org.

2- موقع وكالة الأنباء الصحراوية www.spsprosd.inf.

3- موقع الصحراء الغربية www.sahara-occidental.

4- موقع قناة الجزيرة القطرية www.aljazeera.net.

5- موقع توكات.

موقع الجناح الإعلامي www.intefadamay.com

خطة البحث:

مقدمة

المبحث التمهيدي:

المطلب الأول: الموقع والمساحة والمناخ

المطلب الثاني: بنية المجتمع الصحراوي

المطلب الثالث : الأهمية الاقتصادية

الفصل الأول : جذور النزاع وبداية الوعي التحرري

المبحث الأول : جذور النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الأول : الحقبة الاستعمارية قبل الاحتلال الاسباني

المطلب الثاني : الاستعمار الاسباني

المطلب الثالث : اتفاقية مدريد والغزو المغربي الموريتاني

المبحث الثاني : بداية الوعي التحرري الصحراوي

المطلب الأول : الحركات التحريرية الصحراوية

المطلب الثاني : تأسيس جبهة البوليساريو

المطلب الثالث : إعلان الجمهورية الصحراوية

الفصل الثاني : القضية الصحراوية في رواق المنظمات الدولية والإقليمية

المبحث الأول : القضية الصحراوية في أروقة الأمم المتحدة

المطلب الأول : قرارات الجمعية العامة

المطلب الثاني : قرارات مجلس الأمن

المطلب الثالث : الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية

المبحث الثاني : القضية الصحراوية في رواق المنظمات الإقليمية

المطلب الأول : توصيات وقرارات الاتحاد الإفريقي

المطلب الثاني : موافق الدول العربية والمغاربة

المطلب الثالث : مواقف الدول الأوربية

الفصل الثالث : الحلول المقترحة لحل النزاع

البحث الأول : الحلول المقدمة من الأمم المتحدة

المطلب الأول : الاستفتاء

المطلب الثاني :المفاوضات

المطلب الثالث : مقترحات جيمس بيكر

المبحث الثاني : مقترحات أطراف النزاع

المطلب الأول : مقترح جبهة البوليساريو

المطلب الثاني : مقترح الحكم الذاتي

الفصل الرابع : مواقف أطراف النزاع والقوي الكبرى من خطة التسوية

المبحث الأول: مواقف أطراف النزاع والدول المجاورة

المطلب الأول : موقف جبهة البوليساريو

المطلب الثاني : موقف المملكة المغربية

المطلب الثالث : موقف الجزائر وموريتانيا

المبحث الثاني : مواقف القوي ألكبري

المطلب الأول : موقف الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني : موقف الاتحاد الأوربي

المطلب الثالث : موقف الاتحاد الإفريقي